

مجلة العلوم الاجتماعية

المجلد 29 العدد 1 ربيع 2001

أبحاث

مقابلة

مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت
تأسس سنة ١٩٨٦

مجلة كلية الآداب والتربية (١٩٧٢-١٩٧٩)، مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، مجلة الأسس والتطبيقات الطبية ١٩٨٨، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.
5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.
مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.
35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.
مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا



عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).
ىالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.
ف: 4836026 (00965).
Email: JSS@KUCØ1.Ki

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول:

الاقتصاد والسياسة والاجتماع وعلم النفس والانثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا البشرية والسياسية

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
&
Listed in ULRICH'S I.P.D.
NO: 4545527

ربيع 2001 – المجلد 29 – العدد 1

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا البشرية والسياسية. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين، وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة، كالربط بين الاقتصاد وعلم النفس، أو بين السياسة والاجتماع... وهكذا. وعلى الرغم من تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:
رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965)
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.
فاكس وهاتف: 4836026 (00965)
E-mail: JSS@KUC01.KUNIV. EDU. KW

Visit our web site

http://KUC01.KUNIV. EDU.KW/~JSS

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
ربيع 2001 – المجلد 29 – العدد 1

افتتاحية العدد

بقلم: أحمد محمد عبدالخالق*

يسعد مجلة العلوم الاجتماعية أن تقدم هذا العدد الجديد لقرائها الكرام، وهذا هو العدد الأول الذي يصدر في صدر الألفية الثالثة بحق، ذلك أن قلق الناس وتعجلهم وفرط شغفهم – ونحن منهم – عدّ عام 2000 بداية الألفية الثالثة مع أنه متمم للألفية الثانية، لأن التقويم الميلادي لم يبدأ من الصفر بل من السنة الأولى، من أجل ذلك كان العام 2001 هو البداية الحقيقية للألفية الثالثة. ولكنها العجلة كما أسلفنا («وخلق الإنسان عجولاً»). والسبب في هذا اللبس يرجع إلى عوامل عدة من بينها العامل النفسي: فالناس الذين اعتادوا على التاريخ الميلادي الذي يبدأ بـ1900 وعاشوا فيه طوال حياتهم حتى العام 1999 عدوا تغير الآلاف ألفية جديدة. وعلى كل حال يسعد هيئة تحرير مجلة العلوم الاجتماعية أن تهنئ قراءها الكرام بهذا الحدث الكبير؛ بداية الألفية وبداية العام الميلادي الجديد، مع تمنياتنا لهم جميعاً بكل تقدم ونجاح.

وتواصل مجلة العلوم الاجتماعية بحمدالله وعونه تقديم البحوث الرصينة في شتى مجالات التخصص، فيشمل هذا العدد بحوثاً في السياسة والاقتصاد وعلم النفس والاجتماع، وهي البحوث الخمسة التالية على التوالي: مصادر المعلومات الأمريكية عن الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، من إعداد صالح محمد الخثلان، والعلاقات التجارية التبادلية بين المملكة العربية السعودية وأهم شركائها التجاريين، من إعداد خالد بن إبراهيم الدخيل، وتأثير علاقة الوالدين بالأبناء في جنوح الأحداث، إعداد بسامة خالد المسلم، والسياسة الاجتماعية ورعاية المسنين في دولة الكويت، إعداد عبدالوهاب محمد الظفيري، والعوامل الاجتماعية والثقافية المرتبطة بأسماء الأعلام في المجتمع السعودي، إعداد عبدالرحمن بن محمد عسيري. فضلاً عما يشمله هذا العدد من مراجعات الكتب ومقابلة مع شخصية مهمة هي طلال أسد.

ولما كانت الدنيا «حل وترحال»، ودار أغيار بما فيها من حزن وفرح، فإن لدينا

* رئيس التحرير، وأستاذ علم النفس بجامعة الكويت.

خبراً حزيناً هو وفاة الأستاذ الدكتور رمزي زكي، أستاذ الاقتصاد، وعضو هيئة تحرير المجلة، لقد كان عالماً جليلاً، وإنساناً فاضلاً، ورجلا عف اللسان، رحمه الله رحمة واسعة.

وتتوجه هيئة تحرير المجلة وإدارتها إلى القراء الكرام والباحثين والمحكمين الأجلاء بكل الشكر على دعمهم الدائم للمجلة. والشكر لله سبحانه وتعالى من قبل ومن بعد، والله ولي التوفيق.

مصادر المعلومات الأمريكية عن الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز

صالح محمد الخثلان*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بمصادر المعلومات المختلفة عن الشعوب المسلمة في آسيا الوسطى والقوقاز، وتسعى إلى رصد توجهاتها وتحديد مجالات اهتمامها. وتبدأ الدراسة بالإشارة إلى اهتمام الغرب بالشعوب الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، وتؤكد العلاقة الوثيقة بين المؤسسات الاكاديمية والمؤسسات السياسية، وتستند إلى افتراض أن المناطق الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز تمثل هدفاً استراتيجياً للسياسات الغربية وأن هذه السياسات تستفيد من الأبحاث والدراسات الصادرة من الجامعات والمؤسسات البحثية ذات الاهتمام بتلك المناطق، حيث تمول الحكومة الأمريكية والشركات المستثمرة في بحر قزوين برامج هذه الجامعات والمؤسسات. ومن هنا تتضح اهمية الدراسة التي هي الأولى من نوعها وتركز بصفة خاصة على مصادر المعلومات الأمريكية. وتستعرض الدراسة تطور دراسة الجمهوريات الإسلامية في الولايات المتحدة قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وبعده حيث استفاد الباحثون الأمريكيون في البداية من الدراسات الأوروبية. وقد شهدت الدراسات الأمريكية منذ منتصف الثمانينيات قفزة في الاهتمام بالجمهوريات الإسلامية. وظهر ذلك جلياً في تنوع النشاطات العلمية حول آسيا الوسطى والقوقاز. وتعنى الدراسة بعمل مسح لهذه الأنشطة وتقدم نماذج تدل على ظاهرة تزايد اهتمام المؤسسات الأمريكية الاكاديمية بالجمهوريات الإسلامية المستقلة حديثاً. وتغطي الدراسة برامج الدراسات العليا، ومراكز الأبحاث، ومصادر المعلومات الإلكترونية.

* أستاذ مشارك (Associate Prof.)، قسم العلوم السياسية، جامعة الملك سعود.

المصطلحات الأساسية: آسيا الوسطى، القوقاز، الجمهوريات الإسلامية، قزوين، روسيا، المصالح الامريكية في آسيا الوسطى، دراسات سوفيتية، مراكز أبحاث، مصادر معلومات، الاتحاد السوفييتي.

مقدمة:

يعود الاهتمام الغربي بالشعوب الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز إلى السنوات الأولى من العهد السوفيتي. وقد تجسد ذلك الاهتمام في الكم الكبير من الدراسات والكتابات من الباحثين الأوروبيين التي عنيت بشئون الشعوب المسلمة وأحوالها، سواء ما يتعلق بأوضاعهم الدينية أم بمحاولات النظام الشيوعي أن يستبدل بثقافاتهم التقليدية ثقافة اشتراكية. كما اهتم الباحثون الغربيون بموضوع النمو السكاني بين المسلمين وتحدثوا عن قنبلة إسلامية موقوتة تواجه النظام السوفيتي. كما ظهرت تحذيرات من خطر إسلامي يهدد بقاء الاتحاد السوفيتي (Bennigsen & Broxup, 1983, Rywkin, 1982).

ولعل أحد أهم الأسباب لذلك الاهتمام المتميز يتمثل في رغبة المعسكر الغربي استثمار الشعوب المسلمة، وباقي الشعوب غير السلافية في مواجهته مع النظام السوفيتي أثناء الحرب الباردة التي استمرت حتى منتصف الثمانينيات. ويتضح من كثير من تلك الدراسات أن مؤسسات البحث العلمي قد وظفت خدماتها بشكل غير مباشر لصالح صناع القرار مقابل دعم الحكومات لها سواء بالتمويل المالي أم بالإمكانات البشرية والتقنية. ونذكر على سبيل المثال راديو الحرية الموجه لشعوب الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية الذي لم يقتصر اهتمامه على النشاط الإذاعي التقليدي، بل تجاوزه إلى جمع المعلومات وإصدار التقارير التي استفيد منها في توجيه السياسة الخارجية تجاه المعسكر الشرقي[1].

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991 زادت درجة الاهتمام الغربي بالشعوب المسلمة، وبدأ الحديث عن فراغ أيدلوجي وإستراتيجي في آسيا الوسطى قد تسعى حركات إسلامية «أصولية» إلى ملئه، إذا لم تسارع الحكومات الغربية إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة للحيلولة دون وصول تلك الحركات إلى السلطة. ويلاحظ المراقب قفزة كبيرة في مستوى ذلك الاهتمام ونوعيته، ونجد ذلك واضحاً في تأسيس المراكز المتخصصة وعقد الندوات والمؤتمرات ونشر الدوريات العلمية

(1) لاتزال مؤسسة Radio Liberty ومقرها في العاصمة التشيكية براغ تصدر تقارير متخصصة عن جمهوريات الاتحاد السوفيتي ومنها تقرير عن القوقاز وآسيا الوسطى كما تقدم متابعة شاملة لموضوع ثروات بحر قزوين من النفط والغاز: انظر موقع المؤسسة www.rferl.org.

والتقارير التي لا يقتصر اهتمامها على المسائل السياسية بل يشمل الإمكانات الاقتصادية والثروات الطبيعية التي تتمتع بها المناطق الإسلامية. ونلاحظ أيضاً أن العلاقة بين المؤسسات الأكاديمية ومركز صناعة القرار تتأكد من جديد، ويتضح ذلك من التمويل الحكومي لكثير من الباحثين وتزايد أعداد المنح لدراسة لغات وثقافات الشعوب المسلمة. من ذلك تتضح أهمية تعرف مصادر المعلومات التي تزود صناع القرار بالدراسات التي تسهم في رسم سياسة خارجية تخدم المصالح الغربية في المناطق الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز.

هدف الدراسة وأهميتها

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بمصادر المعلومات المختلفة عن الشعوب المسلمة في آسيا الوسطى والقوقاز، كما تسعى إلى رصد توجهاتها وتحديد مجالات اهتماماتها، وكذلك بيان إمكانية الاستفادة منها لزيادة معرفتنا المحدودة بتلك الشعوب وقد تسببت عزلتهم الطويلة عن العالم العربي في جهل كثيرين بأحوالهم. وتعد هذه الدراسة الأولى من نوعها باللغة العربية حول مصادر المعلومات الأمريكية عن آسيا الوسطى والقوقاز.

وتتضح أهمية الدراسة من افتراض أن المناطق الإسلامية في آسيا الوسطى تمثل اليوم هدفاً للسياسات الغربية الراغبة في المشاركة في استثمار ثروات تلك المناطق من النفط والغاز ومحاولة احتوائها سياسياً. وتستفيد تلك السياسات مما يستجد من معلومات ودراسات عن مراكز البحث والجامعات التي تلقى دعماً حكومياً وخاصاً إيماناً بدورها في رسم السياسة الخارجية تجاه آسيا الوسطى.

منهج الدراسة وحدودها

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تسعى إلى القيام بمسح لأهم مصادر المعلومات في الولايات المتحدة عن آسيا الوسطى والقوقاز، ويشمل ذلك برامج الدراسات العليا ومراكز الأبحاث ومصادر المعلومات الإلكترونية. وينحصر النطاق الزمني للدراسة في الفترة التي بدأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 حتى الآن. وستعتمد الدراسة بالدرجة الأولى على النشرات التعريفية التي تقدمها المؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث، ويمكن الوصول إلى كثير منها من خلال مواقعها على شبكة الإنترنت.

الجمهوريات الإسلامية في الدراسات الغربية قبل انهيار الاتحاد السوفيتي

شكلت دراسة الجمهوريات الإسلامية في الولايات المتحدة قبل انهيار الاتحاد السوفيتي جزءاً ثانوياً من اهتمام الدارسين الذين تركزت أبحاثهم على روسيا

والسلطة السوفيتية المركزية بشكل خاص. فمنذ قيام الاتحاد السوفيتي ظهر عدد من الدراسات حول المسلمين في آسيا الوسطى والقوقاز وكذلك في مناطق حوض الفولقا، إلا أنها كانت محدودة في عددها وطبيعة القضايا التي تناولتها.

لقد ركزت الدراسات السوفيتية Sovietology على مؤسسات السلطة المركزية ولعل السبب في ذلك هو الاقتناع الذي ساد فترة طويلة بأن النظام السوفيتي كان نظاماً سياسياً شمولياً، سيطرت خلال حكمه مؤسسات الحزب والدولة على المجتمع الذي بدا وكأنه خاضع لإرادة سياسية تسلطية ومجرد من أية حيوية، مما دفع إلى إهماله وحصر الاهتمام بالمؤسسات السياسية، وبوجه خاص الكريملن الذي مثل قلب النظام السوفيتي. هذه النظرة الاختزالية للحياة السياسية في الاتحاد السوفيتي انسحبت كذلك على الجمهوريات المنضوية تحت لواء الدولة السوفيتية حيث تم التعامل معها بوصفها أطرافاً ومناطق هامشية ترتبط بعلاقة تبعية مع موسكو ذات اتجاه أحادي. وبسبب هيمنة النظرية الشمولية Totalitarianism فقد أهملت الدراسات السوفيتية مسألة القوميات التي تعيش في نطاق الاتحاد السوفيتي. وبالرغم من أن تلك النظرية الشمولية قد فقدت بريقها منذ منتصف السبعينيات، فإن افتراضاتها قد استمرت في توجيه النشاط العلمي للدارسين الأمريكيين حيث كان جل اهتمامهم السلطة المركزية في موسكو وعلى روسيا وأوكرانيا (الجمهوريات ذات الثقل السياسي) مما تسبب في تجاهلهم لباقي مناطق الاتحاد السوفيتي وبخاصة تلك التي تتمتع بأغلبية إسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز لافتقادها للقدرات الذاتية، وفقاً لتصورات الغالبية من المتخصصين. وحتى آخر لحظة في حياة الاتحاد السوفيتي شكك غالبية الدارسين في الولايات المتحدة في رغبة الجمهوريات الإسلامية وقدرتها على إحداث تغيرات في طبيعة النظام السوفيتي، وأكدوا أن النخب السياسية الإسلامية تعد أكثر المتمسكين ببقاء الاتحاد السوفيتي(2).

لقد اقتصر اهتمام الدارسين الأمريكيين بالجمهوريات الإسلامية على متابعة ما يصدر من دراسات عن مؤسسات أكاديمية أوروبية وبخاصة في فرنسا وبريطانيا

(2) خلال المؤتمر السنوي للجمعية الأمريكية للدراسات السوفيتية والمنعقد خلال شهر نوفمبر 1991، أي قبل أقل من شهر على إعلان انهيار الاتحاد السوفيتي، دافع جفري هوف Jeffery Hough وهو باحث من أهم المتخصصين في دراسات النظام السوفيتي، عن اعتقاده بأن القيادات السوفيتية المسلمة ستقف مع غورباتشوف ضد عملية تفكك الاتحاد وذلك لأنها تفضل البقاء ضمن الاتحاد على الاستقلال، حسب زعمه. وحتى بعد الانهيار يؤكد كثير من الباحثين الأمريكيين أن الجمهوريات الإسلامية لم تكن راغبة على الإطلاق في الاستقلال. انظر كتابات Martha Brill Olcot على سبيل المثال.

حيث نشط عدد من الأكاديميين في هذه الدول لدراسة الجوانب المختلفة في حياة المسلمين في آسيا الوسطى والقوقاز. ومن أهم الشخصيات الأكاديمية الأوروبية نذكر العالم الفرنسي «ألكسندر بنيقسن» Alexandre Bennigsen وكذلك مواطنته الباحثة «هيلين كارير دانكوس» H. Carrere Dencausse، وفي بريطانيا برز كل من «جفري ويلر» Jeffry Wheeler و«شيرين أكينر» Shirin Akiner.

ويعد «ألكسندر بنيقسن» أكثر علماء الغرب اهتماماً بالمسلمين تحت السلطة السوفيتية حيث صدر له عدد كبير من الكتب والدراسات التي كان محورها استمرارية الثقافة المحلية الإسلامية وحيويتها في وجه محاولات النظام السوفيتي «اقتلاعها» واستبدالها بثقافة حديثة ذات مرجعية اشتراكية (Bennigsen & Lemercier - Quelqejay, 1961, 1967, Bennigsen & Wimbush, 1979, 1987, Bennigsen & Broxup, 1985).

كما صدر لبنيقسن عدد كبير من الدراسات في دوريات متخصصة مثل:
Survey: Central Asian; Survey: Canadian Slovanic Papers; Problems of Communism
كما اهتم بنيقسن بموضوع الهويات العرقية المحلية في ظل الهوية الإسلامية الشاملة، وكذلك بقدرة المسلمين على التكيف مع أكثر من انتماء وهو ما اضعف الجهود السوفيتية في فرض الهوية السوفيتية. وقد تناول موضوع الزيادة السكانية بين المسلمين التي كانت في ذلك الوقت تمثل خطراً على التركيبة السكانية للاتحاد السوفيتي بالنظر إلى تراجع معدلات النمو بين أفراد القومية الروسية. وكان ذلك التحول في التركيبة السكانية محل اهتمام القيادة السوفيتية في أواخر السبعينيات. كما درس بنيقسن مشاركة المسلمين في القوات السوفيتية في أفغانستان، ولاحظ ترددهم في مواجهة المجاهدين مما دفع القيادة السوفيتية إلى سحب العناصر المسلمة واستبدل بهم أفراد من القوميات غير المسلمة. كما اهتم بآثار الجهاد والثورة الإيرانية على الوضع السياسي في آسيا الوسطى، وكذلك استمرار الطرق الصوفية في القوقاز، ودور تلك الطرق في المحافظة على الإسلام في وجه السياسة السوفيتية المعادية. ومن أهم دراسات ألكسندر بنيقسن على الإطلاق موسوعة الشعوب الإسلامية في الاتحاد السوفيتي التي صدرت عام 1986، وقد أعدها بالتعاون مع S. Enders Wimbush، واشتملت على دراسة مفصلة لست وثلاثين قومية مسلمة من أصول تركية وإيرانية وقوقازية، تناول فيها أصولها العرقية ولغاتها وتاريخها وكذلك معدلات النمو السكانية بينها (Bennigsen & Wimbush, 1986).

وفي جميع دراساته وصل بنيقسن إلى نتيجة واحدة تمثلت في استمرارية

الإسلام والثقافة الإسلامية السابقة للعهد الشيوعي وكما جاء في أحد مقالاته «لقد بقي الإسلام في الاتحاد السوفيتي نقياً كما كان قبل 1917... لم تلوثه الماركسية أو العلمانية». (Bennigsen, p. 39).

لقد تمثلت المؤشرات التي اعتمدها الكسندر بنقيسن وغيره من الباحثين الغربيين للدلالة على بقاء الثقافة الإسلامية في وجه السياسة السوفيتية المعادية للأديان في: ندرة التزاوج بين المسلمين والروس الأرثوذوكس، وتمسك المسلمين بممارسة الختان، وكذلك مظاهر العزاء التقليدية.

وقد لقيت استنتاجات الكسندر بنيقسن بهذا الشأن رواجاً بين الدارسين. وبالرغم من أهميتها فإنه وقع في إشكالية تتمثل في المبالغة في قراءة تلك النتائج واستخدامها للدلالة على وجود خطر إسلامي يواجه الاتحاد السوفيتي كما جاء في كتابه The Islamic threat to the Soviet Union. فكما نعلم فإن تحول الإسلام إلى تحدي سياسي للسلطة السوفيتية لا يمكن استنتاجه من خلال مؤشرات سلوكية اجتماعية كالختان وتجنب الزواج من الروس. فالإسلام بوصفه ظاهرة سياسية يتطلب بيئة سياسية ذات خصائص مميزة لم تكن موجودة خلال العهد السوفيتي، كما أن دراسة الدور الذي يمكن أن يؤديه الإسلام في الحياة السياسية يستوجب استخدام منهجية علمية محددة ولا يمكن الاكتفاء بمجرد ملاحظات عامة حول سلوكيات المسلمين.

ولقد استمرت ابنته (Marie Bennisgsen Broxup) التي شاركت في إعداد كتاب The Islamic threat to the Soviet Union مسيرة والدها في الاهتمام بالمسلمين في آسيا الوسطى والقوقاز، وظهر ذلك في توليها الإشراف على مجلة Central Asian Survey التي تمثل أهم دورية علمية تصدر باللغة الإنجليزية عن آسيا الوسطى، وهذه الدورية تصدر من لندن منذ عام 1982 وتشتمل أعدادها على مقالات تتناول قضايا اجتماعية وتاريخية وسياسية ودينية. ويشارك في الكتابة فيها عدد كبير من المختصين في المنطقة.

أما الباحثة الفرنسية هيلين كارير دانكوس Carrere-Dencausse فتمثلت أهم أعمالها في كتابين أحدهما صدر عام 1966 بعنوان Reforme et revolution chez les Musulmans de L' empire Russe وقد تمت ترجمته إلى اللغة الإنجليزية بعنوان Islam and the Russian empire: reform and revolution in central Asia وصدر عام 1988. وتتمثل أهمية الكتاب (الإسلام والإمبراطورية الروسية: الإصلاح والثورة في آسيا الوسطى) في كونه مرجعاً رئيساً عن مجتمعات آسيا الوسطى في أواخر

القرن الماضي حتى الثورة الشيوعية، حيث قامت الباحثة بدراسة حركة التجديد التي ظهرت بين أبناء المنطقة وكذلك علاقتها بالسلطة السوفيتية الجديدة في ذلك الحين. أما كتابها الثاني فقد كان بعنوان L'empire eclate la revolte des naitons en URSS وصدر عام 1978 وتمت ترجمته إلى اللغة العربية بعنوان «القوميات والدولة السوفيتية» وصدر من دار الطليعة عام 1979. وفي هذا الكتاب ركزت الباحثة على إشكالية الهوية وفشل المشروع السوفيتي في خلق ما يسمى بالإنسان السوفيتي الجديد في ظل استمرار محافظة المسلمين على انتماءاتهم المحلية والدينية وعلى ثقافاتهم الشعبية. وهي تؤكد فشل النظام السوفيتي في تغيير الثقافة الإسلامية حيث بقيت الشخصية الإسلامية Homo Islamicus ولم تستطع السلطة الشيوعية أن تستبدل بها شخصية سوفيتية Homo Sovietcus (Carrere-Dencausse, 1979).

وفي بريطانيا كان «جفري ويلر» (Jeffery Wheeler) واحدا من أهم الدارسين للشعوب المسلمة في آسيا الوسطى حيث كان مهتماً بمتابعة قضايا المسلمين وبخاصة مسألة الهوية والعلاقة مع السلطة السوفيتية. وقد لقيت كتاباته انتشاراً في أوساط المهتمين بالمنطقة، ويعد كتاب The modern history of Soviet Central Asia الصادر عام 1964 وكتاب The peoples of Soviet Central Asia (1966) من أكثر الكتب انتشاراً في الأوساط العلمية (Wheeler, 1960, 1966).

وبالإضافة إلى جفري ويلر نشير إلى كاتبة بريطانية كان لها إسهامات متميزة بشأن التعريف بالشعوب المسلمة في آسيا الوسطى والقوقاز وهي «شيرين أكينر» Shirin Akiner حيث قامت بتأليف ما يمكن وصفه بموسوعة شاملة عن المسلمين في الاتحاد السوفيتي صدرت عام 1983 (Akiner, 1983).

ويستطيع المراقب أن يلاحظ نوعاً من الارتباط بين معظم الدراسات الأوربية وبين أجواء الحرب الباردة التي حكمت العلاقات الغربية مع الاتحاد السوفيتي. ولاشك أن هذه العلاقة بين المؤسسات السياسية والأكاديمية المتمثلة في توظيف جهود الدارسين لخدمة مصالح الدول واضحة في معظم الدراسات الشرقية. وحيث إن الاستراتيجية الغربية تجاه الاتحاد السوفيتي تمثلت في احتواء النظام الشيوعي وإضعافه فقد كان من بين وظائف تلك الدراسات أن تبحث إمكانية استثمار الجمهوريات الإسلامية في تلك الاستراتيجية، ويتضح ذلك من ازدياد الحديث عن الخطر الإسلامي الذي يواجه النظام السوفيتي والانفجار السكاني بين المسلمين والاهتمام بحركات التصوف وكذلك مسائل الهوية والتركيبة العرقية. (Rywkin, 1982, Bennigsen & Broxup, 1985)

كما نلاحظ أن تلك الكتابات الغربية عن الإسلام في الاتحاد السوفيتي تنطلق من افتراضات عن أهمية الدين ودوره في المجتمعات الحديثة، جوهرها أن استمرار التمسك بالدين في المجتمعات الحديثة دليل على ضعف التحديث، حيث تفترض مدرسة التحديث Modernization وجود علاقة عكسية بين درجة التدين ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد تناولت تلك الدراسات موضوع الإسلام من هذا المنظور، وسعت جاهدة إلى معرفة تأثر الإسلام بجهود التنمية الشاملة التي تبناها النظام السوفيتي تحت راية بناء المجتمع السوفيتي الجديد. وإذا كان استمرار الثقافة الإسلامية وتمسك المسلمين بدينهم في وجه الجهود السوفيتية المعادية دليل على حيوية الإسلام، إلا أن تلك الاستمرارية تعني في نظر الدارسين الغربيين أن المجتمعات المسلمة في آسيا الوسطى والقوقاز لم تستطع الدخول في مرحلة التحديث بل بقيت تقليدية بالرغم من الجهود التنموية للنظام السوفيتي. لقد سعى الدارسون الغربيون إلى «تفنيد ادعاءات الدراسات العلمية» السوفيتية بأن النظام السوفيتي نجح من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومناهج التعليم والبرامج الثقافية الموجهة في نشر الثقافة العلمانية بين المسلمين في الاتحاد السوفيتي محل الثقافة التقليدية الإسلامية. ووفقاً للدراسات السوفيتية فإن الممارسات التي يشير إليها الدارسون الغربيون (الختان، العزاء) بوصفها شواهد على قدرة الإسلام على البقاء، ليست سوى بقايا في طريقها إلى الزوال حيث إن الإسلام بوصفه عقيدة – حسب زعم الدارسين السوفييتين – قد زال (Saroyan, 1997)، وقد ظهرت هشاشة هذا الادعاء بعد انهيار السلطة الشيوعية.

وبالرغم من وصولهم إلى نتائج مختلفة نلاحظ تشابهاً بين الدارسين الغربيين والسوفيتيين في كيفية تناولهم للإسلام في الاتحاد السوفيتي حيث ينطلقون من منظور ثنائية التقليد والتحديث Tradition/Modernity والسبب الرئيس لاختلاف النتائج قد يكون اختلاف الأهداف والغايات التي تتجاوز البحث العلمي.

وسبق أن أشرنا أنه قد استفاد الدارسون الأمريكيون من الأدبيات الأوربية ولعلنا نذكر أحد أهم الدارسين الأمريكيين الذي أبدى اهتماماً مبكراً بالجمهوريات الإسلامية وهو «إدوار آللورث» الذي تركزت دراساته على قضايا التاريخ والأدب الأوزبكي في ظل النظام السوفيتي (Allworth, 1964, 1965, 1967, 1973) وبالرغم من صدور عدد من الدراسات حول الجمهوريات الإسلامية من المؤسسات الأكاديمية في الولايات المتحدة خلال ستة عقود من العهد السوفيتي، فإنها لا تصل

إلى حجم وتنوع ما صدر في نهاية الثمانينيات كما سيتضح في الجزء الثاني من الدراسة.

الدراسات الأمريكية لآسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي

تعود البداية الحقيقية لازدياد اهتمام المؤسسات الأكاديمية في الولايات المتحدة بالجمهوريات الإسلامية إلى منتصف الثمانينيات حيث شهد مجال دراسات المنطقة قفزة واضحة سواء في الكم أو في نوعية القضايا المدروسة. لقد تضاعفت الدراسات بشكل ملفت للنظر كما أنها تجاوزت الاهتمامات التقليدية التي ميزت الدراسات الأوربية. فبالإضافة إلى مسائل الدين والهوية تناولت الدراسات الحديثة قضايا سياسية وأمنية واستراتيجية واقتصادية.

لقد كانت إصلاحات الزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشوف وما تركته من آثار على الجمهوريات الإسلامية دافعاً لزيادة درجة الاهتمام الأمريكي بالمسلمين في آسيا الوسطى والقوقاز. ومن أهم نتائج الإصلاحات التي انعكست على مواقف الأكاديميين الأمريكيين نمو المشاعر القومية، ومظاهر الصحوة الإسلامية وكذلك بداية التنافس الإقليمي على تلك المناطق. لقد تسببت سياسة محاربة الفساد السياسي التي تبناها غورباتشوف تجاه عدد من القيادات في آسيا الوسطى في رد فعل قوى من قبل شعوب المنطقة التي رأت فيها هجوماً غير مباشر على هوياتها. ولعل أهم حدث في هذا الشأن هو تبديل رئيس الحزب الشيوعي في قازاخستان محمد كونايف والذي يعد بحكم منصبه الحزبي رئيساً لقازاخستان بشخصية روسية (جينادي كولبن) في ديسمبر من عام 1986. ولم يقبل القازاخ هذا التغيير حيث شهدت المآتا مظاهرات وأعمال شغب راح ضحيتها ما يقارب 168 شخصاً، وكشفت تلك الأحداث عن الهموم القومية الكامنة بين أبناء الشعب القازاقي، كما تسبب ضعف السلطة المركزية في ظهور جماعات قومية في معظم الجمهوريات السوفيتية تتنوع مطالبها بين مطالب لغوية وبيئية وكذلك سياسية.

ولذلك فقد أصبح موضوع الهوية القومية في الاتحاد السوفيتي محل اهتمام واضح للدارسين الأمريكيين الذين دخلوا في نوع من النقد الذاتي لإهمالهم هذا الجانب في دراساتهم للاتحاد السوفيتي (Gleason, 1992)، وقد تبنت جامعة ستانفورد بالتعاون مع معهد هوفر إصدار سلسلة من الدراسات المتخصصة حول الشعوب السوفيتية اختير لها أفضل الدارسين وبدأ صدورها في أواخر الثمانينيات حيث

اشتملت على دراسات عن المسلمين القازاخ والأوزبك والأذر والتتار وتتار القرم. ولم تكن تلك الدراسات قاصرة على الشعوب المسلمة بل غطت معظم القوميات السوفيتية (Allworth, 1990, Fisher, 1987, Olcott, 1987, Rorlish, 1988).

كما دفعت سياسة التسامح الديني التي تبناها غورباتشوف إلى بداية ما يمكن تسميته بانبعاث ديني بين المسلمين في آسيا الوسطى والقوقاز، تجسدت في حركة بناء المساجد وتجديدها وتزايد أعداد المصلين والراغبين في حفظ القرآن الكريم وتعلم اللغة العربية. ولابد من الإشارة إلى أن التحول الإيجابي في موقف السلطة السوفيتية تجاه الإسلام حدث متأخراً حيث جاء بعد تبني موقف ودي تجاه الكنيسة الأرثوذكسية. ذلك الإحياء الديني بين الشعوب المسلمة أثار ضجة إعلامية غربية حيث امتلأت وسائل الإعلام وبخاصة المقروءة منها بمقالات عن صحوة إسلامية وخطر أصولي وتساؤلات حول احتمالات قيام أنظمة سياسية إسلامية بدعم من إيران. ولذلك أصبحت الصحوة الإسلامية مجالاً خصباً للدراسات. فقد ظهرت دراسات أكاديمية حول تداعيات ما اتفق على تسميته بالصحوة الإسلامية، ولعل أهم دراسة في هذا الشأن وهي التي أثارت كثيراً من المناقشات بين الدارسين الأمريكيين دراسة ماري أتكن حول الإسلام في طاجيكستان. وقد أكدت الدراسة على حيوية الإسلام في البيئة السوفيتية، إلا أنها شككت في مقولات «الخطر الأصولي» (Atkin, 1989).

بالإضافة إلى ما تقدم نشير إلى أن بداية التنافس الإقليمي على الجمهوريات وبخاصة بين إيران وتركيا قد زاد من درجة الاهتمام الأكاديمي بآسيا الوسطى، حيث ظهرت دراسات حول المساعي الإيرانية والتركية لملء الفراغ الاستراتيجي والأيدولوجي الناجم عن تراجع السلطة السوفيتية، وكان من بين أهداف تلك الدراسات معرفة تأثير ذلك التنافس على المصالح الأمريكية (Fuller, 1992, Hopkirk, 1992, Malik, 1996).

لم تقتصر مظاهر الاهتمام بالجمهوريات الإسلامية في الولايات المتحدة على إصدار الكتب والدراسات، بل تجاوزتها إلى عقد الندوات والمؤتمرات بشكل دوري، وكذلك تأسيس برامج للدراسات العليا في شئون آسيا الوسطى، وبرامج اللغة وإنشاء مراكز أبحاث وجمعيات علمية وإصدار النشرات والدوريات والتقارير، وأخيراً تخصيص مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت لمناقشة قضايا الجمهوريات الإسلامية وتقديم تغطية شاملة لأخبارها. وفي الجزء التالي من الدراسة سنعمل على تقديم مسح لهذه المؤسسات والبرامج والنشرات. وبالرغم من أن هذا المسح

غير شامل لاستحالة ذلك، فسوف نحاول تقديم نماذج تدل على ظاهرة تزايد اهتمام المؤسسات الأكاديمية في الولايات المتحدة بالمناطق الإسلامية. وسنعتمد في هذا المسح على النشرات التعريفية الصادرة من تلك المؤسسات.

أولاً: برامج الدراسات العليا

شهد عدد من الجامعات الأمريكية نشاطاً ملحوظاً في اتجاه إنشاء برامج متخصصة حول آسيا الوسطى لطلاب الدراسات العليا. وتتضح أهمية تلك البرامج في كونها تسهم في تخريج قدرات علمية تتمتع بمعرفة دقيقة بشئون الشعوب المسلمة، يمكن الاستفادة منها في الإدارات الحكومية ذات العلاقة كوزارة الخارجية والمؤسسات العامة والخاصة التي تهتم بالشئون الدولية، مثل شركات النفط. ووفقاً للنشرة الإلكترونية الصادرة عن جامعة هارفرد يوجد اليوم أكثر من 46 جامعة أمريكية تقدم برامج للدراسات العليا تتناول قضايا الجمهوريات الإسلامية. وقد ترتبط تلك البرامج ببرامج متخصصة في الشئون السلافية وروسيا وأوروبا الشرقية أو تكون جزءاً من الدراسات الإسلامية والشرق الأوسط. هذا التنوع في توزيع تلك البرامج يظهر مشكلة الهوية التي تعاني منها دراسات آسيا الوسطى كما يعكس الاختلاف القائم في المؤسسات الأكاديمية حول الموقع الحقيقي للجمهوريات الإسلامية. فالجامعات التي خصصت برامجها ضمن الدراسات الروسية والأوروبية الشرقية تؤكد أهمية التاريخ الحديث الذي ربط الجمهوريات الإسلامية بتلك المناطق في ظل النظام الشيوعي، كما أنها تنطلق من افتراض أن تلك الجمهوريات اكتسبت في ظل النظام السوفيتي خصائص ميزتها عن المجتمعات الإسلامية وقربتها للمجتمعات السلافية والأوربية الشرقية التي تشترك معها في حقيقة خضوعها جميعاً لأنظمة سياسية واقتصادية وفكرية متشابهة تركت بصماتها العميقة عليها وخلقت منها مجموعة دولية مميزة. في المقابل نجد أن الجامعات التي تربط دراسات آسيا الوسطى ببرامج الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية تعكس اقتناعاً بوجود روابط تاريخية ودينية وثقافية عميقة بين مجتمعات آسيا الوسطى وباقي أجزاء العالم الإسلامي وخصوصاً القريبة جغرافيا منها كالمنطقة العربية. كما نلاحظ التأكيد على أهمية البعد الجغرافي والتاريخي الذي يربط آسيا الوسطى بالمناطق المجاورة كتركستان الشرقية في الصين وأفغانستان وإيران وتركيا والقوقاز. وسنستعرض عدداً من برامج الدراسات العليا لبيان طبيعة الاهتمام الأكاديمي الذي توليه الجامعات الأمريكية للجمهوريات الإسلامية.

منتدى دراسات آسيا الوسطى في جامعة هارفرد
The Harvard Forum for Central Asian Studies

كما يتضح من اسمه فالمنتدى أكبر وأشمل من برنامج للدراسات العليا، وقد ظهر المنتدى نتيجة جهد مشترك بين مركز ديفز للدراسات الروسية ومركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة هارفرد وذلك نتيجة لزيادة أهمية آسيا الوسطى على الساحة الدولية. ويتمتع المركزان بإمكانات علمية وبحثية كبيرة سعت الجامعة إلى الاستفادة منها لتطوير برنامج متخصص لدراسات آسيا الوسطى.

وفي بدايته كان البرنامج بسيطاً حيث اقتصر على حلقات دراسية وتقديم مقررات دراسية، ومنذ عام 1995 اتسع نطاق البرنامج نتيجة منحة كبيرة من مؤسسة فورد Ford Foundation هدفت إلى تنمية البحوث وبرامج تدريب طلاب الدراسات العليا المتعلقة بآسيا الوسطى بالتعاون مع الأساتذة والمؤسسات الأكاديمية في المنطقة ذاتها. ومن ثم فقد أصبح المنتدى يشمل تدريس لغات شعوب المنطقة وكذلك برنامجاً للأساتذة الزائرين. وبالرغم من أهمية الأبعاد التاريخية للمنطقة فإن برنامج الدراسة في جامعة هارفرد لا يقف عندها، بل إن الهدف الرئيس يتمثل في دراسة القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الراهنة التي تعيشها شعوب آسيا الوسطى. ويهتم البرنامج بقضايا بناء المؤسسات السياسية والاقتصاد والهويات الوطنية. وكما جاء في النشرة التعريفية يهدف البرنامج إلى: (1) تعزيز الفرص التدريبية لطلاب الجامعة وتنمية قدراتهم اللغوية والبحثية لفهم القضايا المهمة التي تواجه المنطقة، (2) دعوة الأساتذة الزائرين من آسيا الوسطى من أجل تحقيق التبادل العلمي والاستفادة من الإمكانات العلمية للجامعة في تطوير قدراتهم البحثية، (3) تقديم المنح للأبحاث المشتركة بين أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة وأساتذة من المنطقة من أجل تعريفهم بالمناهج الغربية، (4) المساهمة في نشر المعرفة بآسيا الوسطى بين غير المتخصصين وتحسينها من خلال المنتديات العامة والنشر، بشكل يخدم الاحتياجات العملية للحكومة والقطاع الخاص.

ويستفيد برنامج دراسات آسيا الوسطى من البرامج المتخصصة في جامعة هارفرد مثل قسم لغات وحضارات الشرق الأدنى وقسم لغات وحضارات شرق آسيا، كما يشارك في البرنامج عدد كبير من أعضاء الهيئة التدريسية في أقسام العلوم السياسية والأنثروبولوجيا والتاريخ والدراسات الدولية والإسلامية.

ويشتمل المنتدى على ورش عمل حول آسيا الوسطى The Central Asia

Workshop وتتمثل في سلسلة شهرية من الحلقات الدراسية المتخصصة حول تاريخ المنطقة وأوضاعها السياسية وهي مفتوحة لجميع رواد الجامعة. كما يشتمل على لقاء أسبوعي Study Group لمناقشة أبحاث طلاب الدراسات العليا وكذلك أعضاء هيئة التدريس حول قضايا المنطقة.

كما يصدر المنتدى سلسلة دراسات آسيا الوسطى Research Publications of the Harvard Central Asia Forum وقد تمثل أول إصدار في دليل للدارسين المتخصصين في تاريخ المنطقة وثقافاتها Guide to Scholars of the History and Culture of Central Asia. وتشتمل السلسلة على تراجم لأهم الكتب الصادرة في المنطقة وكذلك نشر الأبحاث التي تقدم في لقاءات المنتدى. وأخيراً فقد اهتم المنتدى بإعداد نشرات إلكترونية حول المنطقة تقدم معلومات حول أهم الأحداث وكذلك الفرص التعليمية والأبحاث والبرامج ذات العلاقة بآسيا الوسطى. كما يتميز المنتدى في جامعة هارفرد بإشرافه على الموقع الإلكتروني The Central Asian Studies World Wide Website الذي يعد أهم مصدر للمعلومات الأكاديمية على شبكة الأنترنت عن آسيا الوسطى.

قسم دراسات وسط الأورال الآسيوية جامعة إنديانا (بلومنقتون)
The Department of Central Eurasian Studies, University of Indiana (Bloomington)

تعتبر جامعة إنديانا من أهم المؤسسات الأكاديمية التي تعنى بدراسة آسيا الوسطى حيث يوجد في الجامعة برنامجان يقدمان درجات علمية أعلى تغطي مختلف التخصصات في الجمهوريات الإسلامية. فهناك أولاً قسم دراسات وسط الأورال الأسيوي، ويعد القسم من أهم مراكز دراسات آسيا الوسطى في الولايات المتحدة، ويتمتع بتوفر هيئة تدريسية متخصصة، ويمنح درجات ماجستير ودكتوراه. وقد تأسس القسم في عام 1943 بوصفه برنامجاً متخصصاً لتدريس لغات آسيا الوسطى لأفراد الجيش الأمريكي، ومن ثم تحول عام 1956 إلى برنامج لدراسات الأورال والتاي Uralic and Altaic Studies (التاي منطقة في جنوب سايبيريا تفصل بين روسيا ومنغوليا وغالبية سكانها من الشعوب التركية). وفي عام 1992 تم تعديل الاسم إلى قسم الدراسات الأوروآسية Central Eurasia Studies وكما ورد في النشرة التعريفية فقد جاء التعديل ليعكس التحولات السياسية الأخيرة التي شهدتها المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيي. ويبدو أن هذا القسم قد تأسس

على نظرية قلب العالم الجيوسياسية التي روج لها العالم الجغرافي ماكيندر في أوائل القرن حيث ذكر أن منطقة الأورال الأسيوية تمثل قلب العالم ومن يحكمها يسيطر على العالم. ونلاحظ أن نطاق البرنامج يتسع ليشمل الدراسات المجرية وكذلك اليغور – فنلندية. وتشترك هذه الشعوب في كونها ذات أصول أسيوية حيث هاجرت من أواسط آسيا في القرن العاشر الميلادي.

ويتبع القسم مركز وثائق خاص بآسيا الوسطى ومركز آخر يهتم بلغاتها وكذلك مركز الفلكلور التركي بالإضافة إلى عدد آخر من المكتبات المتخصصة التي تجعل القسم أفضل مصدر للمعلومات عن آسيا الوسطى في الولايات المتحدة. ونلاحظ من المقررات التي تدرس في هذا القسم اهتماماً خاصاً بموضوع اللغات والثقافات المحلية لشعوب لمنطقة. ويحرص القسم على عقد مؤتمرات دورية حول الأورال الأسيوية كان آخرها المؤتمر السادس في مارس 1999 والذي غطى المشاركون فيه موضوعات الثقافة والتحولات السياسية والطاقة والسياسة الخارجية ومسائل التخصيص والانتماءات القبلية وكذلك ظاهرة التنصير التي تشهدها المنطقة.

أما القسم الآخر في جامعة إنديانا الذي يهتم بشئون الجمهوريات الإسلامية فيسمى معهد أبحاث دراسات آسيا الداخل The Research Institute for Inner Asian Studies (Rifias)

ويعرف البرنامج آسيا الداخلية بأنها قلب منطقة الأورال الأسيوية وتتكون من المناطق الحضارية الإسلامية في آسيا الوسطى بالإضافة إلى منغوليا والتبت، وكذلك المناطق الإسلامية في الصين (تركستان الشرقية) والمناطق المجاورة في أفغانستان وإيران وروسيا. ويهدف البرنامج إلى تنمية الاهتمام العلمي بشئون المنطقة ويحتوي على موارد علمية كبيرة تتمثل في وثائق وتسجيلات حول تاريخ المنطقة ولغاتها وثقافاتها.

ومن بين إصدارات المركز سلسلة الدراسات الشرقية Oriental Series وسلسلة أوراق موسمية Occasional Papers Series، كما يصدر أدلة لدراسة آسيا الداخلية لغير المتخصصين وكذلك لمعلمي المراحل الثانوية. ومن بين أهم المشروعات القائمة في المركز موسوعة ببليوغرافية عن آسيا الوسطى، وتم تمويل مشروع الموسوعة من المجلس القومي لأبحاث الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية.

ويشارك في المشروع طلاب الدراسات العليا في الجامعة بالتعاون مع مؤسسات تعليمية في أوروبا وروسيا. وفي عام 1995 تم نشر ثلاثة مجلدات اشتملت على 30 ألف موضوع حول تاريخ آسيا الوسطى وحضارتها حتى عام 1917. ويسعى المركز إلى توسيع الموسوعة وتحديثها. كما يوجد مشروع آخر بالتعاون مع مؤسسة راديو الحرية من أجل توثيق وتصنيف المقابلات مع القيادات السياسية والثقافية في آسيا الوسطى خلال فترة إصلاحات غورباتشوف. كما يشرف المركز على مشروع يعرف بـ «المزارات والحج في آسيا الوسطى»، يعنى بتوثيق المزارات الدينية والأضرحة في آسيا الوسطى، ويلقى المشروع دعماً من المجلس الوطني لأبحاث الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية وكذلك الأكاديمية الأمريكية للديانات. وقد حصل المركز على منحة من مؤسسة روكفلر لاستضافة ستة أساتذة من آسيا الوسطى للبحث والدراسة في الجامعة. كما حصل على منحة من المجلس الدولي للتبادل العلمي والبحث (IREX) لتنظيم لقاء شارك فيه مستشرقون من معهد الدراسات الشرقية في الأكاديمية الروسية للبحث في إمكانات التعاون العملي بشأن آسيا الوسطى.

كما نظم المركز أول لقاء دولي حول أزمة بحر الأرال عام 1990 شارك فيه عدد كبير من المتخصصين في شئون البيئة وإدارة المياه ومسئولون من المنطقة لمناقشة الكارثة التي تواجه الآرال وتتمثل في ظاهرة الجفاف التي قد تتسبب في حال استمرارها في اختفاء بحر الآرال تماماً. وبسبب تعدد برامجها وتنوع أنشطتها فإننا لا نبالغ القول بأن جامعة إنديانا من خلال هاتين المؤسستين تمثل أحد أهم المراكز العلمية التي تعنى بشئون الجمهوريات الإسلامية.

برنامج دراسات روسيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى - جامعة وسكانسون (ماديسون) University of Wisconsion Russian, East European and Central Asian Studies (REECA)

تدمج جامعة وسكانسون دراسات آسيا الوسطى في برنامج دراسات روسيا وأوروبا الشرقية نتيجة الاعتقاد السائد بالخصائص المشتركة بين تلك المناطق لكونها خضعت جميعها لأنظمة شيوعية، وعلى الرغم من ذلك فإن برنامج دراسات آسيا الوسطى في الجامعة يتميز بشموليته وسمعته الدولية، حيث يشارك في البرنامج عدد من أفضل المتخصصين في شئون المنطقة، ويأتي في مقدمتهم الدكتور التركي الأصل كمال كاربات المؤسس الحقيقي لدراسات آسيا الوسطى في الجامعة.

ويمنح البرنامج الشهادات العليا، ويهدف إلى تقديم تعريف شامل لطلاب الدراسات العليا بمنطقة آسيا الوسطى حيث يغطي البرنامج موضوعات التاريخ واللغات والدين والاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية، كما يهتم بشكل خاص بقضايا الهويات والانتماءات العرقية. ويؤهل البرنامج الدارسين للالتحاق بوظائف تعليمية أو أخرى في مجالات الاتصال والإدارة الحكومية والمكتبات. ويشترط البرنامج إنهاء الطالب 15 ساعة دراسية تغطي أربعة حقول، ومعرفة جيدة بإحدى لغات الشعوب التي تدخل في نطاق البرنامج. ويمنح البرنامج شهادات ماجستير في دراسات لغات آسيا الوسطى وشهادة دكتوراة كتخصص فرعي في دراسة روسيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. ويتميز البرنامج بورشة العمل السنوية التي ينظمها منذ عام 1992 حول آسيا الوسطى Workshop on Central Asia Studies، وتهدف تلك الورش إلى توفير الفرصة للمتخصصين والمؤسسات والمنظمات المهتمة بآسيا الوسطى للقاء السنوي لمناقشة موضوعات البحث وطرق التدريس ومن أجل تنسيق الجهود في مجال دراسات آسيا الوسطى. ولكل لقاء موضوع رئيس تنظم حوله جلسات موسعة. وقد كان محور اللقاء الأول «ميراث الاستعمار الروسي في آسيا الوسطى»، ومن بين الموضوعات الأخر التي تمت مناقشتها: مسألة تشكل الهويات الوطنية في آسيا الوسطى وإعادة كتابة تاريخ المنطقة وكذلك موضوع التحولات السياسية. ويشارك في إعداد اللقاءات مؤسسات أكاديمية أخرى مثل جمعية دراسات القوميات وجمعية دراسات آسيا الوسطى ومعهد جون سوبر للغات آسيا الوسطى في جامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس والجمعية الأمريكية لمعلمي اللغات التركية. وقد أثمرت هذه اللقاءات عن دعوة إلى تكوين ما يسمى بتجمع دراسات آسيا الوسطى (Consortium for Central Asian Studies) تشارك فيه جميع المؤسسات الأكاديمية التي تقدم برامج تعنى بشئون آسيا الوسطى، ويهدف التجمع إلى توثيق العلاقات العلمية والثقافية مع المؤسسات الأكاديمية في المنطقة ذاتها وإنشاء برامج دراسات مشتركة في عدد من عواصم آسيا الوسطى.

برنامج دراسات روسيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى جامعة واشنطن (سياتل) University of Washington, Seattle The Russian, East European and Central Asian Studies Program

يمنح البرنامج شهادات في تخصص الدراسات الروسية والأوروبية الشرقية وآسيا الوسطى ويتسم بشموليته حيث تتوزع مقرراته بين أقسام اللغات والآداب

والتاريخ والجغرافيا والاقتصاد والعلوم السياسية والاجتماع وإدارة الأعمال والاتصالات. كما يهتم باللغات القديمة لمنطقة آسيا الوسطى، ويقدم برنامجاً موسعاً لدراسة اللغات الأوزبكية والقازاقية والقرغيزية والطاجيكية. ومن أهم المقررات التي يقدمها البرنامج مقرر حول تاريخ الشعوب التركية في آسيا الوسطى وآخر حول أدباء ومثقفي آسيا الوسطى. وينظم البرنامج ندوات وحلقات دراسية ومحاضرات عامة يستفيد منها طلاب الجامعة بالإضافة إلى سكان المنطقة. ويشتمل البرنامج على مكتبة تحتوي على معلومات شاملة عن آسيا الوسطى كما يوفر لطلبة الجامعة فرصة التواصل مع جامعات المنطقة عبر البريد الإلكتروني. كما يعقد البرنامج ندوات حول المنطقة ومن بين القضايا التي تم تناولها في تلك الندوات التنمية الريفية والإصلاح الزراعي وقضية المياه التي تعتبر أحد أهم التحديات التي تواجه الجمهوريات الإسلامية. وتحتضن جامعة واشنطن في سياتل جمعية الدراسات القازاقية والقرغيزية. وهي جمعية طلابية هدفها تنمية دراسة تلك الشعوب المسلمة وزيادة الوعي بتاريخها وبما تعيشه من أحداث. وتتكون نشاطاتها من محاضرة أسبوعية ورسالة إخبارية كما تسعى إلى إنشاء مركز شامل للمعلومات حول آسيا الوسطى بشكل عام.

ثانياً: المراكز ومؤسسات البحث

معهد آسيا الوسطى والقوقاز في جامعة جون هوبكنز

Central Asia Caucasus Institute Johns Hopkins University

تم تأسيس هذا المعهد في عام 1996 كأول معهد يهتم بشئون الجمهوريات الإسلامية في مدينة واشنطن. ويهدف المعهد إلى: 1 – القيام بالأبحاث المتعلقة بآسيا الوسطى، 2 – توفير منتدى لصناع القرار في العاصمة الأمريكية أو من خارجها لمناقشة قضايا المنطقة، 3 – توفير قاعدة للمعلومات حول آسيا الوسطى، 4 – توفير الخبرات العلمية التي تحتاجها المؤسسات العاملة في المنطقة والتي تمول نشاطات المعهد. ولبيان أسباب الاهتمام بآسيا الوسطى تشير النشرة التعريفية بالمعهد إلى أن تلك المنطقة وبالرغم من تاريخها الغني وأهميتها الاستراتيجية فإنها عانت في ظل الاتحاد السوفيتي عزلة حالت دون منحها الاهتمام العلمي الذي تستحقه. ولذا فإن استقلال المنطقة قد أزال كافة العوائق أمام الباحثين الذين زادت الحاجة إليهم لتقديم دراسات ذات منفعة علمية حول أهم القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجه آسيا الوسطى، واستشراف مستقبلها، وكذلك بيان موقعها في المجتمع الدولي.

ويشرف على المعهد عدد من أهم المتخصصين في شئون المنطقة، كما يستفيد المعهد في تحقيق أهدافه من الأساتذة الزائرين من آسيا الوسطى. ومن أهم نشاطات المعهد اللقاء نصف الشهري ويعد أهم منتدى في واشنطن يعنى بأحوال آسيا الوسطى الراهنة، ويشارك في اللقاء أكاديميون ورجال أعمال وممثلون دبلوماسيون وموظفون حكوميون وكذلك أعضاء الجمعيات غير الحكومية. ومن بين القضايا التي تمت مناقشتها في تلك اللقاءات أنابيب النفط والغاز والأوضاع العسكرية وعدم الاستقرار في طاجيكستان وكذلك دور الشباب في الحياة السياسية في دول المنطقة. كما يصدر المعهد رسالة إخبارية تتناول قضايا آسيا الوسطى وقد احتوى العدد الأول من الرسالة والذي صدر في ديسمبر عام 1996 على كلمة للمستشار الأمريكي السابق زبجني برجينسكي أوضح فيها أهمية آسيا الوسطى للولايات الأمريكية وتناول التنافس الدولي على ثروات المنطقة كما احتوى العدد على كلمة للسفير جيمس كولينز الذي أكد أهمية آسيا الوسطى، للمصالح الأمريكية وحدد الأهداف الأمريكية ومن بينها المصالح التجارية وفتح الأسواق وتشجيع قيام أنظمة سياسية ديموقراطية.

وتؤكد الهيئة المشرفة على المعهد على الطابع العملي لنشاطاته حيث يعني بالدرجة الأولى ببيان كل ما يتعلق بمصالح الولايات المتحدة في آسيا الوسطى ويقدم التوصيات بشأن تنميتها.

مؤسسة طريق الحرير Silkroad Foundation

تستمد المؤسسة اسمها من الطريق التاريخي الذي ربط أوروبا بآسيا وكان أهم معبر للاتصال التجاري والثقافي لعدة قرون. والمؤسسة غير ربحية تأسست عام 1996 ومقرها في مدينة ساراتوقا بكاليفورنيا. وتهدف إلى تنمية ثقافات مناطق طريق الحرير التاريخي وفنونها وكذلك تشجيع الحفاظ عليها. وتشمل اهتماماتها دول آسيا الوسطى التي تعد أهم منطقة لالتقاء الشرق بالغرب على الطريق التاريخي. وتعمل المؤسسة على توفير المعلومات عن المنطقة وتسهيل التبادل العلمي بهدف نشر التوعية بالأهمية التاريخية لطريق الحرير. كما تسعى المؤسسة إلى التعريف بأحدث الدراسات والأبحاث حول تلك المناطق. وكما جاء في النشرة التعريفية فالمؤسسة تهدف إلى أن تكون جسراً للتبادل الثقافي بين الشرق والغرب. وقد وصل عدد أعضاء المؤسسة وأصدقائها خلال السنة الأولى إلى أكثر من 1000 يجمعهم تقديرهم لمناطق طريق الحرير، وحرصهم على استعادة دوره التاريخي في الربط بين الثقافات. ومن أهم نشاطات المؤسسة محاضرة شهرية تقام في جامعة

ستانفورد حول موضوعات تاريخية ولغوية، وكذلك حول آثار المنطقة وفنونها، وتلقى تلك المحاضرات حضوراً مميزاً. كما تقدم المؤسسة منحاً للباحثين تغطي تكاليف السفر والإقامة بالإضافة إلى تمويل المؤتمرات حول مناطق طريق الحرير وتنظم مهرجاناً سنوياً يهدف إلى تعريف الأطفال بتراث تلك المناطق وفنونها. كما توفر معلومات للباحثين والمهتمين عن طريق الحرير من خلال موقع خاص على شبكة الإنترنت، وتهدف إلى إنشاء مكتبة متخصصة بالإضافة إلى ترجمة دراسات وأبحاث مختارة وتمويل أفلام وثائقية حول شعوب وثقافات مناطق طريق الحرير. كما تسعى إلى بناء متحف دائم تعرض فيه الأعمال الفنية والأدوات والأزياء التي تعكس الثقافات القديمة لطريق الحرير.

مركز دراسات بادية الأوراسيا. جامعة بيركلي

The Center for The Study of The Eurasian Nomads (Berkeley)

تم تأسيس هذا المركز بهدف تشجيع البحث حول ثقافات القبائل الرحل التي تعيش في جنوب روسيا وقازاخستان وغرب منغوليا وشمال الصين. وتتميز تلك المناطق المعروفة باسم السهول (The Steppes) بأنها غنية بآثار تاريخية تعود إلى 4000 عام قبل الميلاد. ومن أجل تحقيق أهدافه يتبنى المركز رحلات تنقيب ويعمل على نشر الدراسات ودعوة الأساتذة المتخصصين لإلقاء محاضرات وتبادل المعرفة. وقد تبنى المركز رحلات تنقيب منذ عام 1992 بالتعاون مع المعهد الروسي للآثار. ومؤخراً بدأ المعهد يشكو من أن تخفيض الكونجرس للمخصصات المالية للدراسات الإنسانية قد يهدد نشاطاته التنقيبية. ويحصل المركز على تمويل من عدد من المؤسسات تعمل في صناعة الكمبيوتر والتصوير.

المركز الوطني للأبحاث الآسيوية

The National Bureau of Asian Research (Seattle)

المركز يعد مؤسسة غير ربحية تهدف إلى إعداد الدراسات عن القضايا الأسيوية ذات الأهمية للسياسة الأمريكية. ويعمل المركز على مساعدة صناع القرار في واشنطن على رسم سياسات فعالة تجاه آسيا. وتتركز الدراسات التي يمولها المركز على القضايا السياسية والاستراتيجية والاقتصادية التي تهم المصالح الأمريكية ويسعى إلى توظيف أفضل الخبرات المعروفة. وتتوزع نشاطات المركز بشكل جغرافي حيث تم تقسيم آسيا إلى أربع مناطق هي: الشمال الشرقي، الجنوب الشرقي، وشرق آسيا وكذلك منطقة الأوراسيا.

وفي السنوات الأخيرة ونتيجة للاكتشافات النفطية الكبيرة في آسيا الوسطى والقوقاز فقد حدث نوع من التحول في اهتمامات المركز حيث أصبحت الجمهوريات الإسلامية محور نشاطات المركز الذي أصدر عدداً كبيراً من الدراسات حول الثروات الطبيعية التي تتمتع بها تلك الجمهوريات. وتشتمل الدراسات على المسائل الأمنية للمنطقة والصراعات العرقية، وقضايا ملكية النفط والغاز وكذلك مسائل الأنابيب والتنافس الإقليمي والدولي، وتتسم معظم الدراسات بالشمولية وطابعها الجماعي حيث يشارك أكثر من باحث في الدراسة الواحدة. وتظهر الأهداف العملية لتلك الدراسات من خلال التوصيات الدقيقة التي تنتهي إليها والتي تقدم إلى المسئولين بهدف رسم السياسات المناسبة لخدمة المصالح الأمريكية. وبالإضافة إلى إعداد البحوث ونشر الدراسات ينظم المركز لقاءات دورية تجمع المتخصصين مع صناع القرار. ويمول أعمال المركز عدد من الشركات من أهمها بوينج ويونكال ومايكروسوفت.

مؤسسة سوروس The Soros Foundation

مجموعة من المؤسسات التي أنشأها رجل الأعمال جورج سورس والتي تمتد نشاطاتها إلى عدد كبير من مناطق العالم. وتصل نشاطات المؤسسات إلى 31 دولة معظمها من أوروبا الشرقية ومناطق الاتحاد السوفيتي وترتبط ببعضها بشبكة رئيسة. وجميعها تشترك في هدف رئيس يتمثل كما جاء في النشرة التعريفية في تنمية المجتمع المدني المفتوح. ولتحقيق هذا الهدف تشمل نشاطات المؤسسات مجالات الثقافة والشباب والتعليم والإصلاح الاقتصادي والقانوني والإداري والإعلام والاتصالات والصحة. وفي عام 1997 أنفقت تلك المؤسسات أكثر من 428 مليون دولار على نشاطاتها، ذهب الجزء الأكبر إلى المجالات التعليمية. ومن أهم المؤسسات المتفرعة من شبكة سورس معهد المجتمع المفتوح The Open Society Institute الذي يهدف إلى تشجيع ظهور مجتمعات مفتوحة في العالم من خلال برامج متنوعة في مجالات التعليم والإصلاح الاجتماعي والقانوني. وقد تم تأسيس المعهد في نيويورك في عام 1993، وبالإضافة إلى نشاطاتها الدولية تعنى المؤسسة بقضايا ذات صلة بالمجتمع الأمريكي مثل المخدرات والجريمة وحقوق العمالة الأجنبية.

وجورج سورس رجل أعمال أمريكي من أصل مجري بدأت أعماله في عام 1979 في الولايات المتحدة ونتيجة لإصلاحات غورباتشوف تمكن في عام 1987 من

توسيع نشاطه ليشمل مناطق الاتحاد السوفيتي في الاتحاد السوفيتي. وقد استمرت أعمال مؤسساته بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حيث قامت بافتتاح فروع لها في معظم الجمهوريات المستقلة. ويعد جورج سورس من أنشط رجال الأعمال الغربيين في مجال الترويج للمجتمع المدني واقتصاديات السوق وتحرير التجارة الدولية.

وقد أقامت المؤسسة برنامجاً خاصاً لآسيا الوسطى وسعت إلى افتتاح فروع لها في عواصم الجمهوريات. ويشتمل البرنامج على تقديم المنح للأساتذة والإعلاميين والمحامين من أبناء المنطقة للدراسة في الجامعات الغربية مثل جامعة أكسفورد وإسكس وكولومبيا في برامج خاصة في القانون وحقوق الإنسان. كما يشتمل البرنامج على منتديات يجتمع من خلالها صناع القرار في المنطقة والدبلوماسيون الغربيون لمناقشة القضايا الراهنة. كما يقوم البرنامج بالمساهمة في تأسيس قنوات البث التلفزيوني والإذاعي الخاصة وتشجيع إدخال خدمة الإنترنت من أجل تيسيير الاتصال بالعالم الخارجي. ويقوم البرنامج أيضاً بإنشاء مكتبات متخصصة في القانون والاقتصاد وإدارة الأعمال. وقد زود مؤخراً مؤسسات التعليم العالي في أوزباكستان بـ 7000 كتاب في الاقتصاد.

معهد هاريمان (جامعة كولومبيا) Harriman Institute

يعتبر أقدم مركز للدراسات الروسية فقد تم إنشاؤه عام 1946 باسم معهد الدراسات الروسية وتغير اسمه في عام 1982 ليحمل اسم أفرال هاريمان الذي قدم دعماً كبيراً للمعهد. ومنذ عام 1992 وسع المعهد نشاطاته لتشمل جميع مناطق الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية حيث تم دمج معهد أوروبا الشرقية في الجامعة مع معهد هاريمان. ومن أهم نشاطات المعهد سلسلة محاضرات يلقيها أبرز المتخصصين في دراسات الاتحاد السوفيتي. كما يستضيف المعهد رؤساء الجمهوريات ووزراء خارجياتها للحديث عن أهم التحديات التي تواجه دولهم. كما ينظم المعهد ندوات سنوية حول تلك الدول، ومن بين أهم القضايا التي تناولتها تلك الندوات الجماعات الدينية وحقوق الإنسان وكذلك عملية بناء الدولة والمؤسسات السياسية. ويقدم المعهد منحاً للحاصلين على شهادة الدكتوراة بهدف تمكينهم من نشر أطروحاتهم لتعميم الفائدة منها، بالإضافة إلى دعوة الأساتذة الزائرين من المؤسسات الأكاديمية في الجمهوريات المستقلة.

وأهم نشاطات المعهد بالنسبة للجمهوريات الإسلامية يتمثل في مشروع بحر قزوين والذي يهدف إلى تعزيز المعرفة بأهم القضايا السياسية والاقتصادية

والأمنية التي تواجه الدول المحيطة بقزوين. حيث يسعى المعهد من خلال هذا المشروع إلى زيادة وعي صناع القرار بأهمية المنطقة وتعريفهم بالدراسات والأبحاث التي يعدها المختصون للاسترشاد بها في عملية صناعة القرار. ويشارك معهد الشرق الأوسط في الجامعة في الإشراف على هذا المشروع والذي تتنوع أنشطته حيث تشتمل على حلقات دراسية شهرية ومؤتمرات سنوية وكذلك مكتبة إلكترونية وإصدار سلسلة دراسات عن منطقة بحر قزوين.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (واشنطن)
The Center for Political and Strategic Studies

منظمة غير حكومية تهدف إلى تعميق الفهم الغربي للقضايا الدولية. ويشجع المركز من خلال إصداراته وندواته حواراً علمياً حول طبيعة القضايا الدولية الراهنة، والاتجاهات السائدة على الساحة الدولية ويسهم في خدمة المصالح الأمريكية الحيوية. ويوفر المركز قناة اتصال للدارسين والباحثين في الشئون الدولية. ويولي المركز اهتماماً خاصاً بآسيا الوسطى وقضايا الصراع التي تعيشها بعض دولها حيث تبنى مشروعاً كبيراً شارك فيه أساتذة وصناع قرار من الجمهوريات الإسلامية، تناول هذا المشروع قضايا الصراع العرقي والنفوذ الروسي واحتمالات التحول الديموقراطي ومسائل عسكرية واقتصادية. وقد صدرت دراسات المشروع في مجلد في ديسمبر عام 1995 (Sagdeev & Eisenhaower 1995)، كما يصدر المركز نشرة شهرية حول قضايا الصراع في آسيا الوسطى باسم Perspectives on Central Asia يبلغ عدد المشتركين فيها 600 شخص. كما يصدر المركز تقريراً إخبارياً شهرياً حول المنطقة باسم Central Asia and Caucasus Update. كما ينشر المركز نشرة Focus الشهرية والتي تتناول قضايا الجمهوريات الإسلامية وروسيا وعدد من دول الاتحاد السوفيتي. وقد نظم المركز ثلاثة لقاءات علمية حول آسيا الوسطى في موسكو وبشكيك وواشنطن شارك فيها قادة سياسيون وأساتذة جامعيون وتناولت قضايا الصراع والتنافس الإقليمي والدولي. وقد تم نشر جميع أعمال هذه المؤتمرات.

مؤسسة آسيا الوسطى للتنمية الإدارية (جامعة مين) Central Asian Foundation for Management Development (University of Maine)

تأسست المؤسسة عام 1994 كإحدى نتائج مؤتمر «التعاون الدولي في تعليم إدارة الأعمال: التجربة العالمية وتحديات آسيا الوسطى» وتضم عضوية المؤسسة

73 عضواً من 11 دولة. وتهدف إلى تحسين الإدارة في آسيا الوسطى، وبناء شبكة للتنمية الإدارية في المنطقة لتنمية التعاون في مجالات تعليم الإدارة وإدارة الأعمال وكذلك ربط الجامعات والمعاهد الأكاديمية في آسيا الوسطى بالنشاطات المتخصصة التي ترعاها المؤسسات الدولية وتهيئة الموارد البشرية الضرورية في مرحلة إعادة البناء الاقتصادي والإداري التي تمر بها دول المنطقة. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف تتعاون المؤسسة مع منظمات دولية معروفة في مجال التنمية الإدارية مثل المؤسسة الأوروبية للتنمية الإدارية وجمعية كليات إدارة الأعمال الأمريكية. ومن بين نشاطات المؤسسة: تنظيم اللقاءات والندوات، وورش العمل، وترتيب إعداد دورات تدريبية لأساتذة إدارة الأعمال من آسيا الوسطى. وللمؤسسة نشرة إخبارية شهرية تتناول جميع ما يتعلق بموضوع التنمية الإدارية في آسيا الوسطى.

مؤسسة جيمس تاون (واشنطن)
Jamestown Foundation (Washington, DC)

ظهرت مؤسسة جيمس تاون عام 1983 لهدف واحد تمثل في «توعية الرأي العام الأمريكي والغربي بطبيعة الاتحاد السوفيتي وأهدافه. واعتمدت المؤسسة في نشاطاتها على المنشقين السوفيتيين الذين لجأوا إلى الغرب خلال الحرب الباردة. وكما جاء في النشرة التعريفية للمؤسسة فقد مثل هؤلاء مصدراً مهماً لمعلومات حيوية عن الاتحاد السوفيتي لم تكن متوفرة. لذلك عملت المؤسسة على مساعدة المنشقين للجوء في الولايات المتحدة ولتوظيف قدراتهم من خلال نشر الكتب والمقالات وإلقاء المحاضرات في الجامعات والمنتديات العملية وتقديم المعلومات في جلسات لجان الكونجرس المتخصصة وكذلك وسائل الإعلام. وكما يعتقد القائمون على المؤسسة فإن ما قدمه أولئك المنشقون من معلومات أسهمت في بناء السياسة الأمريكية التي أسهمت بدورها في انهيار الاتحاد السوفيتي. كما شجعت نشاطات المؤسسة في تنمية القوى المعارضة داخل المعسكر الشيوعي. وفي عام 1992 رأت الهيئة المشرفة ضرورة استمرار عمل المؤسسة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتقل مركز النشاط إلى روسيا ذاتها بهدف المتابعة الدقيقة لما يجري في الجمهوريات المستقلة. كما تقدم من خلال مكاتبها في موسكو إعانات مساعدة للقوى المحلية من أجل إنجاح برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي. وتؤكد المؤسسة بشكل مستمر على ضرورة المتابعة الدقيقة لما يجري في الجمهوريات

بهدف رسم سياسة واقعية تخدم المصالح الأمريكية. ومن بين نشاطات المؤسسة إصدار نشرات منها The Monitor والتي تصدر منذ عام 1995 في شكل تقرير يومي يوزع على المسئولين في الحكومة والكونجرس والأساتذة والإعلاميين وكذلك على القطاع الخاص. ويتناول كل عدد أهم القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجه الجمهوريات المستقلة. كما تنشر المؤسسة مجلة Prism النصف شهرية ويكتب فيها خبراء أمريكيون وكذلك متخصصون من الجمهوريات ذاتها عن أهم الأحداث الجارية والتي قد يكون لها انعكاسات على المصالح الغربية. ويضم مجلس الإدارة شخصيات سياسية مهمة مثل وزراء الدفاع والخارجية السابقين ديك شيني وأكسندر هيج. كما تضم الهيئة الاستشارية زبيجني برجينسكي والسناتور هنري هايد وجون مكين وسام نون.

بالإضافة إلى ما تقدم يوجد في الولايات المتحدة عدد من الجمعيات العلمية التي تهتم بالجمهوريات الإسلامية مثل جمعية دراسات آسيا الوسطى Association for the Advancement of Central Asian Research وجمعية دراسة القوميات Association for the Study of Nationalities وتضم هذه الجمعيات في عضويتها الباحثين والدارسين المتخصصين في شئون تلك الجمهوريات، ويصدر عنها نشرات ودوريات كما تنظم لقاءات دورية.

النشرات الإلكترونية

لقد أحدثت الثورة التقنية تحولاً كبيراً في وسائل النشر حيث أصبحت القنوات التقليدية تواجه تحدياً كبيراً من قبل القنوات الحديثة المتمثلة في النشر الإلكتروني. وبالرغم من مزايا الوسائل التقنية الجديدة خاصة شبكة الإنترنت والمتمثلة في تسهيل انتشار المعلومة وسرعة الحصول عليها، فهي تعاني من عيوب رئيسة ذات أبعاد خطيرة على المعرفة الإنسانية. ولعل أهم تلك العيوب غياب التوثيق للمعلومات المنتشرة على صفحات الإنترنت حيث يستطيع أي أحد كائناً ما كان نشر ما يرغبه من معلومات تصل إلى ملايين المتلقين دون الحاجة إلى توثيقها. ونلاحظ هذه المشكلة أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالإسلام حيث تزخر شبكة الإنترنت بكم كبير من المغالطات التي تسيء إلى الدين الحنيف دون قدرة على احتوائها أو تصحيحها. ولأن شبكة الإنترنت أصبحت قناة للنشر فهناك حاجة ماسة لجهود عالمية عاجلة لتصحيح هذا العيب الرئيس الذي قد يتسبب في تعقيد العلاقات بين الشعوب في وقت نعتقد جميعاً أن ظاهرة العولمة التي جعلت من العالم قرية كونية قد أذابت الحواجز بين الأمم.

وقد حظيت مناطق آسيا الوسطى والقوقاز بنصيب وافر من الاهتمام على قنوات النشر الإلكتروني ويمكن تصنيف النشرات الإلكترونية وفقاً لطبيعة نشاطها. أولاً: نشرات ذات طابع إخباري توفر للمهتمين والمراقبين أخباراً يومية عن الأحداث التي تعيشها المنطقة. وتتمثل قيمة هذه النشرات في كونها قناة للمادة الخام يستخدمها الباحث في دراساته. وتعد Turkistan-I أهم نشرة إخبارية تعنى بالمنطقة. وتعنى النشرة بمتابعة يومية لأخبار المناطق التي تعيش فيها القوميات التركية من تركستان الشرقية في الصين إلى البلقان، وتحظى جمهوريات آسيا الوسطى بتغطية خاصة. والنشرة تصدر عن معهد أبحاث تركستان والقوقاز، ويبلغ عدد المشتركين فيها أكثر من 2800 من خمسة وستين دولة، كما نشير إلى النشرة الإخبارية التي تصدر عن راديو الحرية في براغ باسم RFE/RI وهي تقدم تقريراً شاملاً وبشكل يومي عن أهم الأحداث في روسيا والجمهوريات المستقلة، وكذلك أوروبا الشرقية. وتتكون النشرة من جزئين يحتوي الأول على تغطية خاصة بروسيا وآسيا الوسطى والقوقاز، أما التقرير الثاني فيغطي أوروبا الشرقية والبلقان.

ثانياً: نشرات إلكترونية تعنى بالأخبار العلمية حيث تتابع الأحداث العلمية التي تشهدها الساحة سواء أكانت الندوات أم المؤتمرات أم البرامج أم الإصدارات وكذلك إعلانات عن الوظائف في المؤسسات الأكاديمية. وتعتبر هذه النشرات حلقة وصل بين المتخصصين في دراسات آسيا الوسطى، ومن أهمها نشرة Central Asia-I الصادرة من برنامج دراسات آسيا الوسطى في جامعة هارفرد منذ عام 1995 ويصل عدد المشتركين فيها إلى 1500 في جميع أنحاء العالم. ثالثاً: منتديات المناقشة الإلكترونية وهي عبارة عن مجموعات بريدية تضم المهتمين بشئون المنطقة من أساتذة وإعلاميين وطلاب وغيرهم تدور بينهم مناقشات مستمرة حول أهم الأحداث التي تعيشها آسيا الوسطى، ومن أهم هذه المنديات قائمة Cenasia التي تصدر منذ أكثر من ست سنوات من جامعة ميقل (Macgaill) في كاليفورنيا وكذلك قائمة Ferghana-Vally التي يشرف عليها برنامج الأمم المتحدة لتنمية وادي فرغانة. وتقتصر المناقشات في هذه القائمة على منطقة وادي فرغانة التي تتميز بموقعها الجغرافي المهم حيث تتقاسمها أوزباكستان وطاجيكستان وقرغيزيا. وتعود أهمية المنطقة إلى كونها أهم مركز لوجود الجماعات الإسلامية في آسيا الوسطى، وقد شهدت مواجهات عنيفة بين السلطات الحكومية ومجموعات نشطة.

الخاتمة:

العزلة التي عاشتها المناطق الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز لأكثر من سبعين عاماً بعد خضوعها للنظام السوفيتي تسببت في إغلاقها أمام الباحثين الذين نزعوا إلى إهمالها اعتقاداً منهم بعدم أهميتها في ظل سيطرة شيوعية محكمة. وقد بدأ عدم الاهتمام واضحاً في مجال الدراسات السوفيتية في الولايات المتحدة حيث ركز الدارسون هناك على السلطة السوفيتية المركزية وعلى الجمهوريات الكبيرة (روسيا وأوكرانيا) على حساب الجمهوريات الإسلامية التي لم تجد سوى النزر اليسير من الدراسات. في المقابل حظيت المناطق الإسلامية بمتابعة جيدة من قبل الدارسين الأوربيين في فرنسا وبريطانيا الذين تركزت اهتماماتهم البحثية على مسائل الدين والثقافة والانتماء بين المسلمين.

وفي نهاية الثمانينيات ونتيجة للتغيرات التي أحدثتها إصلاحات غورباتشوف فقد حدث تحول واضح في مستوى الاهتمام بين الأكاديميين الأمريكيين حيث بدأ نشاط مكثف من البحث والدراسات لمختلف القضايا التي تواجه الشعوب المسلمة في مرحلة ما بعد الاستقلال. وقد كان لمظاهر الصحوة الدينية وكذلك نمو الحركات القومية والتنافس الإقليمي والدولي على ثروات المنطقة دور واضح في ذلك التحول. ولم تعد مظاهر الاهتمام قاصرة على البحث والدراسة بل تجاوزتها إلى إنشاء برامج الدراسات العليا المتخصصة وتعليم اللغات وعقد الندوات والمؤتمرات وإنشاء مراكز الأبحاث والجمعيات العلمية. ولم يعد الاهتمام منحصراً في المسائل الدينية والثقافية كما كان حال الدراسيين الأوربيين، بل تجاوز ذلك إلى كافة قضايا المنطقة وفي مقدمتها المسائل الاقتصادية والأمنية والسياسية والاستراتيجية. وقد أصبحت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة المركز الرئيس في إنتاج المعرفة ونشرها بشأن الجمهوريات الإسلامية، وفقدت أوروبا تفوقها التقليدي. ولاشك أن الاهتمام الأكاديمي المكثف يرتبط بالتمويل الذي تحصل عليه المؤسسات الأكاديمية من الحكومة والقطاع الخاص وهي سمة مميزة للعمل الأكاديمي في الولايات المتحدة.

من جانب آخر نلاحظ أن الدراسات الأمريكية على الرغم من شموليتها وكذلك كثافتها فإنها تفتقد للعمق في التحليل الذي اتسمت به الدراسات الأوروبية، حيث نجد أن كثيراً مما ينشر أو تتم مناقشته في المؤتمرات يعاني من عيب التكرار والتبسيط. ولكن بالرغم من هذه الملاحظات تبقى المؤسسات الأكاديمية الأمريكية المصدر الأول للمعلومات عن الجمهوريات الإسلامية. وفي ظل النقص الكبير الذي

تشهده المكتبة العربية في المعلومات عن تلك الجمهوريات يصبح من الضروري السعي إلى الاستفادة من تلك المصادر التي تتميز بمتابعتها الدقيقة والشاملة لقضايا المسلمين في آسيا الوسطى والقوقاز. ولكي تصبح لدى المسلمين القدرة الذاتية على إنتاج المعرفة حول بلاد ما وراء النهر، تبقى المصادر الأمريكية قناة جيدة للمعلومات والتحليلات حول القضايا الراهنة التي تواجه أبناء المنطقة، مع ضرورة الوعي بالغايات السياسية التي توجه الدراسات الأمريكية. لذلك فإن الخطوة الأولى نحو ردم الفجوة الكبيرة التي نجدها في المكتبة العربية بشأن تلك المناطق قد تكون في الاتصال بمراكز البحث والمؤسسات العلمية الغربية والاطلاع على ما لديها من دراسات وأبحاث عن الشعوب المسلمة والحصول على تلك الدراسات وترجمتها وكذلك تقويمها ومن ثم تقديمها للقارئ العربي الذي يتابع اليوم ما تعيشه مناطق آسيا الوسطى والقوقاز من تغيرات متسارعة يصعب فهمها دون معرفة جيدة بخلفياتها التاريخية والثقافية وتعقيداتها السياسية والسكانية وهو ما توفره الدراسات الغربية.

ولكن يجب عدم الوقوف عند ذلك حيث إن استقلال جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز قد فتح الطريق أمام الباحثين العرب لتعرُّف قضاياها مباشرة والاتصال بالجامعات ومراكز الأبحاث وكذلك الالتقاء بالمتخصصين والمثقفين من أبنائها لتبادل الآراء العلمية حول القضايا المشتركة وكذلك البحث في إمكانية القيام بدراسات مشتركة. كما قد يكون من المناسب البحث في دعوة المتخصصين من أبناء المنطقة للمشاركة في الندوات والمؤتمرات وكذلك المهرجانات الثقافية في الوطن العربي وذلك من أجل إعادة بناء الجسور الثقافية والتي قد تمثل الركيزة الأساسية لبناء علاقات سياسية واقتصادية راسخة.

المصادر:

Akiner, S. (1983). *Islamic people of the Soviet Union.* London: Kegan Paul International.

Allworth, E. (1964). *Uzbek literary politics.* The Hague: Mouton & Co.

Allworth, E. (1965). *Central Asian publishing and the rise of nationalism.* New York: New York Public Library.

Allworth, E. (1967). *Central Asia: A century of Russian rule* (Ed), New York: Columbia Pub.

Allworth, E. (1973). *The nationality question in Soviet central Asia* (Ed), New York: Praeger.

Allworth, E. (1990). *The Modern Uzbeks: From the fourteenth century to the present.* Stanford, CA: Hoover Institution Press.

Atkin, M. (1989). *The subtlest battle: Islam in Soviet Tajikstan.* Philadelphia: Foreign Research Institute.

Bennigsen, A. (1979). Several nations or one people: Ethnic consciousness among Soviet Central Asian Muslims. Survey #24.

Bennigsen, A. (1980). *Soviet muslims and the world of Islam: Problems of communism.* 29 (MarchApril 1980), 39.

Bennigsen, A. & Broxup, M. (1983). *The Islamic threat to the Soviet Union.* London: Croom Helm.

Bennigsen, A. & Broxup, M. (1985). *Mystics and commissars: Sufism in the Soviet Union.* London: C. Hurst and Co.

Bennigsen, A. & Lemercier-Quelqejay, C. (1961). *The evolution of the Muslim nationalities of the USSR and their linguistic problem* (Tr. J. Wheeler). London: Central Asia Research Center.

Bennigsen, A. & Lemercier-Quelqejay, C., (1967). *Islam in the Soviet Union.* London: Pall Mall Press.

Bennigsen, A. & Wimbush, E. (1979). *Muslim national communism in the Soviet Union: A revolutionary strategy for the colonial world.* Chicago: University of Chicago Press.

Bennigsen, A. & Wimbush, E. (1987). *Muslims of the Soviet Empire: A guide.* Bloomington: Indiana Up.

Carrere-Dencausse, H. (1979). *Decline of an empire: The socialist republics in revolt.* New York: Newsweek Books.

Fisher, A. (1987). *Crimean Tatars,* Stanford, CA: Hoover Institution Press.

Fuller, G. (1992). *Central Asia: The new geopolitics,* Santa Monica: CA, Rand Co.

Gleason, G. (1992). *The national factor and the logic of Sovietology in the post-Soviet nations: Perspectives on the demise of the USSR.* In Alexander J. Motyl (Ed), New York: Columbia University Press.

Hafeez, M. (Ed.), (1994). *Central Asia: Its strategic importance and future prospects.* New York: St. Martin's Press.

Hopkirk, P. (1992). *The new great game: The struggle for empire in central Asia.* York/Tokyo: Kodanshe.

Olcott, M. (1987). *The Kazakhs.* Stanford, CA: Hoover Institution Press.

Rhwkin, M. (1982). *Moscow's Muslim challenge: Soviet central Asia.* New York: Armonk, Sharpe.

Rorlish, A. (1988). *The Volga Tatars: A profile in national resilience.* Stanford, CA: Hoover Institution Press.

Sagdeev, R. & Eisenhower. S (Ed). (1995). *Central Asia: Conflict, resolution, and change.* Washington: The Center for Political and Strategic Studies.

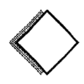
Saroyan, M. (1997). *Minorities, mullahs, and modernity: Reshaping community in the former Soviet Union.* Berkeley: University of California Press.

Wheeler, J. (1960). *Racial problems in Soviet Central Asia.* London: OUP.

Wheeler, J. (1966). *The people of Soviet Central Asia.* London: Bodley Head.

مقدم في: سبتمبر 1999.

أجيز في: يوليو 2000.



العلاقات التجارية التبادلية بين المملكة العربية السعودية وأهم شركائها التجاريين

خالد بن إبراهيم الدخيل*

ملخص: أظهر تحليل البيانات الإحصائية لقطاع التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية أن أهم خمسة شركاء تجاريين للمملكة في حجم التبادل التجاري هم: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا. ونظراً لأهمية اقتصاديات هذه الدول الصناعية المتقدمة في الاقتصاد السعودي، ولأهمية اقتصاد المملكة بالنسبة لاقتصاديات هذه الدول التي تعتمد على النفط بشكل كبير، فقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقات التجارية، وتعرف طبيعة التداخل الاقتصادي ودرجة الاعتماد المتبادل بين اقتصاد المملكة وأهم خمسة شركاء تجاريين، مع التركيز على الاقتصادين الأمريكي والياباني اللذين اتضح أنهما يحتلان المركزين الأول والثاني تبادلياً كأهم شريكين تجاريين للمملكة خلال الثلاثين عاماً الماضية، ولتحقيق هدف الدراسة تم بيان الأداء الاقتصادي وحجم النمو لقطاع التجارة الخارجية للمملكة مع أهم خمسة شركاء تجاريين، كما تم بناء نموذج معادلات آنية لاختبار العلاقات التجارية التبادلية، وتحليل التداخل بين الاقتصاد السعودي والاقتصادين الأمريكي والياباني والناتج عن العلاقات التجارية القوية فيما بينهما.

لقد كان الاعتماد في هذه الدراسة على بيانات التقارير السنوية الإحصائية لصندوق النقد الدولي، وتم تقدير نموذجي الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاثة (3SLS)، وذلك بعد تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ في معادلات كل نموذج، وأوضحت النتائج القياسية أن المعاملات المقدرة كانت بإشارات جبرية متوقعة تتفق مع فروض الدراسة، وقد تحققت المعنوية الإحصائية لمعظم هذه المعاملات، وبشكل عام أمكن التوصل في هذه الدراسة التحليلية بجانبيها النظري والتطبيقي إلى عديد من النتائج المهمة فيما يتعلق بطبيعة التداخل الاقتصادي والاعتمادية المتبادلة بين الاقتصاد السعودي وأهم شركاء المملكة التجاريين.

المصطلحات الأساسية: المملكة العربية السعودية، المعادلات الآنية، التجارة الخارجية، الواردات، الصادرات، العلاقات التبادلية، الطلب.

* أستاذ مشارك (Associate Prof.) ورئيس قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود بالرياض.

مقدمة

في دراسة حديثة عن قطاع التجارة الخارجية (الدخيل، 1999) بعنوان «دراسة تحليلية للطلب من الواردات والصادرات في المملكة العربية السعودية» تم تحديد أهم الشركاء التجاريين للمملكة في جانب الطلب من الواردات السعودية، كما تم في نفس الدراسة تحديد أهم الشركاء التجاريين للمملكة في جانب الطلب من الصادرات السعودية، وقد توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن أهم الشركاء التجاريين للمملكة العربية السعودية في جانبي الطلب من الواردات والصادرات خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة هي الدول الخمس التالية: أمريكا واليابان وفرنسا وإيطاليا وكوريا. ومن المؤكد أن كون هذه الدول الخمس تمثل أهم الشركاء التجاريين للمملكة في جانبي الطلب من الواردات (X^d) والصادرات (M^d) لا يعني بالضرورة أنها تمثل أهم الشركاء التجاريين للمملكة في حجم التبادل التجاري؛ وذلك لأن أهمية الدولة (j) في حجم التبادل التجاري مع المملكة تنسب إلى إجمالي الطلب من الواردات والصادرات معاً (X^d+M^d)، بينما أهمية الدولة (j) في الطلب من الواردات تنسب إلى إجمالي الطلب من الواردات فقط (M^d)، وبالمثل بالنسبة للصادرات. فعلى سبيل المثال نجد أن دولة مثل بريطانيا تظهر ضمن أهم خمسة شركاء تجاريين للمملكة بالنسبة لحجم التبادل التجاري، ولكنها ليست ضمن أهم خمسة شركاء تجاريين للمملكة في جانبي الطلب من الواردات والصادرات؛ وذلك يعود بالطبع لارتفاع معدلات طلب المملكة من الصادرات البريطانية وانخفاض معدلات طلب بريطانيا من الصادرات السعودية[1].

وبدراسة البيانات الإحصائية لقطاع التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية يتضح أن اليابان تمثل الشريك التجاري الأول للمملكة خلال عشرين عاماً متتالية (1968-1987)، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين الدولتين من 403 مليون دولار في عام 1968 إلى أن بلغ أعلى مستوى له في عام 1981م وهو 25892 مليون

---

(1) يمكن التحقق من هذه النتيجة ببساطة بتطبيق المعادلة التالية:

$$\frac{X_j^d}{X^d}+\frac{M_j^d}{M^d}\neq\frac{X_j^d+M_j^d}{X^d+M^d}$$

حيث

X_j^d = طلب الدولة (j) من الصادرات السعودية.

M_j^d = طلب المملكة من الواردات من الدولة (j).

X^d = إجمالي الطلب من الصادرات السعودية.

M^d = إجمالي طلب المملكة من الواردات.

دولار ثم شهد بعد ذلك انخفاضاً ليصل إلى 10948 مليون دولار في عام 1995، بعد ذلك تأتي الولايات المتحدة في المركز الثاني كأهم شريك تجاري للمملكة خلال هذه الفترة، أما بالنسبة للسنوات العشر التي تليها (1988 – 1997) فإن الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت في المركز الأول كأهم شريك تجاري للمملكة، تليها في ذلك مباشرة اليابان، كذلك أظهرت البيانات الإحصائية أنه بالنسبة للشريك التجاري الثالث للمملكة في حجم التبادل التجاري خلال السنوات الماضية فهناك ثلاث دول تختلف في أهميتها النسبية من سنة إلى أخرى، وهذه الدول هي: فرنسا وإيطاليا وبريطانيا. ونخلص من ذلك إلى أن أهم شريكين تجاريين للمملكة من حيث حجم التبادل التجاري خلال العقدين الماضيين هما: اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، يليهما بدرجات متفاوتة: فرنسا وإيطاليا وبريطانيا.

إن هذه الأهمية لاقتصاديات هذه الدول الخمس مجتمعة والاقتصادين الياباني والأمريكي على وجه الخصوص في الاقتصاد السعودي – تنبع بشكل عام من أهمية قطاع التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية، فهي دولة تصدر جزءاً كبيراً من إنتاجها المحلي إلى الخارج، وتستورد جزءاً غير قليل مما تستهلك، وبشكل خاص فإن المملكة استوردت من هذه الدول مجتمعة ما نسبته 57% و55% و52% من إجمالي واردات المملكة في الأعوام 1980 و1985 و1990 على التوالي، كما أن هذه الدول الخمس استوردت من المملكة ما نسبته 52% و46% و53% من إجمالي الصادرات السعودية في الأعوام المذكورة على الترتيب. أما النسبة المتبقية سواء أكانت للواردات أم الصادرات فقد توزعت بين أكثر من 140 دولة متقدمة ونامية، وفي مقابل ذلك فإن أهمية الاقتصاد السعودي بالنسبة لاقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة بشكل عام تتمثل في كون المملكة تعتبر ممولاً رئيساً للنفط الذي تعتمد عليه اقتصاديات هذه الدول بشكل كبير، حيث تحظى الصادرات النفطية بأهمية نسبية مرتفعة في إجمالي الصادرات السعودية خلال مختلف السنوات. مما سبق يمكن القول بأن هذه العلاقات التجارية القوية بين المملكة العربية السعودية وهذه الدول الخمس (اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا) خلال الثلاثين عاماً الماضية ترتب عليها وجود نوع من التداخل الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين الاقتصاد السعودي واقتصاديات هذه الدول، ومن المتوقع ان تكون هذه الاعتمادية أكثر وضوحاً وعلى درجة عالية بين الاقتصاد السعودي وكل من الاقتصادين الياباني والأمريكي؛ وذلك لارتفاع حجم التبادل التجاري بين المملكة وهاتين الدولتين خلال السنوات الماضية.

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى بناء نموذج معادلات آنية Simultaneous Equations Systems للعلاقات التجارية الدولية بين الاقتصاد السعودي والاقتصادين الأمريكي والياباني، يتم من خلاله اختبار العلاقات التجارية التبادلية فيما بينها، وتحليل التداخل الاقتصادي والاعتماد المتبادل الناتج عنها، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وأربعة أجزاء، الجزء الأول يستعرض بيانات التجارة الخارجية للمملكة، ويوضح الأداء الاقتصادي وحجم النمو لهذا القطاع مع أهم خمسة شركاء تجاريين بشكل عام ومع أهم شريكين تجاريين بشكل خاص، أما الجزء الثاني فيقدم الأساس النظري لنماذج المعادلات الآنية في نظريات التجارة الدولية، ويتم فيه بناء نموذج الدراسة المناسب، وتوضيح طرق القياس المقترحة لهذا النموذج ومشكلات البيانات المتوقعة، ويتضمن الجزء الثالث تحليل النتائج القياسية والإحصائية، وبيان أوجه الشبه والاختلاف في العلاقات التجارية التبادلية بين اقتصاد المملكة وأهم شريكين تجاريين، وأخيراً تأتي خلاصة البحث والنتائج في الجزء الرابع من الدراسة.

أولاً: الأداء الاقتصادي لقطاع التجارة الخارجية في المملكة:

يبين جدول (1) الأداء الاقتصادي وحجم النمو في قطاع التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية خلال بعض سنوات الفترة 1968–1996، كما يبين جدول (2) معدلات النمو لقطاع التجارة الخارجية في المملكة مع أهم الشركاء التجاريين لنفس الفترة[2]، ويتضح من بيانات الجدولين الملاحظات التالية:

1 – أن قطاع التجارة الخارجية في المملكة يمثل أحد أهم قطاعات الاقتصاد الوطني السعودي، حيث تشير البيانات إلى أن اقتصاد المملكة يعتمد بشكل كبير على الصادرات إلى دول العالم المختلفة وحصيلة هذه الصادرات تشكل المصدر الرئيس للدخل في المملكة، وقد بلغت مساهمة الصادرات السعودية في إجمالي الدخل القومي (بالأسعار الجارية) 73% و71% في عام 1975 و1980 على التوالي ثم انخفضت إلى 46% و42% في عامي 1990 و1995 على التوالي، بينما تراوحت هذه النسبة للشركاء التجاريين بين 8.4% (أمريكا) إلى 28.4% (بريطانيا) خلال هذه السنوات. كما توضح البيانات أن

(2) تم حساب معدلات النمو باستخدام معادلة الانحدار التالية:

$$\ln Z_t = c + rt$$

حيث: Z_t = متغير التجارة الخارجية في الفترة الزمنية (t).

c = ثابت الانحدار.

r = معامل الانحدار ويمثل معدل النمو.

المملكة تنفق سنوياً ما نسبته ربع إلى حوالي نصف دخلها القومي على الواردات من الدول المختلفة فقد بلغت حصة الإنفاق على الواردات من الدخل القومي في المملكة نسبة تتراوح بين 26% (1975) و44% (1985)، كما أن هذه النسبة بلغت 30% في عام 1995، وبمقارنة هذه المعدلات بما تنفقه أية دولة من هذه الدول الخمس على وارداتها خلال نفس السنوات نجد أن معدلات إنفاق المملكة على الواردات نسبة إلى الدخل القومي تفوق معدلات إنفاق أي من هذه الدول. وعلى الرغم من أن الفرق ليس كبيراً خاصة عند المقارنة مع دولة مثل بريطانيا، إلا أن ذلك له ما يبرره حيث إن اقتصاديات تلك الدول تعتبر متقدمة ولديها قاعدة صناعية قوية وسوقها واسع، بينما المملكة دولة نامية ذات قاعدة صناعية حديثة ما زالت في مرحلة التطور والنمو، بالإضافة إلى أن سوقها أقل اتساعاً. وتؤكد البيانات أن اقتصاد المملكة يعتبر مفتوحاً للتجارة الخارجية أكثر من شركائها التجاريين. ومما يدعم ذلك ارتفاع كل من الميل الحدي للاستيراد ومرونة الطلب الدخلية من الواردات في الاقتصاد السعودي مقارنة باقتصاديات الدول الخمس المذكورة (أمريكا واليابان وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا)، ففي حين أن الميل الحدي للاستيراد في المملكة خلال سنوات الدراسة 1968–1996 يبلغ 0.38، نجد أن الميل الحدي للاستيراد خلال نفس الفترة قيمته في هذه الدول بين 0.08 لليابان و0.28 لبريطانيا. أما مرونة الطلب الدخلية من الواردات في المملكة فقد كانت 1.24، بينما تراوحت خلال نفس الفترة بين 0.93 في اليابان و1.37 في الولايات المتحدة الأمريكية[3].

2 – ارتفاع قيم مؤشر نسبة الواردات إلى الصادرات في الاقتصاد السعودي خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وتوضح البيانات أن الإنفاق على الواردات في المملكة العربية السعودية امتص أكثر من نصف حصيلة الصادرات في العديد من السنوات، وقد بلغ هذا المؤشر 86% في عام 1985، وهذا يعني أن 86% من حصيلة الصادرات السعودية في ذلك العام تسربت إلى الخارج، مما يدل على ضعف تيار الإنفاق في الاقتصاد الوطني لذلك العام، وعلى الرغم من ارتفاع قيم هذا المؤشر فإن الميزان التجاري السعودي (الفرق بين الصادرات السلعية والواردات السلعية) حقق فائضاً خلال مختلف سنوات الدراسة، وقد بلغ هذا الفائض أعلى قيمة له في عام 1980 وهي 71.8 مليار ريال، ثم انخفض إلى 3.8 مليار في عام 1985، وبعد ذلك اتجه إلى التزايد ليصل 24 ملياراً في عام 1995.

(3) تم حساب الميل الحدي للاستيراد (b) للمملكة العربية السعودية وأهم الشركاء التجاريين بالأسعار الثابتة باستخدام العلاقة ($M=a+bY$) أما مرونة الطلب الدخلية من الواردات لكل دولة فقد تم حسابها بالأسعار الثابتة باستخدام العلاقة ($\ln M=a+b \ln Y$).

3 – أن معدل النمو العام للواردات السعودية بالأسعار الثابتة (8.87%) يبلغ تقريباً ضعف معدل النمو في حجم التبادل التجاري (4.20%)، كما أن معدل النمو العام للصادرات السعودية بالأسعار الثابتة (2.72) يبلغ تقريباً نصف معدل النمو في حجم التبادل التجاري، وتؤكد هذه النتيجة أن معدلات النمو في طلب الدول الأخرى من الصادرات السعودية لا يساير معدلات النمو في طلب المملكة من صادرات الدول الأخرى، وقد حقق قطاع التجارة الخارجية للمملكة مع أمريكا معدلاً للنمو يفوق معدل نمو قطاع التجارة الخارجية في المملكة بشكل عام، أما الدول الأربع الأخرى فإن معدلات النمو لكل منها في حجم التبادل التجاري مع المملكة كانت أقل من المعدل العام.

4 – معدلات النمو للواردات السعودية من أهم الشركاء التجاريين كانت متقاربة جداً سواء أكان ذلك بالأسعار الجارية أم الثابتة، وقد تحقق أعلى معدل للنمو للواردات من فرنسا (9.91%) وأدنى معدل للنمو للواردات من أمريكا (7.70%)، أما معدلات النمو للصادرات السعودية إلى أهم الشركاء التجاريين فقد تفاوتت بشكل كبير، وقد تحقق أعلى معدل لنمو الطلب من صادرات المملكة لأمريكا (11.78)، وأقل معدل لبريطانيا (–3.86%)، وهذا المعدل السالب يرجع إلى كون قيم الصادرات السعودية إلى بريطانيا حققت تذبذباً وتراجعاً كبيراً خلال السنوات الأخيرة.

هذا، وقد أظهر تحليل البيانات الإحصائية لقطاع التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية مع أهم شركائها التجاريين أن أعلى معدل للتبادل التجاري بين المملكة ودولة أخرى في العالم تحقق مع اليابان وذلك خلال عشرين سنة متتالية (الفترة من 1968–1987)، وقد كانت أعلى قيمة لهذا المعدل 24.9% في عام 1985، كما حققت الولايات المتحدة أعلى معدل للتبادل التجاري مع المملكة العربية السعودية خلال السنوات التي تليها (أي الفترة من 1988–1997)، حيث بلغ هذا المعدل 22.8% و21.4% في عام 1989 و1990 على الترتيب. ويبين جدول (3) الأداء الاقتصادي وحجم النمو في قطاع التجارة الخارجية في المملكة مع أهم شريكين تجاريين (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان) خلال سنوات مختارة من الفترة 1968–1996، أما الأداء الاقتصادي وحجم النمو لهذا القطاع مع بقية الشركاء التجاريين الأقل تأثيراً فيوضحه جدول (4)، وتتبين من هذين الجدولين الملاحظات التالية:

1 – في عام 1970 تراوحت واردات المملكة من أهم شركائها التجاريين

الخمسة بين 20 مليون دولار (فرنسا) إلى 126 مليون دولار (أمريكا)، في حين أن صادراتها تراوحت بين 22 مليون دولار (أمريكا) إلى 516 مليون دولار (اليابان) خلال العام نفسه. أما في عام 1995 فقد بلغ أعلى مستوى لقيم الواردات السعودية في هذه السنة 8835 مليون دولار (اليابان) وأدناها 1042 مليون دولار (بريطانيا).

2 – في الوقت الذي زاد فيه إجمالي صادرات دول العالم إلى المملكة بمقدار 39 ضعفاً بين عامي 1970 و1995، نجد أن صادرات المملكة إلى دول العالم زادت بمقدار 21 ضعفاً فقط خلال المدة نفسها، وعلى وجه التحديد يلاحظ أن صادرات بريطانيا إلى المملكة زادت بمقدار 47 ضعفاً وفرنسا بمقدار 67 ضعفاً وأمريكا بمقدار 47 ضعفاً، وبالطبع تشير هذه الأرقام إلى نجاح هذه الدول في غزو الأسواق السعودية. أما صادرات المملكة إلى أهم الشركاء التجاريين فقد زادت بمعدلات أقل من ذلك (باستثناء أمريكا)، فعلى سبيل المثال نجد أن صادرات السعودية إلى كل من بريطانيا وإيطاليا تضاعفت بمقدار 6 مرات تقريباً بين العامين المذكورين، حيث زادت بالنسبة لبريطانيا من 184 مليون دولار في عام 1970 إلى 1024 مليون دولار في عام 1995، أما إيطاليا فقد زادت من 262 مليوناً إلى 1437 خلال نفس العامين على الرغم من أن واردات المملكة من بريطانيا حققت معدل زيادة يبلغ 46 ضعفاً ومن إيطاليا 38 ضعفاً.

3 – أصبح الاقتصاد السعودي خلال عقد التسعينيات أقل اعتماداً على اقتصاديات كل من: اليابان وفرنسا وإيطاليا مقارنة بما كان عليه خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، فقد انخفضت حصة هذه الدول الثلاث في حجم التبادل التجاري للمملكة إلى أدنى مستوياتها في عام 1995 حيث بلغت 13.87% و4.59% و3.37% على التوالي، وفي المقابل أصبح الاقتصاد السعودي أكثر اعتماداً على الاقتصاد الأمريكي، حيث بلغت حصة الولايات المتحدة في حجم التبادل التجاري للمملكة 21.68% في عام 1990 و17.67% في عام 1995، وهي أعلى معدلات تبادل تجاري تحققت بين المملكة ودولة أخرى خلال هذه السنوات.

4 – اتجهت حصة اليابان في إجمالي الواردات والصادرات السعودية إلى الانخفاض في السنوات الأخيرة، حيث انخفضت حصتها في إجمالي الإنفاق على الواردات السعودية من 19% في عام 1985 إلى 7.7% في عام 1995، كما أن مساهمتها في إجمالي حصيلة الصادرات السعودية انخفضت من 30% في عام

1985 إلى 17.2% في عام 1995.

جدول (1)
الأداء الاقتصادي وحجم النمو في قطاع التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية (الأرقام بالمليون، سنة الأساس 1990)

رمز المتغير الاقتصادي	الأعوام / المتغير الاقتصادي	1970	1975	1980	1985	1990	1995
Ys	الدخل القومي (أسعار جارية بالريال)	17400	164530	520590	313940	391990	469120
$\bar{y}s$	الدخل القومي (أسعار ثابتة بالريال)	121260	240190	371360	315750	391990	438230
Xs	حصيلة الصادرات (أسعار جارية بالدولار)	2424	27995	102012	27480	44417	51466
$\bar{X}s$	حصيلة الصادرات (أسعار ثابتة بالدولار)	16892	40869	72767	27638	44417	48077
Ms	الإنفاق على الواردات (أسعار جارية بالدولار)	710	4214	30166	23622	24081	27449
$\bar{M}s$	الإنفاق على الواردات (أسعار ثابتة بالدولار)	4948	6152	21518	23757	24081	25641
(X+M)s	حجم التبادل التجاري (أسعار جارية بالدولار)	3134	32209	132178	51102	68498	78915
(X-M)s	الميزان التجاري (أسعار جارية بالدولار)	1714	23781	71846	3858	20336	24017
Ms/Xs	نسبة الواردات إلى الصادرات في المملكة	0.29	0.15	0.30	0.86	0.54	0.53
Xs/(X+M)s	نسبة الصادرات السعودية إلى حجم التبادل التجاري	0.77	0.87	0.77	0.54	0.65	0.65
Ms/(X+M)s	نسبة الواردات السعودية إلى حجم التبادل التجاري	0.23	0.13	0.23	0.46	0.35	0.35
Xs/Ys	نسبة الصادرات السعودية إلى الدخل القومي	0.59	0.73	0.71	0.36	0.46	0.42
Ms/Ys	نسبة الواردات السعودية إلى الدخل القومي	0.29	0.26	0.30	0.44	0.36	0.30

* المصدر: التقرير السنوي الرابع والثلاثون لمؤسسة النقد العربي السعودي وكذلك تقرير الإحصائيات المالية العالمية (IFS, 1998) لصندوق النقد الدولي (IMF).

** تم استخدام متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمؤشر للدخل القومي في المملكة العربية السعودية.

5 – تقل حصة بريطانيا في إجمالي الصادرات السعودية بكثير عن حصتها في إجمالي الواردات السعودية مما يعد مكسباً لهذه الدولة، ويظهر ذلك جلياً في الأعوام الأخيرة حيث بلغ نصيب بريطانيا من إجمالي إنفاق المملكة على الواردات 11.3% و8.7% في الأعوام 1990 و1995 على التوالي، أما حصيلة المملكة من بريطانيا نسبة إلى إجمالي حصيلة الصادرات السعودية فلم يتجاوز 1.6% و2% خلال هذين العامين على الترتيب.

6 – تحقق أعلى فائض للميزان التجاري السعودي مع كل دولة من هذه الدول الخمس خلال عام 1980، وقد كانت أعلى قيمة لهذا الفائض 12.4 مليار دولار مع اليابان، ثم اتجه الفائض المتحقق مع كل دولة إلى الإنخفاض بشكل كبير وبوتيرة متسارعة في السنوات اللاحقة، ونتيجة لذلك فقد حقق الميزان التجاري السعودي عجزاً مع كل من أمريكا وإيطاليا وبريطانيا في بعض السنوات وبخاصة عام 1985. وبشكل عام يمكن القول: إن الميزان التجاري للمملكة حقق فائضاً مستمراً خلال مختلف السنوات مع كل من اليابان وفرنسا، وقد تنبذب الميزان بين العجز والفائض مع كل من: أمريكا وإيطاليا وبريطانيا، والملاحظة الجديرة بالاهتمام هي أن الميزان التجاري للمملكة مع بريطانيا حقق عجزاً بدءاً من عام 1985 وما زال هذا العجز مستمراً، حيث بلغ مؤخراً 1351 مليون دولار في عام 1995 و3246 مليون دولار في عام 1996.

جدول (2)

معدلات النمو في قطاع التجارة الخارجية للمملكة مع أهم شركائها التجاريين خلال الفترة (1968–1996م)

المتغير / الدولة	الواردات		الصادرات		حجم التبادل التجاري	
	أسعار جارية	أسعار ثابتة	أسعار جارية	أسعار ثابتة	أسعار جارية	أسعار ثابتة
أمريكا	13.70	7.70	17.40	11.78	15.24	9.44
اليابان	13.55	7.99	8.45	2.36	9.58	3.63
فرنسا	15.63	9.91	6.18	NS	8.20	2.16
إيطاليا	14.39	8.54	4.45	−1.66	7.06	0.01
بريطانيا	14.98	8.88	2.53	−3.86	8.46	2.14
المعدل العام	13.74	7.84	8.87	2.72	10.27	4.20

* NS تعني أن معدل النمو لم يكن معنوياً بدرجة كافية.

جدول (3): الأداء الاقتصادي لقطاع التجارة الخارجية في المملكة مع أهم الشركاء التجاريين
(الحرف s يرمز إلى السعودية والحرف j إلى الشريك التجاري)

رمز المتغير الاقتصادي	الدولة (j) / المتغير الاقتصادي	الولايات المتحدة الأمريكية							اليابان						
		1970	1975	1980	1985	1990	1995	1996	1970	1975	1980	1985	1990	1995	1996
Xsj	حصيلة الصادرات السعودية إلى الدولة (j)	22	1136	15796	1509	10652	8089	8584	516	5492	17805	8233	8427	8835	9702
Msj	الإنفاق على الواردات السعودية من الدولة (j)	126	722	6040	4011	4022	5863	8025	70	645	5411	4478	3689	2113	3311
(X-M)sj	الميزان التجاري للمملكة مع الدولة (j)	−104	414	9756	−2502	6630	2226	559	446	4847	12394	3755	4738	6722	6391
(X+M)sj	حجم التبادل التجاري للمملكة من الدولة (j)	148	1854	21836	5520	14674	13952	16609	586	6137	23216	12711	21116	10948	13013
Xsj / Xs	مساهمة الدولة (j) في إجمالي حصيلة الصادرات السعودية (%)	0.91	4.06	15.48	5.49	23.98	15.72	14.98	21.29	19.62	17.45	29.96	18.97	17.17	16.93
Msj / Ms	واردات الدولة (j) إلى إجمالي الانفاق على الواردات (%)	17.75	17.13	20.02	16.98	16.70	21.36	22.03	9.86	15.31	17.94	18.96	15.32	7.70	9.09
Msj / Xsj	نسبة الواردات إلى الصادرات السعودية مع الدولة (j)	5.72	0.64	0.38	2.66	0.38	0.72	0.93	0.14	0.12	0.30	0.54	0.44	0.24	0.34
$\frac{(X+M)sj}{(X+M)s}$	التبادل التجاري للمملكة مع (j) إلى إجمالي التبادل التجاري (%)	4.72	5.77	16.52	10.8	21.68	17.76	17.67	18.70	19.05	17.56	24.87	17.69	13.87	13.88
$\frac{Msj}{(X+M)sj}$	نسبة الواردات إلى حجم التبادل التجاري مع الدولة (j)	0.85	0.39	0.28	0.73	0.27	0.42	0.48	0.22	0.11	0.33	0.35	0.30	0.19	0.25
$\frac{X\,sj}{(X+M)sj}$	نسبة الصادرات إلى حجم التبادل التجاري مع الدولة (j)	0.15	0.61	0.72	0.27	0.73	0.58	0.52	0.88	0.89	0.77	0.65	0.70	0.81	0.75

* الأرقام بالمليون دولار، وقد احتسبت النسب والمعدلات الواردة بالجدول باستخدام بيانات أعداد مختلفة من تقارير اتجاهات التجارة الخارجية (DOTS) التي يصدرها صندوق النقد الدولي (IMF).

جدول (4): الأداء الاقتصادي لقطاع التجارة الخارجية في المملكة مع أهم الشركاء التجاريين
(الحرف s يرمز إلى السعودية والحرف j إلى الشريك التجاري)

رمز المتغير الاقتصادي	الدولة (j) / المتغير الاقتصادي	فرنسا					إيطاليا					بريطانيا				
		1970	1980	1990	1995	1996	1970	1980	1990	1995	1996	1970	1980	1990	1995	1996
Xsj	حصيلة الصادرات السعودية إلى الدولة (j)	154	9434	2114	2281	2601	262	6276	1596	1437	1718	184	3614	711	1024	1072
Msj	الإنفاق على الواردات السعودية من الدولة (j)	20	1635	954	1339	1547	32	2208	1116	1222	2040	51	1955	2719	2375	4318
(X-M)sj	الميزان التجاري للمملكة مع الدولة (j)	134	7799	1160	942	1054	230	4068	480	213	−322	133	1659	−2008	−1351	−3246
(X+M)sj	حجم التبادل التجاري للمملكة من الدولة (j)	174	11069	3068	3620	4148	294	8484	2712	2657	3758	235	5569	3430	3399	5390
Xsj / Xs	مساهمة الدولة (j) في إجمالي حصيلة الصادرات السعودية (%)	6.35	9.25	4.76	4.43	4.54	10.81	6.15	3.59	2.79	3.00	7.59	3.54	1.60	1.99	1.87
Msj / Ms	واردات الدولة (j) إلى إجمالي الانفاق على الواردات (%)	2.82	5.42	3.96	4.88	4.25	4.51	7.32	4.63	4.45	5.60	7.18	6.48	11.29	8.65	11.85
Msj / Xsj	نسبة الواردات إلى الصادرات السعودية مع الدولة (j)	0.13	0.17	0.45	0.59	0.59	0.12	0.35	0.70	0.85	1.19	0.72	0.54	3.82	2.31	4.03
$\frac{(X+M)sj}{(X+M)s}$	التبادل التجاري للمملكة مع (j) إلى إجمالي التبادل التجاري (%)	5.55	8.37	4.48	4.59	4.43	9.38	6.42	3.96	3.37	4.01	7.5	4.21	5.01	4.31	5.75
$\frac{Msj}{(X+M)sj}$	نسبة الواردات إلى حجم التبادل التجاري مع الدولة (j)	0.11	0.15	0.31	0.37	0.37	0.11	0.26	0.42	0.46	0.54	0.28	0.36	0.79	0.70	0.80
$\frac{X sj}{(X+M)sj}$	نسبة الصادرات إلى حجم التبادل التجاري مع الدولة (j)	0.89	0.85	0.69	0.63	0.63	0.89	0.74	0.58	0.54	0.46	0.78	0.64	0.21	0.30	0.20

* الأرقام بالمليون دولار، وقد احتسبت النسب والمعدلات الواردة بالجدول باستخدام بيانات أعداد مختلفة من تقارير اتجاهات التجارة الخارجية (DOTS) التي يصدرها صندوق النقد الدولي (IMF).

ثانياً: الأساس النظري ونموذج الدراسة:

تعتبر دراسة (Morgan & Corlett, 1951) أول محاولة لاستخدام نظم المعادلات الآنية في دراسات التجارة الدولية، حيث قاما بتقدير دول الطلب والعرض للعديد من السلع المختلفة، ورغم أن نتائجهما في تلك الدراسة لم تكن مشجعة إلا أن النموذج الاقتصادي والطريقة المستخدمة في التقدير كانت صحيحة[4]. وتمثل تلك الدراسة الأساس النظري لكثير من الدراسات اللاحقة التي استخدمت طرق تقدير قياسية أكثر كفاءة مثل: طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS)، وطريقة المتغيرات التحكمية أو الوسيطية (Instrumental Variables).

كما أشار (Goldstein & Khan, 1988) إلى أهمية استخدام نظم المعادلات الآنية في دراسة علاقات التجارة الخارجية الدولية خاصة فيما يتعلق بتقدير المرونات السعرية، حيث بيّنا أن تقدير هذه المرونات باستخدام المعادلات الفردية يجعلها عرضة للتحيز بسبب العلاقات التبادلية بين الكميات والأسعار التي يتم تجاهلها في هذا النوع من المعادلات، حيث من المتوقع أن يكون هناك ارتباط بين المتغيرات المحددة للدالة وحد الخطأ في نفس الدالة، وهذا بالطبع يخالف أحد الشروط الأساسية لاستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ولأخذ هذه العلاقات التبادلية بعين الاعتبار والتخلص من هذا النوع من المشكلات القياسية فقد تم اقتراح خيارين: الأول منهما يتمثل في حل النموذج للحصول على الشكل المختزل (Reduced Form) ومن ثم القيام بعملية التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى، أما الخيار الآخر فهو أن يتم تقدير النموذج باستخدام طرق المعادلات الآنية المعروفة[5].

وحيث إن قطاع التجارة الخارجية في المملكة شهد نمواً ملحوظاً في حجم التبادل التجاري خلال الفترة من 1968–1996 مع الاقتصادين الأمريكي والياباني اللذين تبين انهما يمثلان أهم الشركاء التجاريين للمملكة خلال هذه السنوات، لذا فإنه من المفيد دراسة أثر هذا النمو في حجم التبادل التجاري على اقتصاد المملكة

(4) انظر (Goldstein & Khan, 1988:1072).

(5) هناك العديد من المشاكل القياسية الأخرى التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تقدير الدوال الاقتصادية مثل: الجوانب الحركية، وفترات الإبطاء في المتغيرات المختلفة (Dynamics and Lags)، والجوانب التجميعية (Aggregation) والاستقرارية في العلاقات عبر الزمن (Stability over time)، ولمزيد من التفاصيل انظر: (Goldstein & Khan, 1988: 1065).

واقتصاديات هاتين الدولتين وذلك من خلال بناء نموذج معادلات آنية لتحليل التداخل بين اقتصاد المملكة واقتصاديات هاتين الدولتين (أمريكا واليابان)، وتحديد العلاقات التبادلية بين متغيرات التجارة الخارجية الرئيسة في المملكة وكل دولة منهما على حدة.

إن الأساس النظري لهذه العلاقات التبادلية بين متغيرات التجارة الخارجية في اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة قُدِّم في بعض الدراسات السابقة[6]، وبالنسبة لنا في هذه الدراسة فإنه يمكن تفسير هذا التداخل على النحو التالي: بافتراض أن المملكة العربية السعودية (s) ترتبط بعلاقات تجارية مع الدولة (j)، وبافتراض أيضاً أن هذه الدولة الأخيرة قررت زيادة الطلب من الصادرات السعودية (Xsj)، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخل القومي للمملكة (Ys)، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى زيادة طلب المملكة من الواردات من مختلف الشركاء التجاريين ومن بينها الواردات من هذه الدولة (Msj). إن زيادة طلب المملكة من واردات الدولة (j) سوف يمثل دخلاً إضافياً لهذه الدولة (Yj)، وبالتالي سوف يزيد طلب الدولة (j) من الواردات من مختلف السلع والخدمات (Mj) ومن بينها وارداتها من المملكة العربية السعودية (Mjs)، والتي تمثل الصادرات السعودية إليها (Xsj)، وهذا بدوره سوف يزيد الدخل القومي للمملكة (Ys)، وهكذا. ويمكن تلخيص هذه العلاقات التبادلية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسة – الدخل القومي (Y) والواردات (M) والصادرات (X) – بين اقتصاد المملكة (s) والدولة (j) على النحو التالي:

$$
\begin{array}{ccccc}
\uparrow Xsj & \Longrightarrow & \uparrow Ys & \Longrightarrow & \uparrow Msj \\
\Uparrow & & & & \Downarrow \\
\uparrow Mjs & \Longleftarrow & \uparrow Mj & \Longleftarrow & \uparrow Yj
\end{array}
$$

أما التفسير الآخر لمثل هذه العلاقات التبادلية المتوقعة بين الاقتصاد السعودي واقتصاديات هذه الدول فيكمن في كون الصادرات البترولية تشكل الجزء الأكبر من الصادرات السعودية، وحسب قانون الطلب في النظرية الاقتصادية فإن تغير سعر البترول (بالارتفاع مثلاً) سوف يترتب عليه أثران: أحدهما أثر الدخل،

(6) من هذه الدراسات (Metwally, 1987, 1988) و(Metwally & Daghistani, 1987) و(Asseery and Perdikis, 1993).

والآخر أثر إحلال في الدولة المستوردة، فمن جهة سيؤدي ارتفاع سعر البترول إلى انخفاض الدخل الحقيقي للدولة المستوردة (Yj)، وكذلك إلى البحث عن بدائل أخرى للطاقة من جهة أخرى، وتكون المحصلة النهائية أو الأثر السعري (مجموع أثري الدخل والإحلال) هو انخفاض طلب الدولة (j) من الواردات من المملكة (Mjs)، وهذا يعني انخفاض الطلب من الصادرات السعودية (Xsj) وبالتالي انخفاض الدخل القومي للمملكة (Ys)، وهكذا.

إن النموذج النظري المتبنى في هذه الدراسة يتكون من خمس معادلات هيكلية (Structural Equations) وخمسة متغيرات تابعة أو داخلية (Endogenous Variables) و10 متغيرات خارجية (Exogenous Variables)، والمتغيرات التابعة تشمل: الواردات والصادرات السعودية، والدخل القومي للقطاعين النفطي وغير النفطي في المملكة، وكذلك الدخل القومي للشريك التجاري (j). وعلى وجه التحديد فإن النموذج الآني الذي يربط بين متغيرات التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية (s) والشريك التجاري (j) سوف يأخذ الصيغ التالية:

1) $M_{sj,t} = a_o + a_1X_{sj,t} + a_2XG_{sj,t} + a_3PM_{sj,t} + a_4M_{sj,t-1} + a_5YN_{s,t} + a_6D_1 + a_7D_2 + a_8D_3$

2) $X_{sj,t} = b_0 + b_1M_{sj,t} + b_2MG_{sj,t} + b_3Z_{j,t} + b_4TR_{sj,t} + b_5D_1 + b_6D_2 + b_7D_3$

3) $YO_{s,t} = c_0 + c_1X_{s-j,t} + c_2X_{sj,t} + c_3TR_{sj,t} + c_4YO_{s,t-1} + c_5D_1 + c_6D_2 + c_7D_3$

4) $YN_{s,t} = d_0 + d_1X_{sj,t} + d_2YN_{s,t-1} + d_3D_1 + d_4D_2 + d_5D_3$

5) $Y_{j,t} = e_0 + e_1M_{sj,t} + e_2Y_{j,t-1} + e_3Z_j + e_4D_1 + e_5D_2 + e_6D_3$

ويمكن تعريف المتغيرات الداخلية والخارجية لنموذج المعادلات الآنية الموضح أعلاه على النحو التالي:

المتغيرات الداخلية (Endogenous Variables):

$M_{sj,t}$ = إجمالي الواردات السعودية (s) من الدولة (j) خلال الفترة الزمنية (t).

$X_{sj,t}$ = إجمالي الصادرات السعودية (s) إلى الدولة (j) خلال الفترة الزمنية (t).

YN_{st} = النتاج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية (s) خلال الفترة الزمنية (t).

YO_{st} = النتاج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي في المملكة العربية السعودية (s) خلال الفترة الزمنية (t).

$Y_{j,t}$ = الناتج المحلي الإجمالي للشريك التجاري (j) خلال الفترة الزمنية (t).

المتغيرات الخارجية (Exogenous Variables):

$PM_{sj,t}$ = قيمة وحدة الواردات السعودية (s) من الدولة (j) خلال الفترة الزمنية (t).

$TR_{sj,t}$ = معدل التبادل التجاري للمملكة العربية السعودية (s) مع الدولة (j) خلال الفترة الزمنية (t).

MG_{sj} = معدل نمو الواردات السعودية من الدولة (j)، ويساوي نسبة التغير في الواردات السعودية من الدولة (j) خلال الفترتين الزمنيتين (t) و(t−1).

XG_{sj} = معدل نمو الصادرات السعودية إلى الدولة (j)، ويساوي نسبة التغير في الصادرات السعودية للدولة (j) خلال الفترتين الزمنيتين (t) و(t−1).

$Z_{j,t}$ = رقم قياسي لحجم الإنتاج الصناعي في الدولة (j) خلال الفترة الزمنية (t).

$X_{s-j,t}$ = إجمالي الصادرات السعودية (s) إلى دول العالم باستثناء الدولة (j) خلال الفترة الزمنية (t).

$M_{sj,t-1}$ = إجمالي الواردات السعودية (s) من الدولة (j) بفترة إبطاء واحدة (t−1).

$YO_{s,t-1}$ = الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي في المملكة العربية السعودية (s) بفترة إبطاء واحدة (t−1).

$YN_{s,t-1}$ = الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية (s) بفترة إبطاء واحد (t−1).

$Y_{j,t-1}$ = الناتج المحلي الإجمالي للشريك التجاري (j) بفترة إبطاء واحدة (t−1).

D_1 وD_2 وD_3 = متغيرات صورية تم تعريفها في جدول (5).

يتضمن نموذج الدراسة المعطى في المعادلات من (1−5) معادلتين، واحدة لإجمالي الواردات وأخرى لإجمالي الصادرات السعودية، ولقد فضلنا في هذه الدراسة استخدام متغيرين للتجارة الدولية بدلاً من متغير واحد يعكس الفرق بينهما (الميزان التجاري)؛ حيث إن ذلك يمكننا من الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في محددات ونتائج سلوك كل متغير على الآخر، وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك عوامل معينة مناسبة لتفسير سلوك الواردات قد لا تكون مناسبة لتفسير الصادرات أو العكس، فضلاً على أن أثر وحجم تأثير بعض العوامل المؤثرة على الصادرات متوقع أن يكون مختلفاً عن تأثير هذه العوامل على الواردات.

ويفترض النموذج الاقتصادي لهذه الدراسة أن هناك ارتباطاً موجباً بين الواردات والصادرات السعودية، فالدول التي يزيد فيها معدلات الطلب من واردات المملكة (الصادرات السعودية) من المتوقع أن يزيد طلب المملكة من وارداتها، والعكس صحيح فإن زيادة طلب المملكة من واردات دولة معينة متوقع أن يزيد من طلب هذه الدولة من الصادرات السعودية، ولاختبار هذه الفرضية فقد تضمنت المعادلة الأولى في النموذج – التي توضح طلب السعودية من صادرات الدولة (j) – متغيراً لطلب الدولة (j) من صادرات السعودية، كما أن المعادلة الثانية – التي توضح طلب الدولة (j) من صادرات السعودية – تضمنت متغيراً لطلب السعودية من صادرات الدولة (j).

كما أن المعادلة (1) تبحث في العلاقة بين الطلب من الواردات في المملكة العربية السعودية وكل من أسعار هذه الواردات وإجمالي النتاج المحلي غير النفطي، وحسب النظرية الاقتصادية فإن دالة الطلب تتضمن علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة وسعر السلعة، وعلاقة طردية بين الطلب وإجمالي الدخل، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الواردات من الدولة (j) سيؤدي إلى تخفيض الكمية المطلوبة من صادرات هذه الدولة وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى، كما أن زيادة الدخل غير النفطي للمملكة سيترتب عليه ارتفاع الطلب من واردات الدولة (j).

أما المعادلة (2) فهي تبحث في العلاقة بين الطلب من الصادرات السعودية وحجم الإنتاج الصناعي في الدولة (j)، وكما هو معلوم فإن زيادة الإنتاج الصناعي في الدولة (j) سيؤدي إلى زيادة دخلها القومي، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب من وارداتها والتي تشمل بالطبع الصادرات السعودية، كما أن المعادلة نفسها تتضمن متغيراً لمعدل التبادل التجاري للمملكة مع الدولة (j)، ومن المتوقع وجود علاقة عكسية بين الطلب من الصادرات السعودية ومعدل التبادل التجاري، حيث إن تحسن معدل التبادل التجاري للمملكة مع الدولة (j) يعني ارتفاع الأسعار النسبية للصادرات السعودية إلى الدولة (j) في مقابل الواردات منها.

هذا، وقد تم في هذه الدراسة استخدام متغيرين للدخل القومي: أحدهما النتاج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي (YN)، والآخر إجمالي النتاج المحلي للقطاع

النفطي (YO)، وبالطبع فإن استخدام هذين المتغيرين في النموذج يفضل على استخدام متغير واحد فقط للنتاج المحلي الإجمالي وذلك للأسباب التي سبقت الإشارة إليها، وتبحث المعادلتان (3) و(4) في العلاقة بين الدخل القومي بنوعيه والطلب من الصادرات السعودية. وتفترض هذه الدراسة أن متغير إجمالي الصادرات السعودية إلى الدولة (j) يرتبط بعلاقة طردية مع دخل القطاع النفطي في المملكة العربية السعودية؛ وذلك لكون صادرات المملكة إلى العالم الخارجي – التي يشكل النفط الجزء الأكبر منها – تعتبر المصدر الرئيس لدخل القطاع النفطي في المملكة، وبالإضافة إلى ذلك فإن المعادلة (3) تبحث في العلاقة بين دخل القطاع النفطي في المملكة وحصيلة صادراتها إلى دول العالم المختلفة باستثناء الشريك التجاري (j)، ومن المتوقع وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، كما تم في المعادلة نفسها إدراج متغير لمعدل التبادل التجاري بين المملكة والدولة (j)، ويتوقع وجود علاقة عكسية؛ لأن معدل التبادل يمثل السعر النسبي للصادرات السعودية التي يعتمد عليها دخل القطاع النفطي، كما افترضت الدراسة في المعادلة (4) أن الصادرات السعودية تعتبر محدداً لدخل القطاع غير النفطي وذلك من خلال الفرص العديدة التي يوفرها نمو القطاع النفطي الذي يعتمد بدوره على هذه الصادرات، ويتوقع أن تكون هذه العلاقة غير المباشرة بينهما موجبة، حيث إن زيادة حصيلة الصادرات سيترتب عليها زيادة دخل القطاع النفطي وهذا مما سيؤدي إلى زيادة في دخل القطاع غير النفطي.

وتعطي المعادلة الهيكلية الأخيرة رقم (5) العلاقة بين دخل الشريك التجاري (j) وكل من: الواردات السعودية من الدولة (j)، وحجم الإنتاج الصناعي في الدولة (j) نفسها، وحيث إن واردات المملكة من الدول (j) تمثل إضافة إلى الدخل القومي للدولة (j)، كما أن زيادة الإنتاج الصناعي في الدولة (j) تمثل إضافة لدخلها القومي، لذا فإننا نتوقع وجود علاقة طردية بالنسبة لمعاملي الواردات السعودية والإنتاج الصناعي.

لقد تم في هذه الدراسة إعطاء النموذج الآني الموضح أعلاه الطابع الحركي (الديناميكي) حيث شملت معادلات النموذج عنصراً حركيا ومن خلال تقديمنا

لمعامل كويك كأحد المتغيرات المستقلة، حيث من المتوقع أن تكون هناك آثار انتشارية لسلوك المتغيرات التابعة في النموذج، ويتلو ذلك أن الدوال سوف تخضع لعملية تكيف جزئي، وبناء عليه فإن معاملات متغير كويك المقدمة في النموذج يفترض أن تأخذ الإشارة الموجبة.

أخيراً تجدر الإشارة إلى أن جميع المعادلات الهيكلية في النموذج قد تضمنت ثلاثة متغيرات صورية أو صماء (Dummy Variables) هي D_1 وD_2 وD_3، والهدف من تقديم هذه المتغيرات الثلاثة في كل معادلة هو بيان أثر المتغيرات الأخرى التي لم تدخل في النموذج من جهة، ومن جهة أخرى عكس مدى التغير الاختلافي (Differential Shift) في سلوك الدوال محل الدراسة خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة زمنية أخرى، وبناء عليه فقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات زمنية هي: فترة ما قبل الطفرة الاقتصادية (الطفرة في أسعار النفط) (1968–1973)، وفترة الطفرة الاقتصادية (1974–1982)، وفترة ما بعد الطفرة الاقتصادية (1983–1996)، وبافتراض أن α_1 وα_2 وα_3 هي المعاملات المعطاة للمتغيرات الصماء السابقة، لذا فإن القاطع الزمني لكل دالة في النموذج سيكون (α_1) لفترة ما قبل الطفرة الاقتصادية و($\alpha_1 + \alpha_2$) لفترة الطفرة الاقتصادية و($\alpha_1 + \alpha_2 + \alpha_3$) لفترة ما بعد الطفرة، وبالتالي فإن معامل المتغير D_2 يوضح كيف يختلف سلوك الدالة في فترة الطفرة الاقتصادية عنها قبل الطفرة، أما معامل المتغير D_3 فيبين كيف يختلف سلوك الدالة في فترة ما بعد الطفرة الاقتصادية عنها خلال سنوات الطفرة، ويلخص جدول (5) تعريف هذه المتغيرات الصماء الثلاثة. كما يلخص جدول (6) الإشارات المتوقعة لجميع معاملات المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتضمنها معادلات النموذج المختلفة وحسب افتراضات الدراسة التي تمت مناقشتها سابقاً.

جدول (5)

تعريف المتغيرات الصورية الداخلة في نموذج المعادلات الآنية

الفترة الزمنية	السنوات	D_1	D_2	D_3
ما قبل الطفرة الاقتصادية	1973–1968	1	0	0
خلال الطفرة الاقتصادية	1982–1974	1	1	0
ما بعد الطفرة الاقتصادية	1996–1983	1	1	1

جدول (6)

الإشارات المتوقعة لمعاملات المعادلات الهيكلية للنموذج الآني للتجارة الخارجية

المتغيرات المستقلة	المعادلة الهيكلية للمتغير الداخلي في النموذج الآني				
	Msj,t	Xsj,t	YNs,t	YOs,t	Yj,t
Msj,t		+			+
Xsj,t	+		+	+	
YNs	+				
MGsj		+			
XGsj	+				
PMsj,t	−				
TRsj,t		−		+	
Zj,t		+			+
Xs-j,t				+	
Msj,t-1	+				
YOs,t-1				+	
YNs,t-1			+		
Yj,t-1					+
D1	؟	؟	؟	؟	؟
D2	؟	؟	؟	؟	؟
D3	؟	؟	؟	؟	؟

* الإشارة (؟) تعني أن المعامل قد يأخذ قيماً موجبة أو سالبة أو صفراً.

إن أحد الجوانب الرئيسة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند بناء وتقدير نماذج المعادلات الآنية هو مشكلة تمييز هذه النماذج (Identification problem)، ويقصد بها عملية الحصول على مقدرات لمعلمات النموذج الهيكلي من مقدرات معاملات النموذج المختزل (Reduced form coefficients)، وحتى يمكن تقدير النموذج الآني فإن كل معادلة في النموذج يجب أن تكون تامة التمييز (just- identified) أو عالية التمييز (over-identified)، وفيما عدا ذلك فإنه لن يمكن الحصول على مقدرات للنموذج الهيكلي باستخدام مقدرات النموذج المختزل، ولتحديد درجة التمييز لنموذج المعادلات الآنية فإن هناك شرطين لا بد من توفرهما

في النموذج وهما: شرط الدرجة (Order condition) وشرط الرتبة (Rank condition)، وتحقق الشرط الأول يؤكد أن النموذج الآني يمكن حله للحصول على النموذج المختزل، أما تحقق شرط الرتبة فيؤكد أن هناك حلاً وحيداً للنموذج. ويلاحظ أن الشرط الأول ضروري فقط وليس كافياً، حيث إن عدم تحققه يعني أن النموذج غير مميز، كما أن تحققه لا يضمن أن النموذج مميز، وينص هذا الشرط الضروري على أن التمييز لمعادلة معينة يتطلب أن يكون عدد المتغيرات الخارجية المحذوفة أو المستبعدة من المعادلة أكبر من عدد المتغيرات الداخلية في المعادلة نفسها، أو مساوياً له، وبتطبيق هذا الشرط على معادلات النموذج الهيكلية الأربع نجد أن عدد المتغيرات الخارجية المستبعدة من كل معادلة أكبر من عدد المتغيرات الداخلية التي تتضمنها المعادلة: أي أنها عالية التمييز، وهذا يعني أن النموذج عالي التمييز أيضاً، ويتلو ذلك أنه يمكن تقدير المعلمات التي يتضمنها النموذج القياسي[7].

ولتقدير نموذج الدراسة أعلاه فإنه لا يمكن تطبيق طرق تحليل الانحدار الخطي المعروفة، حيث سيترتب عليها مقدرات متحيزة وغير متسقة بسبب التداخل بين المتغيرات المختلفة والارتباط بين المتغيرات الداخلية وحدود الخطأ، وجدير بالذكر أن هناك أكثر من طريقة مقترحة لتقدير نماذج المعادلات الآنية المتبناة في هذه الدراسة وهي: طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة (ILS)، وطريقة المتغيرات التحكمية (IV)، وكذلك طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS)، وأخيراً طريقة المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاث (3SLS). وتعتبر طريقة التقدير الأخيرة (3SLS) أفضل طرق القياس المذكورة؛ لأن مقدراتها تتمتع بكفاءة عالية عندما يكون هناك ارتباط في حدود خطأ المعادلات الهيكلية في النموذج، بالإضافة إلى أنها في عملية التقدير تأخذ بعين الاعتبار جميع المتغيرات الخارجية والداخلية في النموذج، بينما الطرق الأخرى مثل (2SLS) – التي تقوم بتقدير كل معادلة هيكلية على حدة – تشمل في عملية التقدير جميع المتغيرات الخارجية في

(7) أوضح (Greene, 1997) أن نماذج المعادلات الآنية هي التي تنطوي على العديد من المتغيرات الخارجية (Predetermined Variables) فإن الشرطين الضروري والكافي يتحققان تلقائياً، وكل ما يجب عمله هو التحقق من الشرط الأول فقط.

النموذج وتقتصر فقط على المتغيرات الداخلية لكل معادلة[8]، وبناء عليه فقد اقتصرت الدراسة في تقدير النموذج الآني على استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاث (3SLS)[9].

ومن المعروف أن استخدام بيانات السلاسل الزمنية في تقدير النماذج القياسية يترتب عليه عادة وجود مشكلة ارتباط ذاتي أو تسلسلي (Serial Correlation) بين حدود الخطأ، وهذا ينطبق أيضاً على نماذج المعادلات الآنية، ولذا فإنه لا بد من تطبيق الاختبارات القياسية والإحصائية المناسبة للكشف عن وجود مثل هذه المشكلة أو عدم وجودها، وفي حالة التحقق من وجود الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ فإنه لا بد من تعديل النموذج، أو يتم تغيير طريقة التقدير في حالة عدم إمكانية التعديل أو استمرار المشكلة رغم التعديل[10]. وبناء عليه فقد تم في هذه الدراسة وباستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLs) تطبيق اختبار LM الإحصائي على كل معادلة هيكلية في النموذج الآني لدولتي اليابان والولايات المتحدة الأمريكية؛ للتحقق من وجود مشكلة ارتباط ذاتي (تسلسلي) في معادلات كل نموذج[11] أو لا، إن فرض العدم (H_0) المستخدم في هذا الاختبار هو عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين حدود الخطأ، وقد أوضحت النتائج

---

(8) يطلق على طريقة التقدير الأولى اسم طريقة المعلومات الشاملة (Full-information method)، أما طريقة التقدير الثانية فيطلق عليها اسم طريقة المعلومات المحدودة (Limited - information method).

(9) هناك طرق تقدير أخرى مقترحة تقوم على الجمع بين طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) وطريقة (SUR) أو طريقة (3SLS) و(SUR) ويتم ذلك حسب طبيعة النموذج المستخدم، لمزيد من التفصيل انظر (Aldakhil, 1998).

(10) إن تعديل نموذج الدراسة يمثل إحدى الطرق المباشرة للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي بحيث يتضمن متغيرات تابعة وأخرى مستقلة بفترات إبطاء، حيث إن النماذج التي تتضمن فترات إبطاء لمتغيرات مختلفة من غير المحتمل أن تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وبشكل عام فإنه ليس هناك طريقة تقدير تضمن بشكل كامل إزالة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ؛ ولأن طبيعة وسبب الارتباط الذاتي ما زالت غير معروفة (Ramanathan, 1998: 438).

(11) نظرياً هناك عديد من الطرق لاختبار النماذج القياسية للتحقق من هذه المشكلة، ومن هذه الطرق اختبار ديربن واتسون (DW)، واختبار (Q)، وأخيراً اختبار Breusch-Godfery LM. أما الاختبار الأول فيقتصر على اختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى AR (1)، ويعتبر غير صالح في حالة وجود متغيرات تابعة بفترات إبطاء ضمن المتغيرات الخارجية (الطرف الأيمن من معادلات النماذج)، وبالنسبة لاختبار Q فإنه مبني على توضيح الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي لحدود الخطأ المختلفة بيانياً، ويقدم هذا الاختبار إحصائية لكل فترة إبطاء تعرف باسم إحصائية Q، وأما اختبار LM فإنه يتميز بعموميته، حيث يطبق هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كان هناك ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى فما فوق في حدود الخطأ، كما يمكن استخدامه في حالة وجود متغيرات تابعة بفترات إبطاء ضمن متغيرات النموذج، ولهذا السبب فإنه عادة ينصح بتطبيق هذا الاختبار دون غيره.

القياسية أن قيماً إحصائية F والاحتمالية لهذه القيم أقل بكثير من مستوى المعنوية المفترض (0.05) وذلك لجميع معادلات النموذج الآني لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وهذا يعني أن معادلات النموذجين تواجه مشكلة ارتباط تسلسلي بين حدود الخطأ، وبناء عليه فقد تم تصحيح جميع المعادلات في نموذجي الدراسة بإدخال AR (1) كأحد المتغيرات المستقلة في كل معادلة[12].

ثالثاً: النتائج القياسية والإحصائية:

لقد تم في هذه الدراسة تقدير نموذج المعادلات الآنية لتجارة المملكة الخارجية مع أهم شريكين تجاريين تم تحديدهما باستخدام الصورة اللوغاريتمية لبيانات المتغيرات الاقتصادية للمملكة وكل من دولتي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ويوضح جدول (7) مقدرات هذا النموذج ومعاملات إحصائية (t) المصاحبة لتلك المقدرات لتجارة المملكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما يبين جدول (8) مقدرات النموذج لتجارة المملكة مع دولة اليابان.

وتجدر الإشارة إلى أن مصدر البيانات للواردات والصادرات السعودية من كل دولة وإليها في هذه الدراسة هي التقارير السنوية لإحصائية اتجاهات التجارة الخارجية (DOTS) التي يصدرها صندوق النقد الدولي، أما المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تشملها الدراسة سواء كانت للمملكة أم للشركاء التجاريين فقد كان مصدر بياناتها التقرير السنوي للإحصائيات المالية العالمية (IFS) لعام 1998 الذي يصدره أيضاً صندوق النقد الدولي. وننوه هنا إلى ملاحظتين أساسيتين تتعلقان ببيانات الدراسة وهما: أن جميع متغيرات التجارة الخارجية التي يتضمنها النموذج الآني (الواردات والصادرات والنتاج المحلي الإجمالي) للمملكة وغيرها من الشركاء التجاريين تم قياسها جميعاً بالقيم الحقيقية وذلك باستخدام مخفض النتاج المحلي الإجمالي (GDP Deflator)، والملاحظة الأخرى هي أن بيانات الأسعار للواردات – والتي يعبر عنها عادة بقيمة وحدة الواردات (Import Unit Value) – غير متوفرة للمملكة العربية السعودية، لذا فقد تم استخدام مؤشر تقريبي (Proxy) لأسعار الواردات السعودية من الدول المختلفة، ويتمثل ذلك في قيمة وحدة الصادرات (Export Unit Value) للدولة التي يتم الاستيراد منها، بمعنى أن قيمة وحدة

(12) نظراً لكون بيانات الدراسة سنوية، فقد كان من المناسب استخدام فترة إبطاء واحدة AR(1) لاختبار وتصحيح الارتباط الذاتي: (Bentzen & Engsted, 1993).

الواردات السعودية من الدولة (j) يقاس بقيمة وحدة صادرات الدولة (j).[13]

إن إحصائيات (t) المقدمة في هذه الدراسة - والتي تمثل نسبة قيمة المعامل المقدر إلى الخطأ المعياري لنفس المعامل - تقدم لنا مؤشراً لدرجة المعنوية الإحصائية، وتجدر الإشارة إلى أنه عندما يكون المعامل ذا إشارة متوقعة، فإنه يتم تطبيق اختبار أحادي الطرف (one-tail test) عند مستوى معنوية 10% ($t \geqslant 1.29$)، وعندما تكون إشارة المعامل غير محددة أو يتم الحصول على إشارة غير متوقعة، فإنه يتم تطبيق اختبار ذي طرفين (two-tail test) عند مستوى معنوية 10($t \geqslant 1.67$) %، ولهذا فإنه في هذه الدراسة عندما نصف معاملاً بأنه معنوي فإن ذلك يشير إلى أن مستوى المعنوية المتحقق 10% أو أكثر.

يبلغ عدد المعاملات المقدرة في كل نموذج 18 معاملاً (باستثناء معاملات المتغيرات الصورية)، وقد كانت جميع هذه المعاملات المقدرة في نموذج الولايات المتحدة الأمريكية بإشارات جبرية متوقعة تتفق مع فروض هذه الدراسة، أما بالنسبة لنموذج اليابان فقد كان هناك 17 معاملاً بإشارات جبرية متوقعة. ومن هذه المعاملات المتوقعة في نموذج كل دولة تحققت المعنوية الإحصائية لعدد 16 معاملاً بالنسبة لنموذج الولايات المتحدة الأمريكية و15 معاملاً بالنسبة لنموذج اليابان. ولغرض المقارنة فقد تم إدراج معاملات التحديد (R^2) في نهاية الجدول لكل نموذج على حدة، ويلاحظ أنه بالنسبة لنموذج الولايات المتحدة الأمريكية فقد تراوحت معاملات التحديد بين 0.99 (معادلتا YNs,t وYj,t)، و0.53 (معادلة YOs,t)، كما تراوحت هذه المعاملات لنموذج اليابان بين 0.99 (معادلة Yj,t) و0.70 (معادلة YOs,t)، وبالطبع فإن هذه الأرقام تشير إلى حسن القياس في معادلات نموذجي الدراسة.

(13) إن استخدامنا لقيمة وحدة الصادرات للدولة التي يتم الاستيراد منها كمؤشر تقريبي لأسعار الواردات السعودية من تلك الدولة سيترتب عليه أن القيمة فوب (F.O.B) للسلعة يساوي القيمة (C.I.F) للسلعة نفسها أي أنه لن يكون هناك أثر للرسوم الجمركية ورسوم الشحن.

جدول (7)
نتائج التحليل الانحداري لنموذج المعادلات الآنية للتجارة الخارجية للمملكة مع الولايات المتحدة الأمريكية

المتغيرات المستقلة	المعادلة الهيكلية للمتغير الداخلي في النموذج الآني				
	Msj,t	Xsj,t	YNs,t	YOs,t	Yj,t
Msj,t		0.025^a (0.212)			0.002^a (0.291)
Xsj,t	0.335^a (3.495)		0.017^b (1.885)	0.555^a (4.941)	
YNs	2.470^a (2.885)				
MGsj		1.283^a (6.453)			
XGsj	0.114^c (1.341)				
PMsj,t	-3.581^a (-3.625)				
TRsj,t		-7.523^a (-4.728)		5.998^a (3.792)	
Zj,t		3.986^a (7.435)			0.561^a (6.442)
Xs-j,t				0.348^c (1.302)	
Msj,t-1	0.553^a (4.673)				
YOs,t-1				0.563^c (1.560)	
YNs,t-1			0.902^a (34.623)		
Yj,t-1					0.403^a (5.056)
D1	-7.581^b (-1.701)	-13.544^a (-5.279)	0.964^a (4.305)	0.022 (0.007)	2.553^a (7.105)
D2	0.508^a (2.522)	-0.325 (-1.152)	0.065^a (3.175)	-0.059 (-0.162)	-0.010 (-0.767)
D3	-0.143 (-0.741)	-0.352^b (-1.844)	-0.049^a (-2.772)	0.071 (0.324)	0.027 (2.454)
R^2	0.97	0.94	0.99	0.53	0.99

* تمثل القيم داخل الأقواس معاملات إحصائية (t)، ويشير الرمز (a) إلى ان القيمة المطلقة لإحصائية هي: ($t \geq 1.96$)، والرمز (b) يشير إلى أن هذه القيمة تتراوح بين ($1.69 \leq t < 1.96$)، والرمز (c) يشير إلى أن القيمة المطلقة تتراوح بين ($1.29 \leq t < 1.96$).

جدول (8)
نتائج التحليل الانحداري لنموذج المعادلات الآنية للتجارة الخارجية للمملكة مع اليابان

المتغيرات المستقلة	المعادلة الهيكلية للمتغير الداخلي في النموذج الآني				
	Msj,t	Xsj,t	YNs,t	YOs,t	Yj,t
Msj,t		0.189[c] (1.478)			0.013[a] (2.062)
Xsj,t	0.466[a] (1.975)		-0.016 (-0.059)	0.072[a] (3.915)	
YNs	1.703[a] (2.261)				
MGsj		0.266[a] (2.530)			
XGsj	0.118[c] (0.602)				
PMsj,t	-0.671[c] (-1.323)				
TRsj,t		-0.956[a] (-3.506)		0.935[a] (2.301)	
Zj,t		0.083 (0.163)			0.274[a] (2.631)
Xs-j,t				0.388[c] (1.620)	
Msj,t-1	0.431[a] (4.114)				
YOs,t-1				0.488[b] (1.752)	
YNs,t-1			0.655[a] (5.909)		
Yj,t-1					0.813[a] (14.356)
D1	-11.323[a] (-2.599)	.618[a] (0.590)	3.464[a] (2.886)	2.907[b] (1.705)	1.593[a] (3.270)
D2	-0.463[c] (-1.527)	0.884 (5.080)	-0.085[a] (-2.811)	0.030 (0.173)	-0.046[a] (-0.767)
D3	-0.0407[a] (-1.967)	0.036[b] (0.272)	0.007[a] (0.333)	0.115 (-1.042)	0.008 (0.568)
R^2	0.96	0.91	0.98	0.70	0.99

* تمثل القيم داخل الأقواس معاملات إحصائية (t)، ويشير الرمز (a) إلى أن القيمة المطلقة لإحصائية هي: $(t \geqslant 1.96)$، والرمز (b) يشير إلى أن هذه القيمة تتراوح بين $(1.69 \leqslant t < 1.96)$، والرمز (c) يشير إلى أن القيمة المطلقة تتراوح بين $(1.29 \leqslant t < 1.96)$.

أ) معادلات التجارة الخارجية:

1 – تشير النتائج الإحصائية لنموذج التجارة الخارجية للمملكة مع دولة اليابان إلى وجود علاقات تبادلية بين الطلب من الواردات والصادرات للمملكة مع هذه الدولة، فزيادة الصادرات السعودية إلى اليابان يترتب عليها زيادة في الواردات السعودية منها، والعكس صحيح فزيادة الصادرات اليابانية إلى السعودية تؤدي إلى زيادة الواردات اليابانية من السعودية، لذا يمكن القول: إن هناك أثراً لتغذية عكسية للواردات السعودية من اليابان على الواردات اليابانية من السعودية، أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد كانت هذه العلاقة قوية لمعامل الصادرات في دالة الواردات، حيث إن زيادة الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية يترتب عليها زيادة في الواردات السعودية منها، أما بالنسبة لأثر التغذية العكسية للواردات السعودية من أمريكا على صادرات المملكة إليها فإن إشارة معامل الواردات في دالة الصادرات كانت موجبة ولكنها غير معنوية بدرجة كافية، وهذا بدوره يشير إلى أن المستويات الحالية للواردات السعودية من أمريكا لم يكن لها أي دور في تحديد الواردات الأمريكية من السعودية.

2 – الصادرات السعودية إلى أهم شريكين تجاريين (اليابان وأمريكا) استجابتها كانت مرتفعة إلى معدلات النمو في الواردات، ففي كلا النموذجين كانت معاملات متغير نمو الواردات في دالة الصادرات موجبة ومعنوية إحصائياً بدرجة لا تقل عن 99%، ولذا يمكن القول: إن المعدلات المرتفعة للواردات السعودية من اليابان وأمريكا تسهم في تشجيع هذه الدول على زيادة وارداتها من المملكة، أما بالنسبة للواردات السعودية من أهم شريكين تجاريين فإن استجابتها لمعدلات النمو في الصادرات السعودية كانت محدودة، حيث إن معامل متغير نمو الصادرات في دالة الواردات لكل دالة موجب ولكنه معنوي إحصائياً للولايات المتحدة الأمريكية فقط، وهذا يشير إلى أن المعدلات المرتفعة من الصادرات السعودية إلى أمريكا تسهم في زيادة الواردات السعودية منها.

3 – في كلا النموذجين كان معامل الدخل غير النفطي في دالة الواردات موجباً وذا معنوية إحصائية مرتفعة وهذا يعني أن دخل القطاع غير النفطي للمملكة يعتبر عاملاً محدداً رئيساً للإنفاق على الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ويتفق ذلك مع مضمون النظرية الاقتصادية التي تفترض علاقة موجبة بين المتغيرين، حيث إن زيادة دخل القطاع غير النفطي للمملكة يسهم بشكل فعال في زيادة الطلب من

واردات هاتين الدولتين، كما أن هذه النتيجة تتفق مع التحليل الإحصائي للبيانات المقدمة في الجزء الثاني من هذه الدراسة التي بينت الزيادة المستمرة التي حظيت بها صادرات هذه الدول في الأسواق السعودية. ويلاحظ هنا أن مرونة الطلب الدخلية للواردات السعودية من كلتا الدولتين كانت أكبر من الواحد صحيح، مما يدل على أن الطلب مرن، حيث إن زيادة دخل هذا القطاع بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الطلب من واردات هاتين الدولتين بنسبة أكبر، وبالطبع فإن هذه النتيجة تؤكد أن الاقتصاد السعودي يعتمد على القطاع الخارجي بشكل كبير وأنه موجه نحو الاستيراد، وكذلك تشير إلى أن الطاقة الإنتاجية لهذا الاقتصاد ما زالت ضعيفة.

4 – تتفق نتائج هذه الدراسة مع افتراضات النظرية الاقتصادية فيما يتعلق بالعلاقة العكسية بين أسعار الواردات والطلب منها، حيث كانت إشارة هذا المعامل بالسالب ومعنوية إحصائياً، فارتفاع مؤشر أسعار الواردات السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان يؤدي إلى انخفاض طلب المملكة من واردات هاتين الدولتين، والملاحظ هنا هو أن المرونة السعرية للطلب من الواردات السعودية من أمريكا تفوق بكثير مرونة الطلب من واردات اليابان، وحيث إن مرونة الطلب السعرية ترتبط بعلاقة عكسية مع أهمية السلعة، لذا فإن أحد مدلولات هذه النتيجة هو أن السلع التي يتم استيرادها من الولايات المتحدة الأمريكية تتصف بأنها كمالية أكثر من السلع التي تستورد من اليابان، ويؤكد ذلك القيمة المقدرة لمعامل الدخل في دالة الطلب من الواردات السعودية من أمريكا واليابان، حيث إن ارتفاع مرونة الدخل يعتبر مؤشراً على كون السلع المستوردة كمالية، وكما توضح النتائج فإن زيادة الدخل غير النفطي للمملكة بنسبة واحد بالمائة تؤدي إلى زيادة الطلب من الواردات من أمريكا بنسبة 2.47 بالمائة ومن اليابان بنسبة 1.70 بالمائة.

5 – معدلات التبادل التجاري بين المملكة ودولتي اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من العوامل الرئيسة المحددة للصادرات السعودية إلى هاتين الدولتين، حيث كانت إشارة هذا المعامل – كما هو متوقع – بالسالب وتتمتع بمستوى معنوية مرتفع، أي أن تحسن معدل التبادل التجاري لصالح المملكة مع أي من الدولتين ينتج عنه انخفاض في طلب هذه الدول من الصادرات السعودية، ومن الواضح أن الصادرات السعودية إلى أمريكا أكثر استجابة للتغيرات في معدل التبادل التجاري منها إلى اليابان.

6 – طلب الولايات المتحدة الأمريكية من الصادرات السعودية يرتبط بعلاقة

طردية قوية مع حجم الإنتاج الصناعي في الاقتصاد الأمريكي، فزيادة الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية يترتب عليه زيادة في طلب هذه الدولة من الصادرات السعودية، أما بالنسبة لليابان فقد كانت العلاقة بين حجم الإنتاج الصناعي منها والطلب من الصادرات السعودية موجبة ولكنها غير معنوية.

7 – معامل كويك في معادلة الطلب من الواردات في كلا النموذجين كان معنوياً وبإشارة موجبة متوقعة مما يشير إلى أن هناك آثاراً انتشارية في هذه النماذج، كما يدل على أن الطلب من الواردات في المملكة العربية السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان قد خضع لعملية تكيف جزئي، وتوضح النتائج لمقدرات معامل كويك أن متوسط فترة التباطؤ تبلغ 1.22 سنة بالنسبة للواردات السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية و0.73 للواردات السعودية من اليابان، أما مقدرات معاملات التكيف لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فتوضح أن 0.45% من الفرق بين المستوى الأمثل والمستوى المتحقق للطلب من الواردات يتم استيفاؤه في كل سنة، بينما 0.57% من هذا الفرق بين المستويين الأمثل والمتحقق للطلب من الواردات اليابانية يتم استيفاؤه خلال الفترة نفسها.

ب) معادلات الدخل القومي:

1 – الإشارة الجبرية لمعامل متغير الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في معادلة دخل القطاع النفطي للمملكة كانت كما هو متوقع موجبة وتتمتع بمستوى معنوية مرتفع، والإشارة نفسها ومستوى المعنوية أيضاً تحققا لمتغير الصادرات السعودية إلى اليابان، وتؤكد هذه النتيجة أن الصادرات السعودية إلى هاتين الدولتين تعتبر محدداً مهماً لدخل القطاع النفطي في المملكة. أما بالنسبة لمعامل متغير الصادرات السعودية في معادلة دخل القطاع غير النفطي للمملكة فقد كان معنوياً بالإشارة المتوقعة الموجبة لنموذج الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني أن حصيلة الصادرات السعودية من هذه الدولة تسهم في زيادة دخل القطاع غير النفطي في المملكة، كما أن هذا المعامل كان سالباً ولكنه غير معنوي في معادلة دخل القطاع غير النفطي لنموذج اليابان.

2 – ليس هناك أي تأثير يذكر لحجم الإنفاق على الواردات السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية على الدخل القومي الأمريكي، وبالطبع فإن هذه النتيجة متوقعة نتيجة لكبر حجم الاقتصاد الأمريكي وضخامته وانخفاض حصة الواردات السعودية نسبة إلى إجمالي الصادرات الأمريكية. أما بالنسبة للواردات السعودية من

اليابان فقد بينت النتائج أن الاقتصاد الياباني يتأثر إيجاباً بحجم إنفاق المملكة على وارداتها من اليابان، وهذا يشير إلى وجود أثر لتغذية عكسية بين الاقتصادين السعودي والياباني حيث إن زيادة الواردات اليابانية من السعودية (الصادرات السعودية إلى اليابان) تسهم في زيادة الدخل القومي للمملكة، وبالمقابل فإن زيادة الواردات السعودية من اليابان (الصادرات اليابانية إلى السعودية) تسهم في زيادة الدخل القومي لليابان، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة متولي (1988) من أن هناك أثر تغذية عكسية بين الاقتصادين السعودي والياباني على الرغم من أن هذا الأثر لم يكن قوياً في تلك الدراسة، وقد عزا ذلك إلى انخفاض مساهمة المملكة في السوق الياباني.

3 – مقدرات معامل متغير الدخل غير النفطي المتباطئ في معادلة الدخل غير النفطي في النموذجين كانت موجبة وبدرجة معنوية مرتفعة لا تقل عن 99%، أما مقدرات معامل متغير الدخل النفطي المتباطئ في معادلة الدخل النفطي فقد كانت أيضاً موجبة وكانت بدرجة معنوية أقل في كلا النموذجين، وتدل هذه النتائج على أهمية عملية التكيف الجزئي في هذه الدوال.

4 – حجم الإنتاج الصناعي في الاقتصادين الأمريكي والياباني – كما هو متوقع – يرتبط بعلاقة طردية قوية مع الدخل القومي للدولة نفسها، فزيادة حجم الإنتاج الصناعي في اقتصاديات هذه الدول يترتب عليها زيادة في دخلها القومي بنسبة 0.56 بالمائة للاقتصاد الأول وبنسبة 0.27 بالمائة للاقتصاد الثاني.

5 – تشير مقدرات المتغيرات الصورة الثلاثة التي تشملها الدراسة إلى أنه ليس هناك تغيرات هيكلية تذكر في سلوك دوال الدخل القومي والتجارة الخارجية خلال الفترات الزمنية الثلاث التي تشملها الدراسة باستثناء دالة الدخل غير النفطي، وبشكل عام يلاحظ عند مقارنة هذه المقدرات لنموذجي أهم شريكين تجاريين أن نفس المعاملات تختلف في الإشارات ومستوى المعنوية من دولة إلى أخرى، وحيث إن هذه المتغيرات الصورية – كما أشرنا سابقاً – تهدف إلى بيان أثر المتغيرات الأخرى التي لم يتم إدخالها في النموذج، لذا فإننا نستنتج من هذه النتائج أن متغيرات النموذج تعكس لنا بشكل أو بآخر معظم – إن لم يكن جميع – العوامل المؤثرة في تحليل الانحدار للنماذج المتبناة، كما أنه ليس هناك عوامل أخرى مؤثرة لها علاقة بالمتغير الزمني تم إهمالها.

رابعاً: خلاصة البحث وأهم النتائج

أظهرت البيانات الإحصائية لقطاع التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية أن الشريك التجاري الأول للمملكة في حجم التبادل التجاري هو اليابان وذلك خلال عشرين عاماً متتالية (1968–1987)، يليها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية حيث حققت المركز الثاني في حجم التبادل التجاري مع المملكة خلال الفترة نفسها، أما بالنسبة للفترة التي تليها (1988–1997) فقد ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الأول كأهم شريك تجاري للمملكة تليها في ذلك مباشرة اليابان، وبناء عليه أمكن القول: إن أهم شريكين تجاريين للمملكة خلال الثلاثين عاماً الماضية هما الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. كذلك تشير البيانات الإحصائية لتجارة المملكة الخارجية إلى أن هناك ثلاث دول صناعية متقدمة أخرى هي: فرنسا وإيطاليا وبريطانيا تختلف أهميتها النسبية لحجم التبادل التجاري مع المملكة من سنة إلى أخرى خلال الثلاثين عاماً الماضية.

ونظراً للأهمية الكبيرة التي تحظى بها اقتصاديات هذه الدول الصناعية المتقدمة في الاقتصاد السعودي، ولأهمية الاقتصاد السعودي بالنسبة لاقتصاديات هذه الدول التي تعتمد على النفط بشكل كبير، فقد تم في هذه الدراسة تحليل العلاقات التجارية التبادلية بين المملكة واقتصاديات هذه الدول بهدف تعرُّف طبيعة التداخل الاقتصادي ودرجة الاعتماد المتبادل فيما بينها، وعلى وجه التحديد فقد هدفت الدراسة إلى ما يلي:

أولاً: بيان الأداء الاقتصادي وحجم النمو لقطاع التجارة الخارجية للمملكة مع أهم خمسة شركاء تجاريين بشكل عام، ومع أهم شريكين تجاريين بشكل خاص.

ثانياً: بناء نموذج معادلات آنية للتجارة الخارجية في المملكة واختباره يتم من خلاله تحليل العلاقات التبادلية بين الاقتصاد السعودي وأهم شريكين تجاريين تم تحديدهما (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان).

اعتمدت هذه الدراسة في بياناتها على التقرير السنوي (1998) لمؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA)، وعدد من منشورات صندوق النقد الدولي (IMF) مثل التقارير السنوية لاتجاهات التجارة الخارجية (DOTS) وتقرير الإحصائيات المالية العالمية (IFS) لعام 1998، وتم تقدير نموذج المعادلات الآنية المتبني في الدراسة

باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاث (3SLS) التي تتميز بكفاءة عالية في مقدراتها.

وقد توصلت هذه الدراسة التحليلية في جانبيها النظري والتطبيقي إلى عديد من النتائج المهمة نذكر منها ما يلي:

(1) معدل إنفاق المملكة على الواردات خلال مختلف السنوات يفوق معدل إنفاق أي من شركائها التجاريين على الواردات، وقد كان لهذه النتيجة ما يبررها حيث إن اقتصاديات تلك الدول تعتبر متقدمة ولديها قاعدة صناعية قوية، بينما المملكة دولة نامية ذات قاعدة صناعية حديثة، وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من ارتفاع قيم مؤشر نسبة الإنفاق على الواردات إلى حصيلة الصادرات في الاقتصاد السعودي، فإن الميزان التجاري السعودي قد حقق فائضاً خلال السنوات موضع الدراسة، وقد بلغ هذا الفائض أعلى قيمة له في عام 1980 وهي 71.8 مليار ريال، وأدنى قيمة هي 3.8 مليار ريال في عام 1985، أما في عام 1995 فقد بلغ الفائض 24 مليار ريال.

(2) الاقتصاد السعودي يعتبر اقتصاداً مفتوحاً للتجارة الخارجية أكثر من اقتصاديات الدول الخمس محل الدراسة (أمريكا واليابان وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا)، ويدعم ذلك ارتفاع قيم كل من الميل الحدي للاستيراد ومرونة الطلب الدخلية من الواردات في الاقتصاد السعودي مقارنة باقتصاديات هذه الدول.

(3) معدلات النمو في طلب الدول الأخرى من الصادرات السعودية لا تساير معدلات النمو في طلب المملكة من صادرات الدول الأخرى، حيث اتضح أن معدل النمو العام للواردات السعودية بالأسعار الثابتة يبلغ تقريباً ضعف معدل النمو في حجم التبادل التجاري للمملكة، كما أن معدل النمو العام للصادرات السعودية بالأسعار الثابتة يبلغ تقريباً نصف معدل النمو في حجم التبادل التجاري.

(4) معدلات النمو للطلب من الواردات السعودية من أهم خمسة شركاء تجاريين كانت متقاربة جداً سواء كان ذلك بالأسعار الجارية أم الثابتة، أما معدلات النمو للطلب من الصادرات السعودية فقد تفاوتت بشكل كبير، وقد تحقق أعلى معدل نمو للطلب من صادرات المملكة لأمريكا وأدناها لبريطانيا حيث كان معدل نمو طلب هذه الدولة من صادرات المملكة بالسالب؛ وذلك للتذبذب والتراجع الكبير في طلب بريطانيا من الصادرات السعودية في السنوات الأخيرة.

(5) أعلى معدل للتبادل التجاري بين المملكة وأي دولة أخرى في العالم تحقق لدولة اليابان وذلك على امتداد عشرين عاماً متتالية (1968–1987)، أما خلال السنوات التي تليها (1988–1996) فقد كان أعلى معدل للتبادل التجاري بين المملكة ودول العالم الأخرى كان للولايات المتحدة الأمريكية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاقتصاد السعودي خلال السنوات الأخيرة أصبح أقل اعتماداً على اقتصاديات كل من اليابان وفرنسا وإيطاليا مقارنة بما كان عليه خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، وفي المقابل أصبح اقتصاد المملكة أكثر اعتماداً على الاقتصاد الأمريكي.

(6) المكاسب المتحققة من التجارة الدولية بين المملكة وبريطانيا اتجهت لصالح الأخيرة بشكل ملحوظ، حيث إن حصة بريطانيا في إجمالي الصادرات السعودية تقل بكثير عن حصتها في إجمالي الواردات السعودية خلال العشر سنوات الأخيرة، ويدعم هذه النتيجة كون الميزان التجاري للمملكة مع بريطانيا في حالة عجز مستمر منذ عام 1985.

(7) هناك علاقات تبادلية بين الطلب من الواردات والصادرات السعودية مع اليابان وهذا يشير إلى وجود أثر لتغذية عكسية للواردات السعودية من اليابان على الواردات اليابانية من السعودية. كما أن زيادة الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية يترتب عليها زيادة في الواردات السعودية منها، أما الواردات السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية فلم يكن لها دور فعال في تحديد وارداتها من المملكة.

(8) المعدلات المرتفعة من الواردات السعودية من اليابان وأمريكا تمثل حافزاً لكلتا الدولتين على زيادة وارداتها من المملكة، أما المعدلات المرتفعة من الصادرات السعودية لكل من اليابان وأمريكا فإنها تمثل حافزاً لزيادة الواردات السعودية من أمريكا فقط.

(9) دخل القطاع غير النفطي في المملكة يعتبر عاملاً محدداً رئيساً للإنفاق على الواردات السعودية من دولتي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وقد كانت مرونة الطلب الدخلية للواردات السعودية من هاتين الدولتين أكبر من الواحد صحيح مما يدل على أن الطلب مرن، وهذا مؤشر على أن الاقتصاد السعودي من جهة موجه نحو الاستيراد ويعتمد على قطاع التجارة الخارجية بشكل كبير، ومن جهة أخرى يتبين أن الطاقة الإنتاجية لهذا الاقتصاد ما زالت ضعيفة.

(10) تحسن معدلات التبادل التجاري لصالح المملكة مع أي من الشريكين التجاريين ترتب عليه انخفاض في طلب هذه الدول من الصادرات السعودية، وقد كانت الصادرات السعودية إلى أمريكا أكثر استجابة للتغيرات في معدل التبادل التجاري منها إلى اليابان، أما بالنسبة لأسعار الواردات من أمريكا واليابان فقد اتضح أنها ترتبط بعلاقة عكسية بطلب المملكة عليها، وكانت المرونة السعرية للطلب من الواردات السعودية من أمريكا أيضاً تفوق بكثير مرونة الطلب السعرية من واردات اليابان.

(11) الطلب من الواردات السعودية من دولتي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان خضع لعملية تكيف جزئي، وبينت مقدرات معاملات التكيف أن الفرق بين المستويين الأمثل والمتحقق للطلب من الواردات في كل سنة يتم استيفاؤه بنسبة 0.45% بالنسبة لأمريكا، وبنسبة 0.57% بالنسبة لليابان.

(12) حصيلة الصادرات السعودية إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تعتبر محدداً مهماً لدخل القطاع النفطي في المملكة، كما اتضح أن حصيلة الصادرات السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية تسهم في زيادة دخل القطاع غير النفطي للمملكة.

(13) إنفاق المملكة العربية السعودية على الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن مؤثراً على الدخل القومي الأمريكي، والعكس صحيح بالنسبة للاقتصاد الياباني، وهذه النتيجة كانت متوقعة نظراً لكبر حجم الاقتصاد الأمريكي وضخامته مقارنة بالاقتصاد الياباني.

(14) قوة العلاقات التجارية التبادلية بين الاقتصادين السعودي والياباني، حيث اتضح أن هناك أثر تغذية عكسية بين هذين الاقتصادين، فزيادة الواردات اليابانية من السعودية تسهم في زيادة الدخل القومي للمملكة، كما أن زيادة الواردات السعودية من اليابان تسهم في زيادة الدخل القومي لليابان.

(15) أخيراً فقد أشارت المتغيرات الصورية إلى أنه لم يكن هناك تغيرات هيكلية تذكر في سلوك متغيرات التجارة الخارجية للمملكة مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان خلال السنوات موضع الدراسة، كما بينت أن المتغيرات الاقتصادية التي يشملها النموذج تعكس معظم – إن لم يكن جميع – العوامل المؤثرة في تحليل الانحدار، وأنه ليس هناك عوامل لها علاقة بالمتغير الزمني تم إهمالها.

المصادر:

خالد بن إبراهيم الدخيل (2000). دراسة تحليلية قياسية للطلب من الواردات السعودية خلال ثلاثين عاماً (1968–1997). مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة: الرياض، العدد الرابع، مجلد 39، شوال 1420هـ يناير 2000م.

مؤسسة النقد العربي السعودي (1998). التقرير السنوي الرابع والثلاثون – 1419هـ/1998م، الرياض: الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصائية.

Aldakhil K. (1998). A method for estimating simultaneous equations models with time-series and cross-section data. *Journal of King Saud University*, Administrative Science, 10 (1): 13-28.

Asseery, A., & Perdikis, N. (1993). The interdependence between the economies of the Gulf co-operation council and the industrial countries. *The Scandinavian Journal of Development Alternatives,* 12 (4), 112-120.

Bentzen, J., & Engsted, T. (1993). Short-and long run elasticities in energy demand: A cointegration approach. *Energy Economics,* January(15): 9-16.

Goldstein, M., & Khan, M. (1988). Income and price effects in foreign trade. *Handbook of international economics,* Vol. II: 1041-1105 Edited by Ronald Jones and Peter Kenen Amesterdam, Netherlands: Elsevier Science Publishers.

Greene, W. (1997). *Econometric analysis*. New York: Macmillan Comapany, 3rd ed.

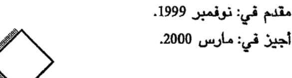
International Monetary Fund (1968-1997). *Direction of trade statistics*. different issues, IMF.

International Monetary Fund (1998). *International financial statistics,* Year book, IMF.

Metwally, M., & Daghistani A. (1987). The interaction between the economies of the member states of the Gulf. Cooperation Council and the industrialized economies. *The Indian Economic Journal,* 34 (3): 51-59.

Metwally, M. (1988). Trade between Saudi Arabia and Japan. *Journal of King Saud University,* Administrative Sciences. 13 (1): 3-16.

Ramanthan, R. (1998). *Introductory econometrics, with applications*. Orlando, Fl: The Dryden press, Harcourt Brace College publishers, 4th ed.



مقدم في: نوفمبر 1999.

أجيز في: مارس 2000.



تأثير علاقة الوالدين بالأبناء
على جنوح الأحداث
دراسة ميدانية مقارنة*

بسامة خالد المسلم**

ملخص: تبحث هذه الدراسة في تأثير كل من الأم والأب والجو الأسري على جُنوح الأحداث. وتمت الدراسة على جميع الأحداث الموجودين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عام 1998/99 وعددهم 99 (94 من الذكور و5 إناث). وقد استخدمت أداة صممت خصيصا لهذه الدراسة، وتم استخدام تحليل التباين الاحادي، واستخرجت «قيم دنكن»، كما تم استخدام الاختبار التائي. ومعامل ثبات ألفا لمجالات الاستبانة المختلفة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها: أن العلاقة بين الوالدين لها تأثير على سلامة وعدم سلامة الحدث من الانحراف، حيث إن الأحداث الذين يعيش والداهم معاً أقل عرضة للانحراف من الأحداث الذين يعيشون وفق أوضاع معيشية أخرى مثل مع الأب وزوجته أو الأم وزوجها أو الأب وحده أو الأم وحدها أو مع أقارب آخرين. كما أن الأحداث الذين يعيشون في كنف علاقة والدية مستقرة لا يتعرضون للانحراف مثل الأحداث الذين يعيشون علاقة والدية يشوبها التوتر كالطلاق أو الزواج الآخر... إلخ كما اتضح أن كبر عمر الوالد وعمله يؤثران على جُنوح الأحداث بينما لا عمر الأم ولا عملها يؤثران عليه. وهكذا يتضح أن نتائج هذه الدراسة تتفق ونتائج العديد من الدراسات السابقة.

* تم تمويل هذا البحث من قبل جامعة الكويت، إدارة الأبحاث تحت رقم To 014.
(**) أستاذ مساعد (Assistant Prof.) قسم أصول التربية – كلية التربية – جامعة الكويت.

المصطلحات الأساسية: جنوح الأحداث، العلاقات الوالدية، علاقة الوالدين بالأبناء، انحراف الأبناء.

مقدمة

تقوم المشكلات الأسرية بدور كبير في بروز العديد من الظواهر الاجتماعية مثل جُنوح الأحداث، وإهمال المسنين والمعوقين، والطلاق، وتعدد الزوجات والهجر. وقد يتسبب الطلاق وتعدد الزوجات والهجر في بروز مشكلة جُنوح الأحداث. وتجدر الإشارة إلى أن بعض حالات الأسر مثل حالات مركز تنمية المجتمع وبعض حالات الجُنوح تمكن من الربط بين الأسر المتصدعة وكون أصحابها يأتون من أسر متفككة أو متصدعة. فالأفراد المنتمون إلى أسر تعاني من التفكك والتصدع غالباً ما يكونون أسراً متصدعة أيضاً.

وفي هذا البحث نركز على ظاهرة الأحداث الجانحين. وعند البحث عن بداية هذه المشكلة في الكويت تاريخيا نجد أنه في إحصائيات عامي 1972 إلى 1976 كان الكويتيون المراهقون يكوِّنون 26,96% من مجمل السرقات التي تمت في الكويت، وقد بلغت فيها نسبة السارقات 38%. وقد قامت بها مراهقات غير كويتيات (وزارة الداخلية، 1985: 43–44).

وهذا معناه أن مرتكبي السرقة في ذلك الوقت معظمهم من غير الكويتيين. في حين تشير الإحصائيات الحديثة (عام 1994/ 1995) كما يبين الجدول (1) توزيع المخالفين حسب الجنس والجنسية في ذلك العام.

جدول (1)
مخالفات تمت في عام 94/95(*)

الجنسية / الجنس	كويتي	%	غير كويتي	%	المجموع
بنون	1415	63,85	801	36,15	2216
بنات	16	4,64	329	95,36	345
المجموع	1431	55,88	1130	44,12	2561

ومن هنا نلاحظ أن عدد الجانحين الكويتيين أكثر من عدد الجانحين من غير الكويتيين بعكس ما لاحظناه في إحصائيات السبعينيات، الأمر الذي يؤشر على

(*) مصدر الجدول: تقرير إدارة الخدمات الاجتماعية والنفسية في عام 1994/1995 وزارة التربية.

وجود مشكلة حقيقية بحاجة إلى دراسة. ولا أدعي بأنه لا توجد دراسات في مجال جُنوح الأحداث في المجتمع الكويتي بل هناك كثير من الدراسات، إلا أنني أبحث في جزئية دقيقة تتعلق بأسباب جنوح الأحداث في داخل الأسرة. فمثلاً يشير «محمد شحيمي» إلى الأسباب التالية لحدوث السرقة بين الأحداث:

1 – دوافع جسمية وحاجات لم تشبع في المنزل.

2 – إشباع هواية سرقة دراجة أو كرة أو لعبة.

3 – بدافع الانتقام ورد فعل على القسوة الزائدة.

4 – نتيجة التدليل المفرط حيث يفهم الطفل أن الحياة أخذ دون عطاء.

5 – بسبب الغيرة.

6 – بسبب الشعور بالنقص، فيلجأ إلى التعويض.

7 – بسبب ما تعوده الطفل في البيت من سكوت على ما يأخذه بحجة أنه أخذ ممتلكات داخل البيت وليس لأحد خارجه.

8 – انخفاض مستوى الذكاء.

9 – عدم اكتراث الأهل بحقوق الآخرين (محمد شحيمي، 1994).

ولكننا لا بد أن نشير إلى أن جدول (1) لا يمثل إحصائية سرقات فقط بل يتضمن المخالفات التالية: قانون إقامة (695)، قيادة مركبة دون رخصة (516)، مشاجرة (603)، مخالفة سوء استعمال هاتف (15)، هتك عرض ومواقعة (92)، سرقة (387)، مخالفة قانون البلدية (2)، حيازة سلاح (6)، إصابة (98)، نصب واحتيال (32)، خطف (14)، سكر (12)، إتلاف مال الآخرين (53)، تعاطي مخدرات (1)، حريق (11)، هروب (15)، قتل بطريق الخطأ (9) (تقرير إدارة الخدمات الاجتماعية والنفسية في وزارة التربية، 1995).

ويوضح التقرير السنوي لإدارة الخدمات الاجتماعية والنفسية لعام 1994 في وزارة التربية أن معظم هذه الحالات يتركز بين طلاب المرحلة المتوسطة والثانوية. كما يتضح ازدياد أعداد الطلاب (1611) والطالبات (1415) المشكلين الذين يعانون من صعوبة النطق، وسوء الحالة النفسية، والمشكلات الاقتصادية والصحية والسلوكية، وكثرة الغياب، والتعثر الدراسي. أما الحالات السلوكية في المدارس فقد بلغت مبلغاً يستوجب التدخل (12658) طالبا و(7937) طالبة، وتقسمت هذه الحالات

على جميع المراحل في السلوكيات الشاذة والمنحرفة التالية: عدوان لفظي على المدرسين، عدوان بدني على المدرسين، عدوان لفظي على الطلاب، وعدوان بدني على الطلاب، مشكلات خلقية، إتلاف ممتلكات عامة، سرقة، تدخين، تناول مسكرات ومخدرات، الغش في الامتحانات، وهروب من الحصص (تقرير إدارة الخدمات الاجتماعية والنفسية في وزارة التربية، 1995). ومن الواضح أن هذه الحالات السلوكية في المدارس تمثل بداية الانحراف الذي تتحدث عنه أرقام وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل، والداخلية. فقد يبدأ الانحراف بأن يقوم الطفل بسلوك عدواني بسيط ولكن إن لم يعالج فقد يصبح هذا السلوك نمطاً في حياته ليصبح بعدها الطفل حدثاً، وقد يصبح مجرما عندما يكبر.

وهناك عديد من الدراسات التي توضح أهمية دور الأسرة في جُنوح الأحداث وانحرافهم (تقرير إدارة الخدمات الاجتماعية والنفسية في وزارة التربية، 1994: 17 و31). وتسعى هذه الدراسة إلى المقارنة بين دور كل من الأب والأم في جُنوح الحدث وانحرافه انطلاقاً من فكرة أساسية مؤداها: أن الأطفال الموجودين في أسر تعاني من الطلاق وتعدد الزوجات والهجر ليسوا هم فقط المعرضون للانحراف، بل قد يوجد أطفال عرضة للانحراف في أسر موجودة معا تحت سقف واحد ولكنها مفككة من الداخل، لا يقوم فيها الوالدان بدوريهما كما يجب، ويظنان أنهما يقومان بتوفير المأكل والمشرب للأطفال وهذا يكفي.

ومن قراءة إحصاءات إدارة رعاية الأحداث لجميع الأعوام منذ 1987 إلى 1996 يتضح أن عدد الأحداث الذين يعيشون مع والديهم أكبر من عدد الأطفال الذين يعانون من العيش في ظل أنماط معيشية أخرى للأسرة. فغياب أحد الوالدين لا يشكل سببا رئيسا لانحراف الحدث حسب هذه الإحصائيات. لذلك فلدى الباحثة اقتناع بأن تأثير كل من الوالدين كبير حتى في الأسر التي تعيش معا تحت سقف واحد. لذلك فستركز الباحثة في هذا البحث على العلاقات بين كل من الوالدين والحدث وتأثير تلك العلاقة على انحراف الحدث. وحيث إن البحوث العديدة التي أجريت تتحدث عن دور الأسرة بصورة عامة، إلا أن هذا البحث يطمح إلى أن يلقي ضوءاً أكثر على العلاقات الأسرية الحميمة بين كل من الوالدين والحدث.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة هذا البحث في تعرُّف دور كل من الأب والأم في انحراف أبنائهم، والمشكلة أساسية لأنها تخص فئة مهمة في المجتمع الكويتي وهم المراهقون الذين

هم رجال المستقبل. وقد اتضح من إحصاءات وزارتي التربية، والشؤون الاجتماعية والعمل أن الأحداث الجانحين في تزايد مستمر خصوصا بعد تعرض الأطفال الكويتيين لكارثة العدوان العراقي ومرورهم بخبرات مؤلمة يحصد آثارها مراهقو الكويت[1] الذين هم رجال الغد الذين تقع مسؤولية المستقبل على عاتقهم. كما يلاحظ التفكك الأسري الشديد الذي أصبحت تعاني منه الأسرة الكويتية والذي تفاقم بعد كارثة العدوان. ولكن العدوان وما تبعه من مشكلات لا يعفي الوالدين من مسؤوليتهما تجاه أطفالهم ومعاملتهم المعاملة التي تخفف عنهم ما قد عانوه.

تساؤلات البحث:

1 – ما دور الأب في جُنوح الحدث؟

2 – ما دور الأم في جُنوح الحدث؟

3 – ما دور الجو الأسري في جُنوح الحدث؟

4 – ما دور المتغيرات التالية الخاصة بكل من الوالدين في جُنوح الحدث: عمر كل من الوالدين ومستوى تعليمهما، والحالة الوظيفية لكل من الوالدين، وعلاقة الوالدين ببعضهما (الوالدان معا، الوالدان مطلقان، الوالد متزوج بأكثر من زوجة، الوالدان منفصلان وكل منهما متزوج من آخر، وفاة أحد الوالدين أو كليهما)، الوضع المعيشي للحدث (يعيش مع والديه، مع والده فقط أو مع والدته فقط، يعيش مع أحد أقاربه أو مع أحد أصدقائه).

5 – ما أثر المتغيرات التالية الخاصة بالحدث ودور كل من الوالدين في جُنوح الحدث: (مرحلته الدراسية، عمره).

فروض الدراسة:

1 – هناك فروق إحصائية دالة بين متغير فئات أعمار الأحداث ودور كل من الوالدين في جُنوح الحدث.

2 – هناك فروق إحصائية دالة بين متغير مستوى تعليم الحدث ودور كل من الوالدين في جُنوح الحدث.

3 – هناك فروق إحصائية دالة بين متغير سبب دخول الحدث دور الرعاية ودور كل من الوالدين في جُنوح الحدث.

4 – هناك فروق إحصائية دالة بين متغير طبيعة العلاقة بين الوالدين ودور كل من الوالدين في جُنوح الحدث.

(1) على سبيل المثال لا الحصر انظر: (جاسم الكندري، 1993، أحمد البستان، 1999، راشد سهل، 1993، زين العابدين درويش، 1992).

5 – هناك فروق إحصائية دالة بين متغير مع من يعيش الحدث؟ ودور كل من الوالدين في جُنوح الحدث.

6 – هناك فروق إحصائية دالة بين متغير عمر الأب ودور كل من الوالدين في جُنوح الحدث.

7 – هناك فروق إحصائية دالة بين متغير عمر الأم ودور كل من الوالدين في جُنوح الحدث.

8 – هناك فروق إحصائية دالة بين متغير تعليم الأب ودور كل من الوالدين في جُنوح الحدث.

9 – هناك فروق إحصائية دالة بين متغير تعليم الأم ودور كل من الوالدين في جُنوح الحدث.

10 – هناك فروق إحصائية دالة بين متغير عمل الأب ودور كل من الوالدين في جُنوح الحدث.

11 – هناك فروق إحصائية دالة بين متغير عمل الأم ودور كل من الوالدين في جُنوح الحدث.

أهمية البحث:

1 – على الرغم من كثرة الدراسات التي تهتم بدور الأسرة في جُنوح الأحداث وانحرافهم كما ذكر سابقا، فإنه يلاحظ قلة البحوث التي تركز على دور كل من الوالدين من خلال علاقته بالحدث وتأثير ذلك على انحرافه، فالبحوث الأخرى تدرس دور الأسرة بصورة عامة وندرس هنا دور كل من الوالدين، كل على حدة.

2 – ستكون نتائج هذا البحث مهمة للجهات التالية:

أ – وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

ب – إدارة الخدمات الاجتماعية والنفسية (وزارة التربية).

ج – مركز خدمة المجتمع (جامعة الكويت).

د – مكتب الإنماء الاجتماعي (الديوان الأميري).

هـ – اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية (الديوان الأميري).

و – صندوق الأسرة الوقفي (الأمانة العامة للأوقاف)... وغيرها من

المؤسسات الاجتماعية المهتمة بالأسرة والمكاتب الاستشارية، والذين يقدمون دورات في مجال الأسرة.

ز – الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين.

الإطار النظري:

من الممكن إيجاز الاتجاهات الرئيسة في موضوع أسباب الجريمة والجُنوح كما يلي: 1 – التفسير العضوي، 2 – التفسير النفسي، 3 – التفسير الاجتماعي.

ويعتبر التفسير العضوي (البيولوجي) من التفاسير القديمة للجريمة، وكما يصنفها عدنان الدوري: «مجموعة نظريات تكوينية أنثروبولوجية فيزيولوجية وبيولوجية، والتي تحاول تفسير الجريمة والجُنوح بتشخيص بعض الملامح المورفولوجية والفيزيولوجية والجسمانية التي يتميز بها المجرم عن سواه» (عدنان الدوري، 1985: 116).

كذلك يشرح (إبراهيم) العوامل البيولوجية للجنوح في بحثه: مدخل لدراسة ظاهرة جنوح الأحداث في الدول العربية الخليجية في كتاب (عزت إسماعيل، 1984) جنوح الأحداث.

أما التفسير النفسي وكما يشير عدنان الدوري فهو «مجموعة من النظريات النفسية التي تعتمد على تفسير الجريمة والجُنوح على ضوء تكوين علاقات سيئة للفرد مع الآخرين تؤدي إلى إيجاد تطور غير سليم لشخصية المجرم أو الجانح وذلك من خلال الطفولة المبكرة» (عدنان الدوري، 1985: 116–117) وكذلك يشير (عدنان الدوري، 1984) إلى ذلك مرة أخرى.

أما التفسير الاجتماعي فيشير إليه عدنان الدوري كما يلي: «مجموعة النظريات الاجتماعية التي تعنى بتشخيص بعض الضغوط أو الظروف البيئية والحضارية والاجتماعية ذات الصلة بتكوين السلوك الإجرامي أو السلوك الجانح» (عدنان الدوري، 1985: 117).

ونستطيع نحن بدورنا أن نقول بأن هذه الاتجاهات يمكن تصنيفها إلى جانبين رئيسين أحدهما يقول بأهمية البيئة من حيث هي سبب للانحراف والآخر يقول بأهمية الوراثة بوصفها سبباً في الانحراف. ونستطيع أن نقول بأن الباحثين المعاصرين يميلون أكثر نحو التفسير البيئي للانحراف الذي يتمثل بالاتجاهين

النفسي والاجتماعي. ونحن في هذا البحث سوف نتناول الاتجاه الذي يفسر الانحراف بالأسباب أو العوامل الاجتماعية. ويشير عدنان الدوري إلى دور كل من الأسرة والحي والرفقة وإلى عدد من المؤسسات الاجتماعية في إنتاج السلوك الإجرامي وذلك عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية (عدنان الدوري، 1984: 285-289). أما وليم حيدر فيشير إلى الفقر والأسرة والمدرسة ورفاق السوء ووقت الفراغ والهجرة والتصنيع بوصفها عوامل اجتماعية لها دور في الانحراف (وليم حيدر، 1987: 207-283).

حيث يشير وليم حيدر إلى أن العوامل البيولوجية أو النفسية لا يمكن لها أن تفسر وحدها ظاهرة الجنوح لأنها ظاهرة اجتماعية قبل أن تكون ظاهرة نفسية أو بيولوجية. ولذلك فهو يدرسها اجتماعيا على ثلاثة مستويات متداخلة:

1 - مستوى شخصية الجانح وما أصابها من تفكك وانهيار نتيجة الأفعال الجانحة وما رافقها من اكتساب لمثل أو قيم انغرست في وجدانه ورسمت حدود شخصيته، أو نتيجة للتجربة الحياتية التي مر بها منذ طفولته وحتى وصوله إلى محكمة الأحداث (المرجع نفسه: 182)، وهذا هو المقصود بخبرة التنشئة الاجتماعية.

أما المستوى الثاني الذي يدرسه وليم حيدر فهو مستوى شبكة العلاقات الأسرية التي عاش في كنفها الحدث الجانح. والمستوى الثاني هو مستوى العلاقات الاجتماعية التي تسود المجتمع الذي يعيش فيه الحدث، أهي علاقات اجتماعية صحيحة أم لا؟ فإذا لم تكن صحيحة فما هو حجم تأثيرها على الحدث أو على أسرته؟ وما هي العلاقة الجدلية بين شبكة العلاقات الاجتماعية وشبكة العلاقات الأسرية؟ وما هو موقع الحدث من هذه العلاقة؟ (المرجع نفسه: 181-182).

ويشير وليم حيدر في معرض دراسته إلى العوامل الاجتماعية التي تحيط بالحدث وتعمل على دفعه نحو الانحراف وهي: 1 - الفقر (وهو ما يسمى عادة بالمستوى الاقتصادي)، 2 - الأسرة (وهذا هو موضوع بحثنا الذي اهتممنا به وركزنا عليه)، كما يشير إلى 3 - المدرسة، 4 - رفاق السوء، 5 - وقت الفراغ، 6 - الهجرة والتصنيع.

ويستند حيدر على أهمية دور الأسرة في تشكيل شخصية الحدث عن طريق ما يسمى بعملية التنشئة الاجتماعية (المرجع نفسه ص207)، على أنه من أهم وظائف الأسرة العناية بالأطفال وتربيتهم وإشباع رغباتهم. والأسرة السليمة توفر لأطفالها المأوى الصالح والطمأنينة النفسية التي تبعد عنهم عوامل القلق

والاضطراب وتدريبهم على مواجهة المعايير المتعارف عليها اجتماعيا وتغذي فيهم روح المحبة والمثابرة والعمل والصدق وغير ذلك من القيم المهمة للفرد ليكون حياة سوية في حياته ومستقبله (المرجع نفسه: 207–208).

الدراسات السابقة:

يشير ناصر العمار في دراسة له عن أثر القيم الاجتماعية على جنوح الأحداث إلى دور الأسرة والوالدين تحديداً في انحراف الأحداث «دون» قصد أو وعي أو تبصر، حيث يؤكد أن «الطلبة الذين يتكرر رسوبهم ويعانون من مشكلات سلوكية كالسرقة أو الكذب أو الهروب من المدرسة أو تجاوز حدود الأدب أو اللياقة مع مدرسيهم أو (الاعتداء) عليهم بالضرب أو على زملائهم أو لا يحترمون قواعد النظام المدرسي أو (لجأوا) إلى الغش في الامتحانات... إلخ هذه السلوكيات غير السوية كانوا يعانون من مشكلات داخل أسرهم تتصل بخلافات ومشاجرات ومشاحنات بين والديهم أو أن والديهم قد أهملوا تربيتهم ومتابعتهم وانشغلوا عنهم بأمور أخرى ولم يقوموا بأداء أدوارهم في تلقين أبنائهم قواعد السلوك المقبول اجتماعيا، أو أنهم (الأبناء) افتقدوا القدوة الصالحة في والديهم أو أنهم لا يخضعون لمراقبتهم وإشرافهم أو أن الآباء لا يستمعون لأبنائهم ولا يتحاورون معهم وتسود العزلة بين أفراد أسرهم أو قد يسيء (الوالدان) معاملة أبنائهم بتمييز (أحدهم) عن الآخر أو نبذ أحدهم أو تحقيره» (ناصر العمار، 1998: 18).

وعند إجراء مسح شامل للدراسات السابقة في موضوع جُنوح الأحداث يلاحظ بأن حجم الدراسات والمصادر والمراجع التي تناولت الموضوع بصورة عامة كثيرة[2]. أما فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت دور الوالدين في هذا الانحراف على وجه التحديد، فإنها وإن كانت كثيرة إلا أنها أقل بالقياس إلى سابقتها.

إن دور الآباء والأمهات لا يقتصر على توفير المال والطعام والملبس والمسكن لأبنائهم بل يمتد لتوفير الحب والحنان والرعاية النفسية التي لا يجدون لها بديلا عند أي فرد آخر (نبيل متولي، 1993: 208–209).

(2) على سبيل المثال لا الحصر انظر: (عدنان الدوري، 1991)، (عدنان الدوسري، 1985)، (فؤاد بسيوني، 1988)، (هاني عرموش، 1993)، (إبراهيم الشرقاوي، 1991)، (اللجنة التحضيرية للدفاع الاجتماعي، 1973)، (عبدالمحسن حماده، 1993، 1994)، مجلس التخطيط بدولة الكويت (1974).

في معرض الدراسات التي تبحث في تعاطي المراهقين للمخدرات وهذه تعد إحدى الجنح التي تؤدي بالحدث إلى دور الرعاية الاجتماعية، تشير دراسات كل من «محمد كامل وآخرين» و«فؤاد بسيوني» و«عبدالسلام الشيخ» و«سلوى سليم» وغيرهم إلى أن الأسرة (سواء أكانت أسرة التنشئة أم أسرة التناسل) هي المسؤولة عن تعاطي أفرادها المخدرات، وإن غياب التوجيه الأسري نتيجة انحراف الآباء وسعيهم وراء الكسب المادي دون الاهتمام بالأبناء، وإن الخلافات الأسرية بين الوالدين، وغياب القدوة الحسنة في الأسرة قد يؤدي بالأبناء إلى تعاطي المخدرات (المرجع نفسه: 196–200).

كما أسفرت دراسة «ناصر البراك» بأن العوامل التي قد تؤدي بالأبناء إلى تعاطي المخدرات هي الفراغ الروحي، كثرة الرسوب، التخلف الدراسي، تعاطي الأبوين للمخدرات وغياب أحدهما عن الأسرة (المرجع نفسه: 201). كما تشير دراسة «نبيل متولي» إلى أن أبناء الأسر الغنية أكثر عرضة لتعاطي المخدرات بما يتوفر لديهم من مال وفراغ خصوصا إذا لم تكن الأسرة ملتزمة بالدين. كذلك الأبناء الذين يعانون من القسوة المفرطة في معاملتهم من قبل آبائهم أكثر عرضة لتعاطي المخدرات من الأبناء الذين يتمتعون بمعاملة معتدلة/ حسنة/ صحية من الوالدين (المرجع نفسه: 209).

وأكدت دراسة «موسى» أن كثيراً من مظاهر الشخصية وتكيفها وعدم تكيفها يمكن إرجاعها إلى العلاقات بين الوالدين والطفل في سني حياته الأولى، وأن الأبناء الذين لم يحصلوا على عطف أبوي – كما يدركون هم ذلك – كانوا أقل شعوراً بالأمن وأقل ثقة بأنفسهم وأقل توافقا في علاقاتهم الاجتماعية، كما كانوا أقل اندماجاً في المجتمع وأكثر توترا وقلقا من الذين يرون أنهم يحصلون على عطف ورعاية والدية كافية (مجدي حبيب، 1995: 99–100).

وقد وجد «مجدي حبيب» في دراسته لأساليب المعاملة الوالدية من حيث هي محدد مبكر لتطرف الأبناء – أن الأبناء يدركون أن الأمهات أكثر تقبلاً لهم، وأكثر تمركزاً حولهم، وأكثر تقبلاً لفرديتهم وأكثر تقييداً لهم وأكثر إكراهاً لهم وذلك بالمقارنة بمعاملة آبائهم لهم. كما يدرك الأبناء أن الآباء أكثر استحواذاً لهم بالمقارنة مع معاملة أمهاتهم لهم مما يعني أن أساليب المعاملة الوالدية تختلف باختلاف

جنس الوالدين. 2 – كما يشعر الأبناء المتطرفون بأن آبائهم لا يستمتعون بالحديث والجلوس معهم مدة طويلة وأن آباءهم لا يغمرونهم بقدر كبير من الرعاية والاهتمام وأنهم لا يضحون من أجلهم في سبيل توفير ما يحتاجون إليه وأنهم لايفكرون دائماً في الأشياء التي تسرهم أو تسعدهم. ويستنتج «حبيب» بأن تطرف الأبناء يزداد في ظل أساليب غير سوية من جانب الأمهات مثل التساهل الشديد والتقييد، وعدم التمركز حولهم، وعدم الاهتمام بهم... إلخ (المرجع نفسه: 100–108).

وتشير دراسة «الشناوي زيدان» إلى أن الآباء أكثر قسوة من الأمهات خصوصا في الحالات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا للأب، وأن الأمهات أكثر عطفاً ومدحاً للأبناء من الآباء (الشناوي زيدان، 1995: 109).

كما تشير «انشراح عبدالله» في دراستها للفروق بين طلاب الريف والحضر في إدراك الوالدية إلى كثير من الدراسات التي تؤكد أن هناك علاقة بين الأساليب التربوية التي يتبعها الآباء وبين خصائص الشخصية وبين السواء واللاسواء (انشراح عبدالله، 1991: 97).

أما «رشاد موسى» فيشير إلى أن هناك علاقة موجبة بين كل من الحماية والعقاب البدني والعقاب العاطفي والتوبيخ وبين درجات القلق الظاهر سواء بالنسبة لمعاملة الأب أو الأم وسواء مع الأبناء الذكور والإناث. كما أنه وجد أن هناك علاقة سالبة بين تشجيع الاستقلال الذاتي والمأوى والضبط والتسامح ودرجات القلق عند الأطفال (رشاد موسى، 1988: 243).

أما في الأدبيات الأجنبية فنجد أنه بالنسبة للفرق في إدراك أيهما أقرب إلى المراهقين والمراهقات الآباء أم الأمهات، فقد اتضح في دراسة باترسون وآخرين (Paterson *et al*, 1994) أنه مع زيادة السن ترى المراهقات أن الأمهات أكثر دعماً لهن واقتراباً من الآباء. كما تشير الدراسة إلى أن الأبناء المراهقين الذين ينتمون إلى عائلة ذات عائل واحد (الأب فقط أو الأم فقط)، يكونون أقل طلباً للدعم من آبائهم فضلاً عن كونهم أقل تقرباً وأقل عاطفة حيال آبائهم، مقارنة بأولئك الذين ينتمون إلى عائلة طبيعية (الأب والأم معا). ويبحث المراهقون عموما (ذكورا وإناثا) عن أمهاتهم أكثر مما يبحثون عن آبائهم في الأوضاع والأحوال التي تحتاج دعما. هذا قد يعني أن التواصل يكون مع الأم أسهل، فقد ظهر أن المراهقين ينظرون إلى الوالد على أنه أقل اندماجا عاطفيا معهم وبالتالي ليس لديه الإمكانات التي لدى الأم من

حيث توفير الارتياح للمراهق. كما أثبتت الدراسة أن المراهقين الذكور في حاجة أيضاً إلى شخص كبير آخر غير الأم مثل الأب وبالتالي يتأثرون بالانفصال بين الوالدين أكثر (Paterson, *et al,* 1995).

أما كل من (Noller & Callan, 1990) فقد أشارا إلى أن المراهقات يتحدثن مع أمهاتهن أكثر مما يفعل المراهقون، كما أن الأمهات أكثر تقبلاً لآراء المراهقين والمراهقات من الآباء. لذلك فهذا يؤدي إلى اندماج المراهقين والمراهقات مع الأم أكثر منه مع الأب.

ويشير كل من (Kerns & Stevens, 1996) أنه بينما يعتمد ارتباط المراهق بأمه على حجم التفاعل اليومي ونمطه، فإن ارتباط المراهق بأبيه يعتمد على نمط التفاعل فقط دون حجمه. فالمراهقون الذين هم على علاقة طيبة بوالديهم يشعرون أقل بالوحدة، وكذلك علاقة الولد بالأب أكثر تأثيراً على شخصيته من علاقة البنت بالأم، وعلاقة الوالد بالطفل تؤثر أكثر من علاقة الأم بالطفل على الشخصية الصحية بالنسبة للذكور.

كما تؤكد دراسات كل من ((Hoffman *et al,* 1988) و (Ainswarth, 1989) على أهمية علاقة المراهق بأمه من أجل ثقته بنفسه، بينما تؤكد بحوث أخرى (Lecroy, 1998 و (Cubis *et al,* (1982) على أهمية علاقة المراهق بأبيه أكثر على ثقته بنفسه خصوصا بالنسبة للذكور (Paterson, *et al,* 1995).

وبالنسبة للمراهقين من عائلات منهارة بأثر الطلاق فقد اتضح أن تأثير ذلك على المراهق يختلف حسب جنس الوالد الحاضن وحسب جنس المراهق. ولكن بصورة عامة الأولاد يعانون من نتائج الطلاق أكثر من البنات فهناك عدة مشكلات في التكيف لحالة الطلاق إذا كانت الحضانة للأم. والأطفال الذين يعيشون مع والد من نفس الجنس يتكيفون أفضل. وكذلك الأمهات أقل نجاحا من الآباء في السيطرة على تصرفات أبنائهن (سواء أكان ذلك في بيت مع الوالدين أم مع أحد الوالدين). والمراهقون الذين يعيشون مع أحد الوالدين يلاحظون دفئاً وتجانساً من هذا الوالد أكثر ممن يعيشون منفصلين عن والديهم (Drevets, *et al,* 1996).

أما دراسة (Paschall, *et al,* 1995)، فقد أشارت إلى أن الحياة في بيت منهار (أحد الوالدين مع شخص) يجعل المراهق أكثر عرضة لسلوكيات العنف، بينما الارتباط بالوالدين يحمي المراهق من أن ينحرف ليتصرف بعنف. كذلك اتضح أن الضغط والصراع العائلي كانا عاملين خطرين على التصرف بعنف.

وينظر الذكور إلى أمهاتهم على أنهن أكثر قبولاً لهم وأقل سيطرة عليهم مما تفعل الإناث. كذلك دور الأم المتغير وغياب الأب يؤثران تأثيرين مختلفين على الذكور والإناث من الأبناء. وللخلافات المستمرة بين الوالدين تأثير سلبي على الأطفال يتدخل في تقدم النمو الطبيعي. كما وجد أن الأولاد يستجيبون بسلبية للتغيرات التي تطرأ على الأسرة (المتصدعة) أكثر مما تفعل البنات (Imbimbo, 1995: 747).

فالأولاد الذين يعيشون في بيوت حضانة الأم لا يستفيدون من وجود والد من نفس جنسهم يعيش معهم في البيت وبالتالي يفتقرون إلى القدوة ومن يقوم بنموذج دور الذكر في الأسرة، بينما تحصل البنات على هذه القدوة وهن يرون الأم تقوم بدورين. والأطفال الذين يعيشون مع والد من نفس جنسهم بعد الطلاق يتأقلمون أفضل من ذلك الذي يعيش مع والد من الجنس الآخر. فحتى الذكور الذين يعيشون مع زوج الأم وضعهم أفضل من أولئك الذين يعيشون مع أم تعيش وحدها (Imbimbo, 1995: 755).

ويقول (Wagner, *et al,* 1990) إن العلاقة الدافئة مع الأم تحمي المراهق من رد الفعل السلبي للضغوط (McIntyre, & Dusek 1995: 500) كما يشير كل من (Frey & Rothlisberger, 1996) إلى أن الدعم الاجتماعي الذي يوفره الوالدان له تأثير واق من الأوضاع الخطرة في المجتمع بالإضافة إلى ذلك الدعم الاجتماعي من قبل الأم والأب وعلاقة غير صراعية بين الوالدين ترتبط ارتباطا إيجابيا بالتكيف النفسي للمراهق. فالمراهقون الذين يحصلون على دعم والدي عالٍ يتكيفون أفضل ويعانون أقل من حيث الضغوط والإحباطات من أولئك الذين يحصلون على دعم والدي منخفض. والقبول الوالدي، والتعاطف والدعم تظل قيماً مهمة أو أساسية للتقدم في النمو السوي خلال فترة المراهقة. وبالتالي فالخلافات الوالدية الأسرية ذات علاقة بانعدام التوافق لدى المراهقين، مما يعني أن البيئة الأسرية تؤثر على التكيف وطبيعته (Holahan, *et al,* 1995: 634-644).

وبالنسبة لوفاة أحد الوالدين فيرى (Mednick, *et al,* 1990) أنه حين يكون التصدع الأسري غير متزامن مع الخلاف الوالدي كما يحدث عندما يموت أحد الوالدين لا نلاحظ نتائج سلبية لهذا التصدع، بينما نجد في الأسر الصحيحة

(تعيش معاً) التي قد تعاني من الخلاف الدائم بين الوالدين مما يؤدي غالباً إلى جُنوح الأحداث فيها (Mednick, *et al,* 1990: 202).

وفي مجال مقارنة أثر الأشكال الأسرية المتنوعة على المراهق يشير كل من (Barber & Lyons, 1994) إلى أن الأسر المتزوجة للمرة الثانية أكثر اختلافاً وأقل انسجاماً من الأسر الصحيحة، وفي كليهما نجد أن للخلاف أثراً سلبياً على التجانس واتخاذ القرار بأسلوب ديمقراطي مما يؤثر تأثيراً إيجابياً على تكيف المراهق. والمراهقون في أسر غير أسرهم الأصلية (أبناء الزوج والزوجة من آخر أو أخرى) أكثر إحباطاً وقلقاً وأقل ثقة بأنفسهم من المراهقين في الأسر الصحيحة. والمراهقون الذين يعيشون مع أحد الوالدين غالباً ما يعانون من نقص مادي (دخلهم أقل). وأخيراً يلاحظ كل من Barber & Lyons أن المراهقين الذين يعيشون مع أمهاتهم وحدهم يجدون تساهلاً أكثر وسيطرة أقل، فبعض المراهقين في هذه المنازل يشعرون بثقة أكثر بأنفسهم نتيجة للدور الذي يقومون به حيث يشبه أدوار البالغين في هذه الأسرة مما يعني أنهم ينضجون أسرع.

كما وجد كل من (Clark & Shields, 1997) أن التواصل الجيد داخل الأسرة يرتبط بأشكال غير جادة من الجُنوح وتكون نسبة الجُنوح في هذه الأسر أقل.

تشير جميع هذه الدراسات إلى دور كل من الوالدين والجو الأسري وأثر ذلك على انحراف الأحداث. كما نلاحظ أن دراسة (نبيل متولي، 1993) أشارت إلى أن أبناء الأسر الغنية أكثر عرضة لتعاطي المخدرات بما يتوفر لديهم من مال وفراغ. هذا يجعلنا نتساءل ترى هل أبناء الكويت أكثر عرضة لتعاطي المخدرات بصورة عامة نتيجة لما يتصف به المجتمع ككل من يسر ووفرة مادية وما يترتب على ذلك من جُنوح الأحداث؟

وما نلاحظه من الدراسات السابقة سواء العربية أو الأجنبية أن الأم أكثر قربا من المراهقين والمراهقات في علاقتها معهم وبالتالي أكثر تأثيرا، إلا أن الآباء مهمون جدا لأبنائهم الذكور كي يمثلوا دور القدوة الصالحة لدور الذكر في الحياة.

كما تشير الدراسات إلى أن القلق والانحراف قد ينتج عن علاقات أسرية غير دافئة أو غير حنونة أو غير حميمة وقاسية. وكما سبقت الإشارة وجد أن المراهقين يعتمدون أكثر على علاقاتهم الحميمة مع أمهاتهم في التكيف وحل مشاكلهم والثقة

بأنفسهم إلا أن دراسات أخرى أشارت إلى أهمية الوالد في ذلك. ويعلل ذلك بأن الأمهات أقل قدرة في السيطرة على تصرفات أبنائهن. وفي هذا البحث ستتم محاولة إيجاد أي العلاقتين (الوالد بالحدث أم الوالدة بالحدث) لها دور أكبر على الحدث في الكويت. كما سندرس أثر كل من المستوى التعليمي والحالة الوظيفية للوالدين، وطبيعة الوضع الأسري، وعلاقة كل من الوالدين على جُنوح الأحداث وغيرها من المتغيرات كما ذكر سابقا.

منهج البحث:

بعد دراسة البحوث السابقة قامت الباحثة ببناء استبانة تم توزيعها على أفراد العينة في دور الرعاية الاجتماعية في صيف 1998 ثم تم جمعها في سبتمبر وأكتوبر 1998 وإدخال البيانات في جهاز الحاسب الآلي لكي يتم تحليلها آليا للتوصل إلى إجابات عن أسئلة البحث المطروحة.

تم استخدام المنهج الوصفي والإحصاء الاستدلالي البسيط لمعرفة وتحليل العلاقات بين ستة محاور وبعض الخلفيات الاجتماعية والشخصية لأفراد العينة من حيث أعمارهم ومستواهم التعليمي وأسباب دخولهم دار الرعاية الاجتماعية ومن ناحية علاقة والديهم ببعضها بعضاً ونمط معيشتهم (أيعيش الحدث مع أمه وأبيه؟ أم يعيش مع أمه وحدها؟ أم هناك نمط معيشي آخر؟) والمستوى التعليمي للوالد والمستوى التعليمي للوالدة، والحالة العملية للوالد والحالة العملية للوالدة. وكذلك تمت محاولة معرفة الفروق الإحصائية ذات الدلالة بين هذه المتغيرات في علاقة هؤلاء الأحداث بوالديهم وبطبيعة الحياة العائلية.

عينة الدراسة:

تتألف العينة من 99 حدثاً وهم جميع المقيمين في دور رعاية الأحداث في مؤسسات الرعاية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عام 1998/ 1999 (94) من الذكور و(4) إناث و(1) (لم يذكر النوع). وجدول (2) يوضح وصف العينة من حيث الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، وأسباب دخولهم دور الرعاية، وعلاقة الوالدين ببعضهما، والنمط المعيشي لأفراد العينة.

جدول (2)

وصف العينة من حيث العمر، والمستوى التعليمي، وأسباب دخولهم دور الرعاية، وعلاقة الوالدين ببعضهما والنمط المعيشي لأفراد العينة

المتغيرات	تصنيفات العينة	العدد	النسبة المئوية
الجنس	– ذكور	94	95,9
	– إناث	4	4,1
	– لم يذكر النوع	1	
العمر	– أقل من 15	12	12,1
	– من 16 إلى 18	76	76,8
	– أكثر من 18	11	11,1
المستوى التعليمي	– المتوسط وأقل	54	54,5
	– الثانوي وأكثر	45	45,5
أسباب دخولهم دور الرعاية	– العنف(*)	18	18,2
	– السرقة	45	45,45
	– هتك عرض	18	18,2
	–أسباب أخرى(**)	18	18,2
علاقة الوالدين كل منهما بالآخر	– الأم والأب يعيشان معا.	63	63,6
	– الأم والأب مطلقان.	14	14,1
	– أحد الوالدين أو كلاهما متوفى.	16	16,3
	– أشكال عائلية أخرى(***).	6	6,1
نمط المعيشة	– يعيش مع أبيه وأمه.	65	65,7
	– يعيش مع أمه وحدها.	20	20,2
	– حالات أخرى(****).	14	14,1

* وينضوي تحت هذا السبب (اعتداء على الغير وممتلكاته، والقتل، وحيازة أو تعاطي المخدرات).

** بعد إجراء التحليل الكيفي على هذا البند اتضح أنه ينضوي على ما يلي: –4 مروق على السلطة، 1فشل دراسي، 1 تدخين، 3 رفقاء سوء، 1 فعل فاضح في طريق عام، 2 مشاجرة، 1 هروب من المنزل والمدرسة، 1 إهانة موظف، 1 حيازة سلاح، 7 مشكلات عائلية، 1 حرق، 2 عدم وجود عائل مؤتمن عليه، 1 مشاجرات عائلية، 1 مظلوم، 1 حرق سيارة، 1 قيادة سيارة بدون رخصة. هذا ويجب التنويه بأن بعض الأحداث لديهم أكثر من سبب واحد من هذه الأسباب.

*** وينضوي هذا المتغير على تعدد الزوجات، وزواج الأم من آخر.

**** وينضوي على الحالات التالية: مع الأم وزوجها، مع الأب فقط، مع الأب وزوجته، مع أحد الأقارب أو الأصدقاء.

على الرغم من أن الفئة العمرية (أكبر من 18 لا تمثل فئة الأحداث لكننا نلاحظ وجود عدد منهم في دور رعاية الأحداث وعلى هذا تم حسابهم واعتبارهم جزءاً من الأحداث في هذه الدراسة (انظر جدول 2).

كذلك كان هناك بعض الأحداث الذين مستواهم التعليمي معاهد تطبيقية، وجامعة ولكن لقلة عددهم (5) تقرر دمجهم تحت فئة الثانوي أو ما يعادله أو أعلى من الثانوي (انظر الاستبيان).

عند جمع معلومات عن علاقة الأب بالأم اتضح قلة الأفراد الذين توفي والدهم فقط (13) أو توفيت والدتهم (2) أو أن الأب والأم متوفيان (1) لذلك دمجت هذه الثلاث متغيرات في واحد وهو «أحد الوالدين أو كليهما متوفيان».

كذلك عند الحديث عن عمل الأب بالرغم من أنه جمعت معلومات تخص الثلاثة متغيرات: يعمل، لا يعمل، متقاعد، إلا أنه لصغر عدد الآباء الذين لا يعملون (13) تم دمجهم مع المتقاعدين. أما بالنسبة لعمل الأم فقد كانت الأعداد يمكن التعامل معها إحصائياً لذلك أبقيت. كذلك يلاحظ أنه بالنسبة للأم قد لا تعمل ويكون الأمر طبيعياً، أما بالنسبة للأب فإنه ليس من الطبيعي ألا يكون قد عمل لذلك أدمج الآباء الذين لا يعملون مع المتقاعدين في فئة واحدة.

أداة البحث:

تتكون الأداة من 68 بنداء 55 بندا منها تبحث في طبيعة العلاقة بين الحدث وكل من والديه وعلاقة الوالدين ببعضهما والبيئة الأسرية وتتوزع هذه البنود على سبعة محاور كما يلي:

محور رقم (1) ويتكون من 21 بنداً ويقيس طبيعة علاقة الحدث بوالده.

وأرقام هذه البنود هي: 12، 13، 14، 15، 16، 17، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 36، 37.

محور رقم (2) ويتكون من 22 بندا تقيس طبيعة علاقة الحدث بوالدته.

وأرقام هذه البنود هي: 39، 42، 43، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65.

محور رقم (3) ويتكون من بند واحد هو بند رقم (33) أشعر بأنني أقرب إلى أبي مني إلى أمي.

محور رقم (4) وهو أيضاً عبارة عن بند واحد وهو بند رقم (40) أشعر بأنني أقرب إلى أمي مني إلى أبي.

محور رقم (5) ويتكون من 6 بنود تقيس علاقة الوالدين معاً.

وأرقام هذه البنود هي: 34، 35، 41، 44، 45، 66.

محور رقم (6) ويتكون من 4 بنود تقيس البيئة الأسرية.

وأرقام هذه البنود هي: 18، 19، 38، 53.

محور رقم (7) ويتكون من جميع بنود الاستبانة لتقيس دور كل من الوالدين في جُنوح الأحداث.

وكما قلنا تتكون الأداة من 68 بنداً ثلاثة عشر بنداً تمثل البيانات الشخصية والخلفية الأسرية للحدث ومعلومات تخص والديه على الأخص، و55 بنداً منها تبحث في طبيعة العلاقة بين الحدث ووالديه وما شابه ذلك. بالنسبة للبنود التي توفر معلومات عن البيانات الشخصية كان هناك بند يتعرف جنس الحدث. ولكن لأن عدد الإناث ضئيل جداً (4) إناث فقط لم يتم تحليل البنود حسب الجنس وتم إلغاء الجنس كمتغير.

وقد تم اعتماد الوزن الثلاثي لبنود عبارات الاستبانة: ينطبق، لا ينطبق، إلى حد ما. وقد تم إعطاء قيمة 3 لينطبق وقيمة 2 إلى حد ما وقيمة 1 لا ينطبق. وتمت إعادة ترميز البنود السلبية عكس ذلك، وأُدخلت البيانات إلى الكمبيوتر بهذه الصورة، وتم التحليل الإحصائي وفق ما تم شرحه أعلاه.

صدق الأداة:

تم عرض الأداة على خمسة من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين لتحكيمها، وقد طلب بعضهم إجراء بعض التعديلات على عدد من البنود وإلغاء بعض البنود. وتم التعديل حسب ما اقترحوا وأعيد عرضها عليهم ووافقوا عليها.

ثبات الأداة:

(1) معامل ارتباط ألفا كرونباخ لمحور رقم (1) = 88, ولمحور رقم (2) = 81, ولمحور رقم (5) = 89, ولمحور رقم (6) = 57, ولمحور رقم (7) = 0,92 مما يعني أن جميع معاملات الثبات مرتفعة عدا معامل ثبات المحور (6) ولم يتم حساب ثبات كل من المحورين (3، 4) لكون كل منهما يتكون من بند واحد.

وقد حاولت الدراسة إيجاد العلاقات التالية بين المتغيرات التالية:

علاقة المراهق بوالده، علاقة المراهق بوالدته، هل المراهق أقرب لأبيه منه لأمه؟ هل المراهق أقرب لأمه منه لأبيه؟ علاقة والدي المراهق كل منهما بالآخر، وطبيعة البيت، ودور كل من الوالدين في جُنوح الأحداث. وعلاقة هذه العوامل

بالمتغيرات التالية: عمر المراهق، المستوى التعليمي للمراهق، سبب دخول المراهق دار الرعاية، طبيعة علاقة الوالدين ببعضهما، مع من يعيش الحدث؟ عمر الأب، عمر الأم، مستوى تعليم الأب، مستوى تعليم الأم، الحالة الوظيفية للأب، والحالة الوظيفية للأم.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

1 – تم استخدام تحليل التباين الأحادي One Way Analysis of Variance (Anova) وذلك لتعرُّف دور علاقة الحدث بوالديه على المتغيرات التالية:

عمر الحدث، أسباب دخول الحدث لدار الرعاية، علاقة الوالدين معاً، ومع من يعيش الحدث، عمر الأب، مستوى تعليم الأب، ومستوى تعليم الأم، الحالة الوظيفية للأم. كما تم استخراج قيم (دنكن) لمعرفة أي الحالات ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) وأقل.

2 – كذلك تم استخدام اختبار (ت) t-test لتعرف دلالة الفروق في علاقة الحدث بوالديه على المتغيرات التالية: مستوى تعليم الحدث، عمر الأم، الحالة الوظيفية للأب.

مناقشة النتائج

فئات الأعمار الثلاث للأحداث وعلاقة ذلك بدور كل من الوالدين في جُنوح الأحداث:

بفحص الفروق بين المتوسطات بطريقة (دنكن) في محور رقم (1) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات عمر الحدث عند مستوى 0,05 في علاقة الحدث بالأب لفئتي العمر (أقل من 15) و(من 16 إلى 18) حيث كان متوسط مربعات المجموعات (0,71) (بدرجة حرية = 2)، ومتوسط مربعات الخطأ (0,196) ودرجة حرية الخطأ (68) والقيمة الفائية (3,62) ومستوى دلالة (0,03) وحيث يرتفع المتوسط عند العمر (من 16 إلى 18) أعلى من متوسط فئة العمر (أقل من 15). وهذا يعني أن علاقة الحدث بالوالد في فئة العمر (أقل من 15) علاقة أضعف من الفئات الأخرى لها دور أكبر في جُنوح الأحداث. أما في فئة العمر (من 16 إلى 18) فعلاقتهم بالوالد أفضل. وربما كان ذلك بسبب فرق العمر، كما قد يكون ذلك بسبب أن الصغار أقرب إلى الأم منهم إلى الأب.

وبالتالي فإن فئة عمر أقل من 15 سنة أكثر عرضة للجُنوح، مما يعني أن العمر الأصغر أكثر عرضة للجُنوح من العمر الأكبر، وربما كان ذلك بسبب المرحلة

العمرية الصعبة حيث يكون الحدث ما يزال قريباً من مرحلة الطفولة والمتغيرات التي تحدث له بيولوجيا وعقليا ونفسيا جديدة عليه وقد تؤثر في كيفية ردود فعله للمثيرات حوله ويكون أكثر حساسية من الحدث الكبير.

جدول (3)

القيم التائية والمتوسطات حسب المستوى التعليمي للحدث

رقم المحور	المحور	المرحلة المتوسطة			الثانوي وأخرى			قيمة ت	الدلالة
		ن	م	ع	ن	م	ع		
1	علاقة الحدث بوالده	39	2,225	0,460	32	2,388	0,449	1,51	غير دالة
2	علاقة الحدث بوالدته	41	2,379	0,356	36	2,437	0,369	0,7	غير دالة
3	الحدث أقرب للأب منه للأم	47	1,553	0,855	42	1,786	0,925	1,23	غير دالة
4	الحدث أقرب للأم منه للأب	52	2,269	0,866	44	1,886	0,895	2,13	0,05
5	علاقة الوالدين ببعضهم	43	2,364	0,551	38	2,531	0,415	1,52	غير دالة
6	طبيعة البيت	45	2,483	0,487	43	2,622	0,501	1,32	غير دالة
7	دور كل من الوالدين في الجُنوح	29	2,33	0,362	26	2,541	0,267	2,43	0,05

من ملاحظة جدول (3) يتضح ما يلي:

أ – بفحص الفروق بين متوسطات القيم التائية في محور رقم (4) (الحدث أقرب للأم منه للأب) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئتي التعليم للحدث عند مستوى (0,05) في استجابات الأحداث، حيث يكون متوسط استجابات الأحداث في المستوى التعليمي المتوسط أعلى من متوسط استجابات الأحداث في المستوى التعليمي الثانوي مما يعني أن الأحداث في المستوى المتوسط يشعرون أنهم أقرب إلى أمهاتهم منهم لآبائهم. وهذا لصغر سنهم حيث إن طلبة المتوسط أقرب إلى سن الطفولة. كما أن هذا يتطابق مع الدراسات السابقة إذ اتضح أن المراهقين أقرب للأم. كذلك نلاحظ أن الأم الكويتية على وجه الخصوص أقرب وألصق بأبنائها (الذكور والإناث) من الأب إذ تقوم بعمل كل شيء لهم خصوصاً عندما يكونون في بداية مراهقتهم حيث إن ذلك يتبع ما كانت تقوم به وهم صغار.

ب – هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين فئتي تعليم الحدث عند مستوى 0,05 في محور رقم (7) (دور كل من الوالدين في الجُناح) (الاستبانة بصورة عامة) في

استجابات الأحداث حسب المرحلة الدراسية حيث يكون متوسط استجابات الأحداث في مرحلة الثانوي أعلى من متوسط استجابات الأحداث في المرحلة المتوسطة وهذا يعني أن الأحداث بصورة عامة عرضة للجُنوح في المرحلة الثانوية بسبب علاقاتهم بوالديهم أكثر من الأحداث في المرحلة المتوسطة.

أسباب دخول الحدث دور الرعاية وعلاقة ذلك بدور كل من الوالدين في جُناح الأحداث:

عند فحص مستويات الدلالة الخاصة بهذا المتغير يتضح أنه لا توجد أية فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05)، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة بين أسباب دخول الحدث لدور الرعاية الاجتماعية وطبيعة علاقة الحدث بأي من الوالدين أو طبيعة المنزل... إلخ.

جدول (4)
نتائج التباين الأحادي بين فئات العلاقة بين الوالدين وعلاقته بدور كل من الوالدين في جُنوح الأحداث

رقم المحور	المحور	متوسط مربعات المجموعات (د.ح=3)	متوسط مربعات الخطأ	درجة حرية الخطأ	ف	مستوى الدلالة
1	علاقة الحدث بالأب	0,622	0,193	67	3,224	0,03
2	علاقة الحدث بالأم	0,431	0,118	73	3,655	0,016
3	الحدث أقرب للأب منه للأم	1,647	0,764	85	2,155	غير دالة
4	الحدث أقرب للأم منه للأب	0,639	0,807	92	0,792	غير دالة
5	علاقة الأب بالأم	0,927	0,219	77	4,227	0,008
6	طبيعة البيت	0,741	0,228	84	3,247	0,026
7	دور كل من الوالدين في جُنوح الأحداث	0,235	0,105	51	2,238	غير دالة

من ملاحظة جدول (4) يتضح ما يلي:

أ – بفحص الفروق بين المتوسطات بطريقة (دنكن) في محور رقم (1) (علاقة الحدث بالأب) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات العلاقة بين الوالدين

عند مستوى (0,05) حيث يرتفع المتوسط عند فئة الأحداث الذين يعيش والداهم معاً أعلى من متوسط فئة الأحداث الذين يعيشون في أشكال عائلية أخرى (مثل تعدد زوجات أو زواج الأم من آخر). وكذلك أعلى من متوسط فئة الأحداث الذين والداهم مطلقان مما يشير إلى أن هؤلاء الأحداث الذين يعيش والداهم معاً علاقتهم مع والدهم أقوى من الذين علاقة والديهم (تعدد زوجات أو زواج الأم من آخر) أو الأم والأب مطلقان مما يشير إلى أن الحدث قد يتعرض للجُنوح بسبب طبيعة علاقة الأب بالأم غير المستقرة وذلك في علاقة الحدث بوالده.

ب – هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات بطريقة (دنكن) في محور (2) (علاقة الحدث بالأم) بين فئات علاقة الوالدين عند مستوى (0,05) حيث يرتفع المتوسط عند فئة الأحداث الذين يعيش والداهم معاً أعلى من متوسط الأحداث في حالة وفاة أحد الوالدين أو كليهما. وهذا يشير إلى أنه في علاقة الحدث بأمه يكون الأحداث الذين يعيش والداهم معاً أقوى من الأحداث الذين أحد والديهم أو كلاهما متوفيان.

ج – وهناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات بطريقة (دنكن) في محور (5) (علاقة الأب بالأم) بين فئات علاقة الوالدين ببعضهما عند مستوى (0,05) حيث يتضح أن متوسط فئة الأحداث الذين يعيشون مع (والدين يعيشان معا) أعلى من متوسط الأحداث الذين طلق والداهم، مما يؤكد النتيجتين السابقتين عن علاقة الحدث بوالديه.

د – وهناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات بطريقة (دنكن) في محور (6) (طبيعة البيت) بين فئات علاقة الوالدين عند مستوى (0,05) حيث يتضح أن متوسط فئة الأحداث الذين يعيشون مع والدين معاً أعلى من متوسط فئة الأحداث الذين طلق والداهم مما يؤكد النتائج السابقة أكثر عن علاقة الحدث بأبيه وبأمه وعلاقة الوالدين معاً مما ينعكس على طبيعة البيت.

جدول (5)

التباين الأحادي بين فئات مع من يعيش الحدث وعلاقته بدور كل من الوالدين في جُنوح الأحداث

رقم المحور	المحور	متوسط مربعات المجموعات (د.ح=3)	متوسط مربعات الخطا	درجة حرية الخطا	ف	مستوى الدلالة
1	علاقة الحدث بالأب	1,105	0,185	68	5,98	0,004
2	علاقة الحدث بالأم	0,62	0,117	74	5,29	0,007
3	الحدث أقرب للأب منه للأم	0,334	0,805	86	0,415	غير دالة
4	الحدث أقرب للأم منه للأب	1,25	0,792	93	1,579	غير دالة
5	علاقة الأب بالأم	1,501	0,214	78	7,02	0,002
6	طبيعة البيت	0,82	0,232	85	3,528	0,034
7	دور كل من الوالدين في جُنوح الأحداث	0,715	0,089	52	8,04	0,001

ومن ملاحظة جدول (5) يتضح ما يلي:

أ – بفحص الفروق بين المتوسطات بطريقة (دنكن) في محور رقم (1) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) في علاقة الحدث بأبيه بين فئات مع من يعيش الحدث؟ حيث يرتفع المتوسط عند فئة الأحداث الذين يعيشون أنواعاً أخر من المعيشة مثل (مع الأم وزوجها، مع الأب فقط، مع الأب وزوجته، مع أحد الأقارب أو الأصدقاء) أقل من متوسط فئة الأحداث الذين يعيشون مع الوالدين مما يعني أن الحدث الذي يعيش مع والديه أقل عرضة للجُنوح وكذلك علاقته مع والده قوية. وتعتبر هذه نتيجة طبيعية فالرعاية والتفهم ثنائي الأطراف من الأب والأم يكونان أكثر أثراً من الرعاية والتفهم اللذين يتلقاهما الحدث من أحد أقربائه أو أحد والديه المرتبطين بأناس آخرين.

ب – بفحص الفروق بين المتوسطات بطريقة (دنكن) في محور رقم (2) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) في علاقة الحدث بأمه بين فئات مع من يعيش الحدث؟ حيث يرتفع المتوسط لفروق المتوسطات عند الذين

يعيشون مع أمهم وحدها أعلى من متوسط الأحداث الذين يعيشون وفق حالات أخرى مثل (مع الأم وزوجها، مع الأب فقط، مع الأب وزوجته، مع أحد الأقارب أو الأصدقاء) مما يعني أن علاقة الحدث بأمه عندما يعيش معها وحدها أفضل من علاقته مع أمه عندما يعيش مع أمه وأبيه. ويمكن أن نعزو ذلك إلى أن الأم هي مصدر الحنان والعطف، حيث دلت نتائج الدراسات السابقة (Wagner, 1990)، أن تأثير الأم أقوى من تأثير الأب في كثير من الحالات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المرأة العربية بصفة عامة والكويتية بصفة خاصة أكثر التصاقاً بأبنائها وأكثر قابلية للتضحية حتى براحتها الشخصية في سبيل راحة أبنائها من الأب العربي بصفة عامة والكويتي بصفة خاصة. وقد يرجع ذلك إلى سهولة زواج الأب مرة أخرى أو جمعه لأكثر من زوجة، أما المرأة المطلقة فإنها تعاني في المجتمعات العربية وهذا راجع للعادات والتقاليد.

ج – وبفحص الفروق بين المتوسطات بطريقة (دنكن) في محور رقم (5) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) في علاقة الوالدين ببعضهما بعضاً لفئات مع من يعيش الحدث حيث المتوسط لفئة الأحداث الذين يعيشون مع أمهم وأبيهم أعلى من متوسط أولئك الذين يعيشون مع أمهاتهم وحدهن. مما يشير إلى أن من يعيش مع أمه وحدها تكون علاقة والديهم معاً سيئة أسوأ من أولئك الأحداث الذين يعيشون مع والديهم وهذا شيء طبيعي. وهذه النتيجة تؤكد النتائج السابقة والتي تم ذكرها في الجدول (5).

د – وبفحص الفروق بين المتوسطات بطريقة (دنكن) في محور رقم (6) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) في طبيعة البيت لفئات مع من يعيش الحدث حيث يرتفع المتوسط عند فئة الأحداث الذين يعيشون مع والديهم أعلى من متوسط فئة الأحداث الذين يعيشون وفق حالات أخر (مثل مع الأم وزوجها، مع الأب فقط، مع الأب وزوجته، مع أحد الأقارب أو الأصدقاء) مما يشير إلى أن طبيعة البيت لأولئك الذين يعيشون مع والديهم تكون أفضل، وتعتبر هذه النتيجة طبيعية. فالبيت الذي يسوده التفاهم والحب والاحترام يساعد على التنشئة السوية للأبناء، ويلاحظ أن هذه النتيجة متطابقة مع النتيجة السابقة في جدول (5).

هـ - وبفحص الفروق بين المتوسطات بطريقة (دنكن) في محور رقم (7) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) في دور كل من الوالدين في جُنوح الأحداث (الدرجة الكلية) بين فئات مع من يعيش الحدث. حيث يرتفع المتوسط لدى فئة الأحداث الذين يعيشون مع أمهم وأبيهم أعلى من متوسط الأحداث الذين يعيشون مع أمهاتهم وحدهن مما يشير إلى أن هؤلاء الذين يعيشون مع الأم وحدها أكثر عرضة للانحراف. ويرجع ذلك إلى افتقاد دور السلطة التي يمثلها الأب، حيث بغيابه يفتقد الحدث دوراً مهماً وقدوة ضرورية لمن يمثل دور السلطة الأبوية الرقابية والإرشادية وكل هذه تعتبر أدواراً إيجابية يقوم بها الأب ليقود ابنه إلى الحياة السوية وبدونها قد يتعرض الطفل إلى الانحراف.

فئات العمر الثلاث للآباء وعلاقة ذلك بدور كل من الوالدين في جُنوح الأحداث:

بفحص الفروق بين المتوسطات بطريقة (دنكن) في محور رقم (7) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) في دور كل من الوالدين بجُنوح الأحداث لفئات عمر الأب حيث كان متوسط مربعات المجموعات (0,378) (بدرجة حرية = 2) ومتوسط مربعات الخطأ (0,099) ودرجة حرية الخطأ (52) والقيمة الفائية (3,813) ومستوى الدلالة (0,029) وحيث يرتفع المتوسط لدى فئة الأحداث الذين عمر والدهم (41: 50 سنة) أعلى من ذوي الوالد (أكثر من 50 سنة) وكذلك ذوي الوالد من عمر (أقل من 40 سنة) أعلى من متوسط استجابات الأحداث ذوي الوالد الذي عمره أكثر من 50 سنة مما يشير إلى أن أبناء الآباء ذوي العمر الأقل أفضل حالاً من ذوي العمر الأكبر. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الآباء الأصغر عمراً أكثر تفهماً للأبناء وأكثر التصاقاً بهم من الآباء كبيري السن. فالآباء كبيرو السن يفضلون الهدوء وعدم الخروج لقضاء حوائج أبنائهم، ويبتعدون عن الحركة والضجيج الذي قد يسببه الأبناء. كما أن الفجوة العمرية بين الاثنين قد لا تسمح بالتحاور بينهما.

فئتا عمر الأم وعلاقة ذلك بدور كل من الوالدين في جُنوح الأحداث:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات العينة حسب عمر الأم في جميع محاور الاستبانة. وربما كان ذلك بسبب أن الأم لا تتغير عاطفتها تجاه أبنائها وعطائها مهما كانت سني عمرها.

فئات تعليم الأب الأربع وعلاقته بدور كل من الوالدين في جُنوح الأحداث:

بفحص الفروق بين المتوسط بطريقة (دنكن) في محور رقم (3) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) في (الحدث أقرب للأب منه للأم) لفئتي تعليم الأب (تعليم ابتدائي) و(يقرأ ويكتب) حيث كان متوسط مربعات المجموعات (2,78) (بدرجة حرية = 4) ومتوسط مربعات الخطأ (0,7) ودرجة حرية الخطأ (84) والقيمة الفائية (3,967) ومستوى الدلالة (0,005) وحيث يرتفع المتوسط بطريقة دنكن عند فئة التعليم الابتدائي أعلى من متوسط فئة يقرأ ويكتب، وكذلك متوسط فئة تعليم ابتدائي أعلى من متوسط فئة تعليم متوسط. وأيضاً متوسط فئة الأمي أعلى من متوسط فئة يقرأ ويكتب وكذلك أعلى من متوسط فئة تعليم متوسط مما يشير إلى أن علاقة الحدث بالأب الذي تعليمه ابتدائي أقوى من علاقة الحدث بالأب الذي تعليمه من فئتي يقرأ ويكتب وتعليم متوسط، وكذلك في حالة فئة الأميّ علاقة الحدث به أقوى من علاقته بهاتين الفئتين. وقد يرجع ذلك إلى أن الأب الأميّ يريد مستقبلاً أفضل لأبنائه من الأب الذي نال حظا من التعليم وبذلك يعوض أبناءه من حيث التقرب إليهم وأن يوفر لهم فرصاً أفضل من تلك التي توافرت له. وعلى أي حال يتضح ان المستوى التعليمي لوالدي الأحداث المنحرفين هنا منخفض حيث أعلى مستوى هو المستوى المتوسط وحتى المستوى المتوسط لا يعتبر مستوى تعليمياً عالياً. وهنا تجب الإشارة إلى موضوع مهم وهو أن بعض الأحداث يمثلون نوعاً من التهديد لآبائهم لأنهم أعلى تعليماً منهم وربما كان ذلك هو السبب في أن الوالد ذا التعليم المتوسط ليس على علاقة طيبة مع ابنه الحدث.

فئات تعليم الأم الأربع وعلاقته بدور كل من الوالدين في جُنوح الأحداث:

يتضح أن القيم الفائية غير دالة جميعا، مما يوضح أن مستوى تعليم الأم لا يؤثر على علاقة الحدث بأمه ولا على سلامة الأحداث من الانحراف بعامة بينما نجد أن تعليم الأب إذا كان أمياً وإذا كان ابتدائياً فهو أفضل للحدث وهذا شيء غريب إلا أنه يشير إلى أن أهمية الأم لا ترتبط بمستوى تعليمها.

جدول (6)
الفروق في القيم التائية في دور كل من الوالدين في جُنوح الأحداث حسب عمل الأب أو عدم عمله

رقم المحور	المحور	الأب يعمل			الأب لا يعمل			قيمة ت	مستوى الدلالة
		ن	م	ع	ن	م	ع		
1	علاقة الحدث بالأب	39	2,425	0,436	32	2,144	0,446	2,67	غير دالة
2	علاقة الحدث بالأم	38	2,504	0,322	39	2,311	0,376	2,41	0,018
3	الحدث أقرب للأب منه للأم	47	1,76	0,914	42	1,548	0,861	1,16	غير دالة
4	الحدث أقرب للأم منه للأب	48	2,000	0,899	48	2,188	0,891	1,03–	غير دالة
5	العلاقة بين الأب والأم	42	2,54	0,370	39	2,338	0,590	1,83	غير دالة
6	طبيعة البيت	47	2,612	0,448	41	2,482	0,543	1,23	غير دالة
7	دور كل من الوالدين في جُنوح الأحداث	30	2,549	0,295	25	2,286	0,328	3,13	0,003

ويتضح من ملاحظة جدول (6) ما يلي:

أ – بفحص الفروق بين متوسطات القيم التائية في محوررقم (2) في (علاقة الحدث بأمه) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئتي عمل الأب عند مستوى (0,05) بين استجابات الأحداث حيث يكون متوسط الأحداث ذوي آباء يعملون أعلى من متوسط الأحداث ذوي الآباء الذين لا يعملون مما يعني أن الطفل الذي يعمل أبوه تكون علاقة أبوه بأمه طيبة وبالتالي أقل عرضة للجنوح. وقد يرجع ذلك إلى أن علاقة الأم بالأب الذي يعمل ويكسب قوت أولاده أفضل من علاقتها بالأب العاطل مما يؤثر على المناخ الأسري برمته.

ب – بفحص الفروق بين متوسطات القيم التائية في محور رقم (7) (الدرجة الكلية) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) بين الأحداث حسب فئات عمل أبيهم حيث يتعرض للجُنوح أكثر أبناء الآباء الذين لا يعملون. وهذا ليس بغريب حيث إن هناك شيئاً خطأ في الأسرة وربما أدى ذلك بصورة عامة إلى عدم استقرار الأسرة وجوها، وينعكس ذلك على الحدث حتى في علاقته بأمه كما رأينا في محور 2 في جدول (6).

وقد يرجع ذلك إلى الحالة النفسية والاقتصادية التي يعاني منها الأب العاطل عن العمل فينعكس سلباً على المناخ الأسري. فالأب الذي يشعر بالرضا الوظيفي والإشباع من الناحية الاقتصادية واحترام الذات وتقديرها نتيجة لعمله وإحساسه بأنه المسؤول عن أسرته وتوفير مستلزماتها، يختلف عن الأب العاطل عن العمل الذي سيشعر بالإحباط وانعدام الرضا وعدم تحقيق الذات.

فئات عمل الأم الثلاث وعلاقته بدور كل من الوالدين في جُنوح الأحداث:

يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) في القيم الفائية.

عند مقارنة نتائج متغير فئتي عمل الأب بفئات عمل الأم يتضح أنه بينما عمل الأب عامل مؤثر في سلامة الحدث والعائلة نجد أن عمل الأم لا يؤثر . كما لاحظنا أيضا عدم أهمية تعليم الأم في سلامة الحدث. وهاتان النتيجتان لهما مضامين اجتماعية وأسرية بالغة الأهمية من حيث دور الأم ودور المرأة المتغير كما أن لهذه النتائج دلائل اجتماعية بالغة الأهمية عما تقوم به المرأة في هذا المجتمع أساساً سواء أكانت متعلمة أم غير متعلمة وسواء أكانت عاملة أم غير عاملة.

مناقشة عامة:

من مناقشة الجداول والنتائج السابقة توصلنا إلى ما يلي:

1 – بينما لاحظنا أن المراهق الصغير أكثر عرضة للانحراف من المراهق الكبير، لاحظنا أن أحداث المرحلة الثانوية أكثر عرضة للانحراف من أحداث المرحلة المتوسطة.

2 – لاحظنا أن لعلاقة الوالدين مع بعضهما بعضاً ارتباطاً بجنوح الحدث أو عدم جنوحه حيث يكون أبناء الأسر التي يعيش فيها الوالدان معاً في علاقة طيبة أقل عرضة للانحراف.

3 – كذلك لاحظنا وجود ارتباط بين عمر الأب وجنوح الحدث حيث يميل الحدث إلى الجنوح كلما كان والده أكبر سناً. ولكننا لم نلاحظ أي علاقة بين جنوح الحدث وعمر الأم.

4 – كما لاحظنا أن للأب الأميّ تأثيراً إيجابياً على الحدث أكثر من الأب المتعلم تعليما بسيطا. وكما ظهر في النتيجة السابقة لم نلاحظ أية علاقة بين جنوح الحدث ومستوى تعليم الأم.

5 – كما لاحظنا أن لعمل الأب تأثيراً إيجابياً على الحدث، في حين لا يوجد لعمل الأم أي تأثير على الحدث.

وهذه النتائج تتفق مع الدراسات السابقة التي أكدت أهمية دور الأم في حماية الحدث من الانحراف، وبأن دور الأب أحياناً يكون مهما في حماية الحدث من الانحراف.

التوصيات:

1 – ضرورة الاهتمام بالأسر المتصدعة من أجل حماية الأحداث من الانحراف حيث اتضح أن هناك علاقة وثيقة بين انحراف الحدث وطبيعة العلاقة القائمة بين والديه.

2 – ضرورة الاهتمام بمع من يعيش الحدث؟ حيث تشير النتائج إلى أن الأحداث الذين يعيشون في أشكال عائلية أخرى غير مع الأم والأب أكثر عرضة للانحراف.

3 – تشجيع الآباء على الاستمرار في العمل أطول مدة ممكنة حيث تشير النتائج إلى أن لعمل الأب تأثيراً إيجابياً على الحدث.

4 – إجراء دراسات تتناول المستوى التعليمي لكل من الأب والأم لمعرفة لم لا يكون هناك أهمية للمستوى التعليمي للوالدين على حماية الحدث من الانحراف؟

المصادر

إبراهيم الشرقاوي (1991). **المخدرات آفة العصر**. الكويت: مطابع الخط.

أحمد البستان (1999). جهود الإدارة المدرسية في معالجة بعض آثار عدوان النظام العراقي على مظاهر السلوك لتلاميذ المرحلة الابتدائية بدولة الكويت. **المجلة التربوية**، 50، مج: 13، شتاء: 47–101.

إدارة الخدمات الاجتماعية والنفسية (1994). **مظاهر السلوك العدواني لطلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية**. الكويت: وزارة التربية.

إدارة الخدمات الاجتماعية والنفسية (1994). **تقرير إدارة الخدمات الاجتماعية والنفسية في عام 1993، 1994**. دولة الكويت: وزارة التربية.

إدارة الخدمات الاجتماعية والنفسية (1994). **تقرير إدارة الخدمات الاجتماعية والنفسية في عام 1994، 1995**. دولة الكويت: وزارة التربية.

انشراح عبدالله (1991). الفروق بين طلاب الريف والحضر في إدراك المعاملة الوالدية وعلاقة ذلك ببعض خصائص الشخصية. **علم النفس**، 17، السنة الخامسة: 94–108.

الشناوي زيدان (1995). إدراك الطالب للقبول/ الرفض الوالدي وعلاقته بدافعية الإنجاز لدى طلاب كلية المعلمين بالجوف. **المجلة التربوية** (الكويت)، 37، مج 10، خريف: 103-125.

جاسم الكندري (1993). الآثار النفسية والاجتماعية للغزو العراقي على طلبة المرحلة المتوسطة بدولة الكويت. **التربية والتنمية**، عدد خاص عن دولة الكويت، السنة الثانية مايو: 11-56.

راشد سهل (1993). دراسة حول الآثار النفسية والاجتماعية التي خلفها العدوان العراقي على أطفال الكويت. **المجلة التربوية**، الكويت: 26، مج: 8 شتاء: 47-87.

رشاد موسى (1988). إدراك المراهقين الصغار للممارسات الوالدية وعلاقته بالقلق الظاهر في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية. **دراسات تربوية**، جمهورية مصر العربية: 10-14: 215-265.

زين العابدين درويش (1992). أثر العدوان العراقي في الحالة النفسية للشباب الكويتي: دراسة ميدانية على عينات من الطلاب الكويتيين المقيمين بمصر في ظروف العدوان. **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، (الكويت)، 39 السنة العاشرة: 238-258.

عبدالمحسن حمادة (1993). دراسة تقويمية للأساليب والإجراءات التربوية المتبعة في دوررعاية الأحداث الجانحين في المجتمع الكويتي من وجهة نظر العاملين فيها. **التربية والتنمية**، عدد خاص عن دولة الكويت، السنة الثانية، مايو: 89-158.

عبدالمحسن حمادة (1994). آراء الأحداث الجانحين في الرعاية والأساليب والإجراءات التربوية المتبعة في دور رعاية الأحداث التي يقيمون فيها: دراسة ميدانية استطلاعية عن مؤسسات رعاية الأحداث في المجتمع الكويتي. **مجلة كلية التربية** (التربية وعلم النفس) جامعة عين شمس، 18، جزء (3): 257-308.

عزت إسماعيل (1984). **جنوح الأحداث**. الكويت: وكالة المطبوعات.

عدنان الدوري (1984). **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**. الكويت: ذات السلاسل.

عدنان الدوري (1985). **الانحراف الاجتماعي: دراسة في النظريات والمشكلات**. الكويت: ذات السلاسل.

عدنان الدوسري (1985). **جُناح الأحداث**. الكويت: ذات السلاسل.

فؤاد بسيوني (1988). **ظاهرة انتشار إدمان المخدرات**. مصر: دار المعرفة الجامعية.

اللجنة التحضيرية للدفاع الاجتماعي (1973). **مجلس التخطيط** «دراسة ظاهرة جُناح الأحداث في دولة الكويت»، الكويت.

مجدي حبيب (1995). أساليب المعاملة الوالدية وحجم الأسرة كمحددات مبكرة لتطرف الأبناء في استجاباتهم. **مجلة علم النفس** (مجلة فصلية تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب): 33، السنة التاسعة: 98-128.

مجلس التخطيط بدولة الكويت (1974). إدارة التخطيط الاجتماعي، دراسة ظاهرة جُناح الاحداث في الكويت: دراسة استطلاعية. الكويت: مجلس التخطيط.

محمد شحيمي (1994). مشاكل الأطفال كيف نفهمها؟ بيروت: دار الفكر الإسلامي.

ناصر العمار (1998). أثر القيم الاجتماعية على جنوح الأحداث. المؤتمر التربوي الأول: التحديات التربوية بين طموح الآباء وواقع الأبناء. الكويت: جمعية بيادر السلام النسائية.

نبيل متولي (1993). التربية الأسرية في مولجهة ظاهرة تعاطي المخدرات لدى طلاب المدارس الثانوية بالدقهلية. مجلة كلية التربية جامعة المنصورة، 21، يناير: 191-230.

هاني عرموش (1993). المخدرات إمبراطورية الشيطان. لبنان: دار النفائس.

وزارة الداخلية (1985). أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على جرائم السرقات وأنماطها في الكويت. الكويت: المطبعة العصرية.

وليم حيدر (1987). جنوح الأحداث. دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

Barber, B. L. & Lyons, J. M. (1994). Family processes and adolescent adjustment in intact and remarried families. *Journal of Youth and Adolescence,* 23, (4): 421-435.

Clark, R. D. & Shields, G. (1997). Family communication and delinquency. *Adolescence,* 32 (125), 81-92.

Drevets, R. K., Benton, S.L., & Bradley, F. O. (1996). Students' perception of parents, and teachers' qualities of interpresonal relations. *Journal of Youth and Adolescence,* 25 (6): 787-802.

Frey, C. U., & Rothlisberger, C. (1996). Social support in healthy adolescents. *Journal of Youth and Adolescence,* 25 (1): 17-31.

Holahan, C. J., Valentiner, D. P., & Moos, R. H. (1995). Parental support, coping strategies, and psychological adjustment: an integrative model with late adolescents. *Journal of Youth and Adolescence,* 24 (6), 633-747.

Imbimbo, P. V., (1995). Sex differences in the identity formation of college students from divorced families. *Journal of Youth and Adolescence,* 24 (6): 745-761.

Kerns, K. A. & Stevens, A. C. (1996). Parent-child attachment in late adolescence: Links to social relations and presonality. *Journal of Youth and Adolescence,* 25 (3): 323-342.

McIntyre, J. G., & Dusek, J. B. (1995). Percieved parental rearing practices and styles of coping. *Journal of Youth and Adolescence,* 24, (4): 499-509.

Mednick, B. R., Baker, R. L., & Carothers, L. E., (1990). Patterns of family instability and crime: The association of timing of the family's disruption with subsequent adolescent and young adult criminality. *Journal of Youth and Adolescence,* 19 (3): 201-220.

Noller, P., & Callan, V. J. (1990). Adolescents' perceptions of the nature of their communication with parents. *Journal of Youth & Adolescence,* 19 (4): 349-362.

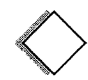
Paschall, M. J., Ennet, S. T., & Flewelling, R. (1995). Relationships among family characteristics and violent behaviour by balck and white male adolescence. *Journal of Youth & Adolescence,* 25 (2): 177-197.

Paterson, J. E., Field, J., & Pryor, J. (1994). Adolescents perceptions of their attachment relationships with their mothers, fathers, and friends. *Journal of Youth & Adolescence,* 23 (5): 579-600.

Paterson, J., Pryor, J., & Field, J. (1995). Adolescent attachment to parents and friends in relation to aspects of self-esteem. *Journal of Youth & Adolescence,* 24 (3): 365-376.

مقدم في: نوفمبر 1999.

أجيز في: يناير 2001.



ملحق
استبانة حول مقارنة دور كل من الوالدين في جُنوح الأحداث

البيانات الشخصية:

ضع إشارة صح داخل المربع للإجابة التي تنطبق عليك:

1 – الجنس: 1 – ذكر ☐
2 – أنثى ☐

2 – العمر: 1 – أقل من 15 ☐
2 – من 16 إلى 18 ☐
3 – أكبر من 18 ☐

V1 – الدار التي ينتمي إليها الحدث:

1 – مراكز الاستقبال ودار الضيافة الاجتماعية ودار الملاحظة ☐
2 – دار الرعاية الاجتماعية ☐
3 – دار التقويم الاجتماعي ☐
4 – مكتب المراقبة الاجتماعية (الاختبار القضائي) ☐

V2 – المرحلة الدراسية:

1 – المتوسطة وأقل ☐
2 – الثانوية أو ما يعادلها أو أكثر ☐

V3 – سبب دخول دار الرعاية الاجتماعية:

1 – اعتداء على الغير أو على ممتلكاته أو القتل أو حيازة أو تعاطي المخدرات ☐
2 – سرقة ☐
3 – هتك عرض ☐
4 – أخرى تذكر.................

معلومات عن الأب والأم:

V4 – العلاقة بين الأب والأم:

1 – الأم والأب يعيشان معا ☐
2 – الأم والأب منفصلان بالطلاق ☐
3 – أحد الوالدين أو كلاهما متوف ☐
4 – أشكال عائلية أخرى ☐

V5 – مع من يعيش الحدث:

1 – مع الأم والأب ☐
2 – مع الأم فقط ☐
3 – حالات أخرى ☐

V6 – عمر الأب:

1 – أقل من 30 ☐
2 – 31 إلى 40 ☐
3 – 41 إلى 50 ☐
4 – 51 فأكثر ☐

V7 – عمر الأم:

1 – أقل من 30 ☐
2 – 31 إلى 40 ☐
3 – 41 إلى 50 ☐
4 – 51 فأكثر ☐

V8 – تعليم الأب:

1 – أميّ ☐
2 – يقرأ ويكتب ☐
3 – ابتدائي ☐
4 – متوسط ☐

5 – ثانوي ☐

6 – جامعي ☐

V9 – **تعليم الأم:**

1 – أمية ☐

2 – تقرأ وتكتب ☐

3 – ابتدائي ☐

4 – متوسط ☐

5 – ثانوي ☐

6 – جامعي ☐

V10 – **الأب: 1 – يعمل** ☐ 2 – لا يعمل ☐ 3 – متقاعد ☐

V11 – **الأم: 1 – تعمل** ☐ 2 – لا تعمل ☐ 3 – متقاعدة ☐

أجب/أجيبي عن العبارات الآتية حسب ما ينطبق عليك: ينطبق، لا ينطبق، إلى حد ما.

	ينطبق	لا ينطبق	إلى حد ما
V12 – لا أرى أبي إلا على وجبات الطعام.	☐	☐	☐
V13 – لا أرى أبي إلا قليلا.	☐	☐	☐
V14 – أبي يراجع معي دروسي.	☐	☐	☐
V15 – أبي يهتم بأموري.	☐	☐	☐
V16 – أبي سريع الغضب (عصبي).	☐	☐	☐
V17 – أبي يعطيني المصروف فقط ولا يهتم بأموري الشخصية.	☐	☐	☐
V18 – أبي يوفر لنا الأكل والشرب واللبس وغيرها من الأشياء المادية التي نحتاج إليها دون الاهتمام بنا عاطفيا.	☐	☐	☐
V19 – أبي يهتم بأموره الشخصية فقط ولا يهتم بنا.	☐	☐	☐

	ينطبق	لا ينطبق	إلى حد ما
V20 – أبي يتعمد التقليل من شأني باستمرار.	☐	☐	☐
V21 – أبي يتعمد إهانتي أمام الآخرين.	☐	☐	☐
V22 – أبي كثيراً ما يضربني.	☐	☐	☐
V23 – أبي يحترم إخوتي أكثر مما يحترمني.	☐	☐	☐
V24 – أبي يفاضل بين أبنائه.	☐	☐	☐
V25 – أجد صعوبة في التفاهم مع أبي.	☐	☐	☐
V26 – لا أستطيع مواجهة أبي في أي أمر.	☐	☐	☐
V27 – أبي لا يسمح لي بمناقشته.	☐	☐	☐
V28 – أنا شديد الخوف من أبي.	☐	☐	☐
V29 – ألجأ إلى أبي عند حدوث مشاكل لي.	☐	☐	☐
V30 – علاقتي مع أبي ودية.	☐	☐	☐
V31 – لاأتحدث إلى أبي عن أموري الشخصية.	☐	☐	☐
V32 – أبي يهتم بأن ينتقي لي أصدقائي.	☐	☐	☐
V33 – أشعر بأنني أقرب إلى أبي مني إلى أمي.	☐	☐	☐
V34 – أبي يضرب أمي أمامي.	☐	☐	☐
V35 – أبي يهين أمي أمامي.	☐	☐	☐
V36 – أبي يأخذني مع إخوتي في زياراته للأقارب.	☐	☐	☐
V37 – أبي يأخذني مع إخوتي للنزهة.	☐	☐	☐
V38 – بيتنا دائم المشاكل والصراعات.	☐	☐	☐
V39 – أمي تتابع معي دروسي.	☐	☐	☐
V40 – أشعر بأنني أقرب لأمي مني لأبي.	☐	☐	☐
V41 – أمي تتوسط لي لدى أبي.	☐	☐	☐
V42 – أخاف من أمي خوفاً شديداً.	☐	☐	☐
V43 – أمي تهتم بأموري الشخصية.	☐	☐	☐

	ينطبق	لا ينطبق	إلى حد ما
V44 – أمي لا تستطيع مواجهة أبي في أي أمر من الأمور.	☐	☐	☐
V45 – أمي لا تستطيع مناقشة أبي في أي موضوع.	☐	☐	☐
V46 – أمي ليس لها رأي في المنزل.	☐	☐	☐
V47 – أمي تقوم وحدها بتربيتنا.	☐	☐	☐
V48 – أمي تأخذني في زيارات للأقارب.	☐	☐	☐
V49 – أمي تأخذ إخوتي ولا تأخذني في زياراتها.	☐	☐	☐
V50 – أمي تأخذني وإخوتي في زياراتها.	☐	☐	☐
V51 – أمي تأخذني للنزهة.	☐	☐	☐
V52 – أمي تحاول أن تنتقي لي أصدقائي.	☐	☐	☐
V53 – أمي تهتم بشئونها الشخصية فقط دون الاهتمام بنا وباحتياجاتنا.	☐	☐	☐
V54 – أمي تتعمد التقليل من شأني باستمرار.	☐	☐	☐
V55 – أمي تهينني أمام الآخرين.	☐	☐	☐
V56 – أمي كثيراً ما تضربني.	☐	☐	☐
V57 – أمي تحترم إخوتي أكثر مما تحترمني.	☐	☐	☐
V58 – أجد صعوبة في التفاهم مع أمي.	☐	☐	☐
V59 – أمي تفاضل بين أبنائها.	☐	☐	☐
V60 – لا أري أمي إلا على وجبات الطعام.	☐	☐	☐
V61 – أمي سريعة الغضب.	☐	☐	☐
V62 – لا أفهم أمي جيداً بالرغم من أننا نعيش معاً.	☐	☐	☐
V63 – علاقتي مع أمي ودية.	☐	☐	☐
V64 – أتحدث مع أمي عن أموري الشخصية.	☐	☐	☐
V65 – ألجأ إلى أمي عند حدوث مشاكل لي.	☐	☐	☐
V66 – أبي وأمي دائما الشجار.	☐	☐	☐

السياسة الاجتماعية ورعاية المسنين في دولة الكويت

عبدالوهاب محمد الظفيري*

ملخص: تتناول هذه الدراسة قضية المسنين في المجتمع الكويتي من منظور اجتماعي تنموي، فهي تهتم بدراسة واقع المسنين من حيث نسبتهم في التركيبة السكانية، والأدوار التي يقومون بها، وأهم الخدمات التي تقدمها الدولة لهم، والجهات المناط بها تقديم تلك الخدمات. كما تهتم الدراسة بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المصاحبة لزيادة أعداد المسنين في التركيبة السكانية، وتطرح بعض المعالجات والحلول والأساليب المثلى لرعاية المسنين وتفعيل دورهم في جهود التنمية من خلال برنامج وطني متكامل تشارك فيه كافة الجهات الحكومية والأهلية المعنية بقضايا المسنين. وأكدت الدراسة الآثار السلبية لزيادة أعداد المسنين على المدخرات والاستثمارات القومية حيث تؤدي البرامج والمشروعات الخاصة بمواجهة مشكلات المسنين واحتياجاتهم إلى التأثير على الأنشطة الأخرى.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التركيز على توجيه الرعاية المتكاملة للمسنين في بيئتهم الطبيعية وبين أفراد أسرهم، وبالعمل على الاستفادة من قدرات المسنين وطاقاتهم في برامج التنمية، بالإضافة إلى تطوير مؤسسات الرعاية الصحية لفئات المسنين وزيادة كفاءتها دون تجاهل تطوير خدمات الرعاية الإيوائية لفئات المسنين. وأوصت الدراسة بأن تعمل الدولة على تعزيز دور الجمعيات الأهلية وجمعيات النفع العام والقطاع الخاص في مجال رعاية المسنين، وزيادة الوعي المجتمعي بقضايا المسنين ومشكلاتهم ومتطلباتهم.

* مدرس (Assistant Prof.)، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

المصطلحات الأساسية: مسنون، رعاية اجتماعية، سياسة اجتماعية، برامج كبار السن، الخدمات الإيوائية.

مقدمة

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة برعاية المسنين، وذلك على المستويات العالمية والإقليمية، ويأتي الاهتمام بهذه القضية نتيجة للبحوث والدراسات التي أعدتها الهيئات المتخصصة بالمسنين في الأمم المتحدة، حيث أشارت تقديرات هيئة الأمم المتحدة إلى تزايد أعداد المسنين في كثير من المجتمعات في الوقت الذي تتناقص فيه أعداد الشباب بمعدلات متصاعدة. ففي عام 1950 كان عدد المسنين الذين تزيد أعمارهم عن (60) عاماً في العالم حوالي (200) مليون نسمة، ثم زاد هذا العدد إلى (350) مليون نسمة عام 1975، وإلى (380) مليون نسمة عام 1985، وقد يصل إلى 590 مليون نسمة عام 2000 بواقع (230) مليون نسمة في الدول المتقدمة، 360 مليون نسمة في الدول النامية (سيد سلامة، 2000).

وفرضت هذه الزيادة في أعداد المسنين واقعاً اجتماعياً له تأثيراته المباشرة وغير المباشرة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسة في المجتمع الدولي، مما يحتم على متخذي القرار والمخططين مراعاة الاحتياجات المختلفة لهذه الفئة والخدمات التي تتطلبها، بالإضافة إلى أعباء الإعالة والرعاية التي يتحملها الاقتصاد الوطني في كل بلد. كما بدأت المجتمعات الحديثة تنظر إلى كبار السن على أساس تمكينهم من أن يصبحوا أعضاء نافعين في بيئاتهم، سعداء في مجتمعاتهم، منتجين ما استطاعوا الإنتاج.

ولم يواجه المجتمع الكويتي في السنوات الماضية مشكلة حقيقية تذكر في رعاية المسنين وذلك أن لكبار السن تقديراً واحتراماً، وبهم يلتئم شمل الأسرة الكويتية والجماعة بل القبيلة في أغلب الأحيان. ذلك أنه مجتمع عربي مسلم يتشكل وجدانه وقيمه وعاداته وتقاليده في إطار الشريعة الإسلامية، التي تؤكد على معاني الرعاية العاطفية، ومظاهر العدالة الاجتماعية، وتقرن طاعة الوالدين بعبادة الله **﴿واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً﴾** ويُعد عقوق الوالدين من أهم الكبائر، وتنذر العاق بعذاب شديد في الدنيا والآخرة.

ولكن مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمر بها المجتمعات، ومع التطور الحضاري الصناعي الذي نعيش فيه، والذي تأثر به مجتمع الكويت شأنه في ذلك شأن المجتمعات الأخرى، حدث تغير في العلاقات الاجتماعية

وبخاصة في محيط الأسرة، حيث لم تعد العلاقات أولية كما كانت، بل أصبحت من التعقيد بحيث لا يجد كبير السن من أفراد الأسرة من يتفرغ لخدمته أو يسهر على راحته، خاصة بعد تحول نمط الأسرة من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية. وقد تكونت لدى بعض الفئات اتجاهات سلبية تميزت بقدر غير يسير من عدم الاهتمام، وتراجع دور الأب والأم بسبب خروجهما للعمل، وبات المسنون تحت هذه الظروف في حاجة ماسة إلى من يقدم لهم الرعاية والاهتمام، ويعمل على معالجة مشكلاتهم الصحية، والنفسية، والمعيشية.

ويؤكد ذلك تقرير اللجنة الوطنية الكويتية للسنة الدولية للمسنين عام 1983، والذي يشير إلى أن (45.2%) من حالات الالتحاق بمؤسسة دار رعاية المسنين التي أنشئت عام 1950م لا ترجع إلى انخفاض في الدخل أو أمراض الشيخوخة، وإنما تأتي بالدرجة الأولى نتيجة التصدع الأسري (تقرير اللجنة الوطنية الكويتية، 1983).

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

– تعرُّف أوضاع المسنين في الكويت من حيث أعدادهم ونسبتهم في التركيبة العمرية للسكان، والأدوار التي يقومون بأدائها، ومدى كفاية وكفاءة الخدمات التي تقدمها الدولة لهم من خلال مؤسساتها المختلفة.

– تحديد الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المصاحبة لزيادة أعداد المسنين في التركيبة السكانية والآثار المترتبة على تلك الزيادة.

– اقتراح الحلول والأساليب المناسبة لرعاية المسنين وإمكانية الاستفادة منهم بمعرفة إمكاناتهم وتوجيه طاقاتهم لخير المجتمع وخير النوع الإنساني كله عن طريق سياسات وإجراءات تطرحها الدراسة لواضعي السياسات الاجتماعية ومتخذي القرار.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في الوقت الذي يمر فيه الاقتصاد الكويتي بأزمة حقيقية كان من مسبباتها زيادة الأعباء المالية لبرامج الرعاية الاجتماعية والخطط الإنمائية التي تتبناها الدولة، مع تراجع كبير في الموارد نتيجة لانخفاض أسعار النفط الذي يشكل العصب الرئيس للاقتصاد الوطني، ومن الطبيعي أن تتأثر برامج رعاية المسنين – التي تتحمل الدولة القسم الأكبر منها – بتلك الأزمة مما قد ينعكس سلباً على الخدمات الصحية والاجتماعية التي تتطلبها الاحتياجات الفعلية

للمسنين، وبصفة خاصة المساعدات المالية المباشرة أو معاشات التقاعد التي تشكل ضغطاً كبيراً على ميزانية الدولة.

وكذلك فإن تراجع دور الأسرة في رعاية أفرادها المسنين واعتمادها كلية على الدولة في هذا المجال، وتغير نمط تكوين الأسرة وتحولها من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، واتساع النموذج الغربي في تصميم الوحدات السكنية وعدم استطاعتها في ظل هذا النموذج توفير المكان الملائم للمسنين حيث لا تزيد مساحة المنزل الكويتي اليوم في المتوسط عن 450 م^2 فضلاً عن عدم تهيئته معمارياً لاحتياجات المسنين من حيث المصاعد والمداخل والمخارج مما زاد من حجم المشكلة، وأوجد واقعاً جديداً يواجه المسنين ويستدعي الدراسة والتحليل.

كما أن ما يصاحب مرحلة الشيخوخة عادة من تغيرات جسدية كالتي تحدث للوجه واليدين وثقل وضعف البصر فضلاً عن التغيرات الداخلية للهيكل العظمي وسائر الأعضاء والتغير في معدل السرعة والضبط والدقة في عمليات التحكم والتفكير والتذكر والاسترجاع، والتدهور في المقدرة الذهنية بصفة عامة، وأيضاً التغيرات الاجتماعية التي تتمثل في الانسحاب من المشاركة في المجتمع والحياة العامة وتضيق دائرة العلاقات والمعارف إلى أقل قدر ممكن، هذه الخصائص تضع أمام المجتمع ومسؤولي التخطيط الاجتماعي مسؤولية البحث عن وسائل يمكن من خلالها تقديم خدمات اجتماعية وصحية ونفسية لهذه الفئة تتناسب مع خصوصية ظروفها واحتياجاتها المختلفة، وقد يتطلب الأمر إعادة النظر في هندسة الخدمات من مداخل ومخارج على الطرق، وفي المرافق العامة والمتنزهات ذات الطبيعة الهادئة التي تلبي احتياجات المسنين.

وأخيراً فإن خروج فئة المسنين من قوة العمل وعدم الاستفادة من الرصيد المعلوماتي والخبراتي الكبير لديهم، فضلاً عن تحمل الدولة مسؤولية توفير الدخل المادي والمستوى المعيشي الملائم لهم من خلال أنظمة التأمينات الاجتماعية والمساعدات المالية، يزيد من حجم الأعباء التي تتحملها الدولة في ظل الظروف الاقتصادية الحرجة التي تمر بها، مما يستلزم البحث عن طريقة للاستفادة بهم.

منهجية الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات المكتبية التحليلية التي تهتم بتحديد أبعاد الظاهرة واستخدام الجداول والبيانات الإحصائية في عمليات التحليل للوقوف بشكل علمي على حجم الظاهرة وتأثيراتها على المجتمع الكويتي.

المفاهيم المستخدمة في الدراسة والإطار النظري:

تعريف مرحلة الشيخوخة:

من المفيد قبل البدء في استعراض سمات الوضع الراهن للمسنين، أن يتم الاتفاق على تعريف إجرائي موحد لفئة المسنين، لما له من أهمية في تحديد الخصائص الصحية والنفسية والاجتماعية، وكذلك تحديد الاحتياجات الفعلية لهذه الفئة، ولكي تأتي الخطط والبرامج على درجة عالية من المصداقية ولتكون معبرة عن المتطلبات الأساسية للمسنين.

وقد تعددت التعريفات والمفاهيم في هذا المجال بتعدد مجالات الدراسة وطبيعة الخدمة، فبعض الباحثين يرى أن سن الستين هو الخط الفاصل بين مرحلة الحياة الوسطى ومرحلة الشيوخة، في حين يؤكد آخرون أن المعيار الزمني لا يعد مناسباً، في تعريف مرحلة الشيخوخة. إلا أنه وفي مجال هذه الدراسة، وفي ضوء التعريف الذي استقرت عليه هيئة الأمم المتحدة للمسنين فإن مرحلة الشيخوخة يمكن تقسيمها إلى فترتين: (هالة عمران، 1992):

- فترة الشيخوخة المبكرة من 60 سنة إلى 70 سنة.
- فترة الشيخوخة المتقدمة من 70 سنة إلى نهاية العمر.

وعلى ذلك فإن مفهوم «المسنين» الوارد في مجال هذه الدراسة يتحدد بداية من سن 60 سنة.

الخدمات التي تقدمها الدولة للمسنين:

وهي الخدمات المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها مختلف المؤسسات الرسمية والأهلية العاملة بدولة الكويت في مختلف المجالات، وعلى الأخص ما يلي:

- الخدمات الصحية والرعاية الطبية.
- خدمات الصحة النفسية.
- خدمات الرعاية الاجتماعية Social Welfare.
- خدمات الرعاية الاقتصادية Economic Welfare.

أهم النظريات التي تناولت قضايا المسنين:

مع زيادة أعداد المسنين في العالم وتنامي الدعوة إلى الاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم في دعم جهود التنمية وبخاصة في المجالات التطوعية والإنسانية،

ظهرت نظم كثيرة وبرامج عمل تسعى إلى معالجة المشكلات التي يعاني منها المسنون وإيجاد دور فعال لهم في خدمة مجتمعاتهم.

ومن أهم النظريات التي انطلقت منها تلك البرامج:

1 – نظرية فك الارتباط Disengagement Theory:

تشير الأسس العلمية لهذه النظرية إلى أنه إذا لم يهتم المجتمع بإيجاد أدوار إيجابية للمسنين في النسق الاجتماعي للمجتمع فإن ذلك سيؤدي إلى تكريس انسحاب المسن وتخليه عن أدواره الرئيسة التي كان يمارسها، وتقليص تفاعلاته الإيجابية مع البيئة المحيطة به، حيث يؤدي كبر السن إلى زيادة الميل إلى فك ارتباط المسن بالمؤثرات والنشاطات والفعاليات التي كان يرتبط بها تدريجياً وزيادة ميله نحو الانعزالية والتمركز حول الذات (Cumming, 1961).

2 – نظرية النشاط العمري Activity Theory:

يؤكد أنصار هذه النظرية أنه كلما استطاع المجتمع توفير ضمانات للحفاظ على مستوى النشاط للعمر الوسيط للمسن زادت ضمانات الدور الإيجابي له وبقاء المفهوم الإيجابي للذات لديه (Atchely, 1980).

3 – النظرية التنموية Development Theory:

ترى هذه النظرية أن التكيف للشيخوخة يمكنه أن يستمر في عدة اتجاهات وذلك اعتماداً على الحياة الماضية للمسن، وتأكيداً لاستمرارية النمو عبر دورة مراحل الحياة الماضية للمسن، وأطلق بعض العلماء على هذا المنظور نظرية الاستمرار (James, 1975).

وإن اختلفت هذه النظريات في تركيزها على مجالات الاهتمام بالمسنين فقد أكدت ضرورة إعطاء المسن دوراً إيجابياً في المجتمع، وضرورة اهتمام المجتمع به لاستمرار نشاطاته.

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات أجريت في مجال المسنين ورعايتهم، والبحث العلمي سلسلة متصلة الحلقات، ويتميز بالتراكمية، ولذلك فسوف نعرض لبعض هذه الدراسات بما يسمح به المجال.

1 – دراسة سهام راشد عن: (سمات الشخصية لكبار السن المقيمين في دور المسنين بالإسكندرية) 1983.

وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة موجبة دالة إحصائياً بين كل من الوسواس والاكتئاب والقلق والهستريا والخوف وبين التقدم في السن، وأن من مسببات الاضطراب النفسي لدى المسنين العزلة الاجتماعية والتمارض وقلة النشاط.

2 – وعن القيم الاجتماعية المعاصرة وتأثيرها على كبار السن أشارت دراسة عبدالرحيم حسن الجعفري عن العلاقة بين القيم التقليدية والمعاصرة لدى السعوديين وإدراكات الرضا بالحياة لدى كبار السن، 1985 إلى:

– أن مسني المملكة قد تأثر أغلبهم فعلاً بالتطور والتقدم وبالتغيرات الاجتماعية في المجتمع السعودي، وتميز المتأثرون عن غيرهم بما يلي: رغبة الفرد في فهم نفسه وفي محبة الآخرين واحترامهم له. اهتماماتهم بالتفاعل الاجتماعي وإدراكهم لأهميته سواء مع أفراد الأسرة أم الجيران أم الأصدقاء.

3 – وأكدت دراسة سهير كامل أحمد عام 1987 عن الاكتئاب والانطواء الاجتماعي لدى المسنين المتقاعدين في البيئة المصرية والسعودية: أن المسنين العاملين بعد سن التقاعد أقل شعوراً بالاكتئاب من غيرهم من المتقاعدين، وأن المسنين المصريين المتقاعدين أو العاملين بعد التقاعد لا يعانون من الانطواء، وأن درجة الاكتئاب لدى العينة السعودية أعلى منه لدى العينة المصرية.

4 – دراسة محمد عودة عن مشكلات مرحلة الشيخوخة في المجتمع الكويتي: دراسة ميدانية لعينة من المسنين: 1986:

وقد حصرت الدراسة مشكلات الشيخوخة فيما يلي: مرض الأرق، ضعف البصر والسمع، والحساسية نحو بعض الأطعمة، التعب، ضعف القدرة العقلية العامة، الاضطراب الانفعالي، القلق، الإحساس بالوحدة، التعصب بالرأي، صراع الأجيال، انعدام التزاور بين الأقارب، مشكلات وقت الفراغ.

5 – وأكدت ذلك دراسة عادل موسى جوهر وهي عن دراسة المشكلات الفردية التي تواجه المسنين وأساليب رعايتهم اجتماعياً بالمؤسسات الإيوائية، وأثبتت نتائج الدراسة:

أن نسبة 41.2% من مجتمع البحث حالتهم الصحية سيئة، وأن نسبة 34.63% حالتهم الصحية متوسطة، ونسبة 24.35% حالتهم الصحية جيدة. وأن نسبة 65.39% يعانون من اضطرابات نفسية تتمثل في القلق، والاكتئاب، والخوف، والشك.

6 – أما عن دراسة طلعت منصور عن الاتجاهات النفسية نحو المسنين لدى بعض الفئات العمرية في المجتمع الكويتي باستخدام الأمثال الشعبية الكويتية 1987. فقد أكدت الدراسة: أن تقدم العمر لا يمثل أزمة المسنين، وأن المسنين في الكويت لا ينتهي دورهم في المجتمع بل تستقي منهم الحكمة والمشورة، ويحظون بمكانة اجتماعية مرتفعة في الأسرة والقبيلة، حيث تؤكد الثقافة على احترام الأجيال المختلفة للكبار.

7 – ويؤكد أحمد نابر في دراسته عن وبائيات المسنين في مصر 1991: أن مشكلة المسنين لم تكن ذات أهمية في مصر لوجود الترابط الأسري والقيم الدينية، ونظراً لتعدد التغيرات الحادثة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي ومع وجود مشاكل الإسكان، وعمل كل من الرجل والمرأة لمساعدة كل منهما الآخر، بجانب هجرة الأبناء إلى الخارج لزيادة مواردهم المالية وحل مشكلاتهم، كل ذلك كان السبب في ظهور مشكلة المسنين في مصر، وأصبح من الضروري تدخل الدولة، وتوضح بيانات الدراسة التي أجريت على 1200 حالة أن نسبة المسنين غير المرغوب فيهم في الأسرة زادت بسبب المرض المزمن وعدم القدرة على الحركة والعمل.

8 – وعن دراسة عادل عازر عن العدالة الاجتماعية للمسنين 1991: تناولت الدراسة أبعاد العدالة ومدى كفالة العدالة للمسنين، وأوجه القصور في مواجهة احتياجات هذه الفئة من المواطنين، وأجريت الدراسة على عينة مقدارها 296 حالة، وذهبت إلى أن المسنين يواجهون محنة فعلية سواء في التقاعد، أو حاجتهم للمساعدة المالية، وطالب بضرورة تسهيل الاقتراض وصرف المعاش، وتخفيف نفقات السفر والملاهي، وخدمات التأمين الصحي، والرعاية الاجتماعية في نوادي المسنين، وضرورة وجود سياسة أكثر عدلاً للمسنين.

9 – بحث وليام كليمنتس (Clements, 1986)

أجرى هذا البحث بهدف تعرُّف أثر تذكر المسن للتاريخ الديني والروحي له على التوافق النفسي والاجتماعي في مرحلة الشيخوخة، وأجريت في هذا البحث مقابلات مع مجموعة من المسنين (65 سنة فأكثر) أمكن من خلال تحليل مضمون تاريخ حياتهم الوصول إلى أن ذوي الاتجاهات الدينية القوية أكثر توافقاً في مرحلة الشيخوخة، واقترح البحث اهتمام المسؤولين عن الرعاية الاجتماعية المتكاملة للمسنين بتنمية المشاعر الدينية.

10 – بحث كارين روبرتو وجين سكوت (Roberto, & Scott, 1986)

ويهدف هذا البحث إلى تعرُّف تأثير المساعدات غير الرسمية (الأهلية) الموجهة إلى المسنين الأرامل على توافقهم النفسي والاجتماعي وبخاصة الذين يعيشون في المناطق الزراعية Rural areas، وأجريت الدراسة على 257 حالة تم اختيارهم عشوائياً، وأوضحت النتائج أن أهم المواقف طلب المساعدات الطبية في حالة المرض من ناحية، ومن ناحية ثانية مواجهة أعباء الحياة اليومية، وقد ناقش الباحثان مسألة الترمل في الشيخوخة وآثارها المؤلمة على سيكولوجية المسن الذي يضطر إلى الحياة في عزلة ووحدة، ولذا ينبغي مساعدة هؤلاء المسنين على التدريب على مواجهة بقية رحلة العمر بمفردهم.

11 – بحث نيل كروز (Krause, 1987:)

أجرى هذا البحث بهدف تعرف أثر الصداقات الاجتماعية والنفسية (الكوارث) على تقبل المسنين للحياة، وأجريت مقابلات متعمقة على 351 مسناً في المدى العمري 65–85 سنة وكانوا جميعاً من الأفراد الذين تعرضوا لصدمات وكوارث، وكشفت النتائج عن أن التعرض لكوارث أو حوادث صدمة تؤثر تأثيراً فعالاً على حدوث الاضطرابات النفسية لدى الإنسان وبخاصة في مراحل العمر المتقدمة.

سمات الوضع الراهن للمسنين في الكويت

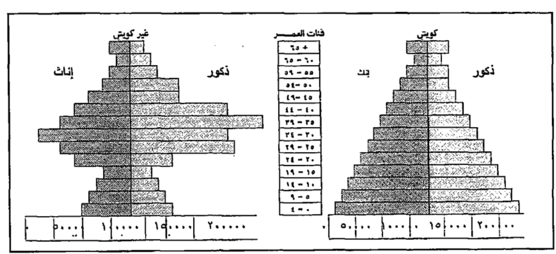
أعداد المسنين ونسبتهم إلى مجموع السكان بالكويت:

بلغ عدد المسنين (60 سنة فما فوق) في دولة الكويت (56.169) مسناً لجميع الجنسيات وفق إحصائيات الهيئة العامة للمعلومات المدنية لعام 1997 بنسبة (2.5%) من إجمالي عدد السكان، وبلغ عدد المسنين الكويتيين ذكوراً وإناثاً لنفس العام (31.207) بما نسبته 4.1% من إجمالي السكان الكويتيين.

إن هذه النسبة إن بدت – للوهلة الأولى – صغيرة نسبياً فإن الواقع ينبئ بغير ذلك، فالمتأمل للهرم السكاني في الكويت، يجد أنه يتسم ببعض الخصوصيات الفريدة، فقاعدته تتسع بشكل ملحوظ في فئات العمر الصغيرة، حيث يبلغ عدد الأفراد دون سن العمل حوالي (414.457) بما نسبته (54.2%) من إجمالي السكان، وعلى ذلك يصبح عدد المهيئين عمرياً للعمل (325.278) بنسبة (42%)، وإذا تم استثناء النساء اللواتي لا يعملن، وحالات التقاعد المبكر للجنسين فسوف يتضاءل تبعاً لذلك عدد من هم في قوة العمل الفعلية بنسبة كبيرة، الأمر الذي ينعكس

بصورة مباشرة على معدلات الإنتاج، ويؤدي بالضرورة إلى انخفاض نسبة تمثيل العمالة الوطنية في قوة العمل الكويتية.

وعلى الرغم من ضيق قمة الهرم السكاني (انظر شكل 1) – في الوقت الحالي – في فئات العمر الكبيرة فإن المتوقع أن تزداد أعداد المسنين في السنين القادمة، نظراً للتطور الكبير في الخدمات الصحية والطبية، وزيادة كفاءة البرامج الخاصة بالتغذية والرياضة، فضلاً عن قلة الحروب وانخفاض نسبة الوفيات في ظل ذلك، وعمليات التغير الاجتماعي التي يمر بها المجتمع، كل ذلك سيؤدي حتماً إلى ارتفاع متوسط الأعمار، وبالتالي ضيق قاعدة الهرم في فئات العمر الصغيرة، واتساع قمته بزيادة أعداد المسنين، وهو ما سيقلل من معدل الإعالة على مستوى الأسرة (إعالة الأبناء) ويرفع من معدل الإعالة على مستوى المجتمع (رعاية المسنين).



شكل (1): الهرم السكاني 1997

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية، وزارة التخطيط 1997م، العدد الرابع والثلاثون، دولة الكويت.

الأدوار التي يقوم بها المسنون في الكويت:

ذكرنا أن المسنين في الكويت يحظون بتقدير واحترام عام، سواء على مستوى الأسرة أم الجماعة أم القبيلة التي ينتمون إليها، وللمسن دور اجتماعي مهم نسبياً في محيط أسرته، فهو منبع الحكمة، والمشورة، والرأي السديد في كثير من الأمور الحياتية وبخاصة تربية الأحفاد والاهتمام بهم في ظل ظروف انشغال الأب وخروج الأم – في كثير من الحالات – إلى العمل خارج المنزل.

كما أن للمسن صوتاً انتخابياً مهماً ومؤثراً، وله قدرة على توجيه أفراد أسرته أو الجماعة التي ينتمي إليها نحو تيار سياسي معين أو مرشح بعينه ليتم التصويت له، وبالتالي فإن له ثقلاً سياسياً لا يُستهان به في كثير من الأحيان.

إلا أنه على الصعيد العام لا توجد منظمات أو جهات رسمية أو أهلية تسعى بشكل مدروس ومخطط للاستفادة من قدرات المسنين وإمكاناتهم في عمل منظم ووفق برامج تعد لهذا الغرض، ففي بعض الدول المتقدمة وعلى رأسها اليابان والولايات المتحدة الأمريكية يكون للمسن دور واضح وملموس في قوة العمل الوطنية وفي برامج السياسة الاجتماعية، وله إسهامات عديدة في مجالات الصحة والتربية والاقتصاد، ويتم ذلك بوساطة خطط واعية تقدمها منظمات تطوعية عديدة، يراعى فيها القدرات البدنية والنفسية للمسن ورغبته في استمرارية عطائه ومشاركته في نشاطات الحياة.

والكويت تفتقر إلى مثل هذه التنظيمات وإلى برامجها التي تهدف إلى الاستفادة القصوى من قدرات المسنين وإمكاناتهم في دعم جهود التنمية المجتمعية وتطوير إمكانات المجتمعات المحلية والنهوض بها.

الخدمات والرعاية التي تقدمها دولة الكويت للمسنين:

حظي المسنون في دولة الكويت باهتمام كبير من قبل الدولة وذلك في عدة جوانب أهمها:

– قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عام (1971) بإنشاء صندوق للمعونة الطبية، يقدم المساعدات للمواطنين غير الكويتيين، ولكثير من الأسر التي بها عدد كبير من المسنين، وبالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

– لجان صرف الزكاة وهي لجان شعبية تطوعية تقوم بجمع الزكاة من القادرين وتوزيعها على الأسر المحتاجة أو التي بها عائل كبير في السن.

– تعمل الدولة على تشجيع الأسر التي بها عائل وتحثها على ضرورة قيامها بواجباتها نحو كبار السن، ولا تسمح بقبول مسن داخل المؤسسات الإيوائية إلا إذا أثبت البحث الاجتماعي عجز الأسرة عن رعايته.

– كما أنشأت الدولة المقاهي الشعبية على ساحل الخليج والتي يغلب عليها الطابع الشعبي للاحتفاظ بالتراث التقليدي الشعبي لأبناء الكويت، وجعلت إدارته من كبار السن أنفسهم لقضاء وقت فراغ ممتع، كما أن هناك بعض الأندية الخاصة

ببعض الحرف القديمة في الكويت مثل ديوانية الصيادين وهي تجمع في الغالب كبار السن من محترفي الصيد (رشاد أحمد عبداللطيف، 2000–2001).

ومن أهم الخدمات التي تقدم للمسنين ما يلي:

أ – الخدمات الصحية:

يتلقى المسنون خدمات العلاج من خلال المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة العامة، إلا أنه لا تتوافر بدرجة ملحوظة خدمات متخصصة في أمراض الشيخوخة وكبار السن كتلك المراكز المتخصصة برعاية الأمومة والطفولة، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى ندرة هذا النوع من الطب على المستوى الدولي وقلة عدد المشتغلين بطب الشيخوخة وأمراض كبار السن، حيث لا يوجد في الكويت حالياً سوى وحدتين لتقديم هذه الرعاية، الأولى في برنامج تابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والأخرى في مستشفى شركة نفط الكويت (K.O.C) وما زال العمل فيهما في بواكيره الأولى، وعلى الرغم من ذلك فنجاحاته كبيرة إلى حد ما كما تشير التقارير الأولية.

فالمسن عامة يشكو تدهوراً عاماً في صحته، لذلك فهو في حاجة إلى كشف طبي دوري لنعرف ما يواجهه من مشكلات صحية بصورة مبكرة، وتقديم المشورة والنصح له كي يحافظ على صحته ونشاطه وحيويته، ونظراً لصعوبة انتقال المسنين إلى المراكز الصحية المختلفة، فسيكون من الأفضل أن تقوم أجهزة وزارة الصحة بتوفير خدمات طبية منزلية لبعض حالات كبار السن ليقوم طبيب مختص بزيارتهم بصورة دورية ليتتبع حالتهم الصحية ويقدم المشورة والنصح والعلاج عند الضرورة، وكذلك تقديم التوعية الخاصة لأسرة المسن حول أنسب طرق الرعاية الصحية وأكثرها ملاءمة لحالة المسن، ويعرف هذا النوع من الرعاية (بالرعاية اللاحقة).

ب – خدمات الصحة النفسية:

لم تتوافر لدى الباحث معلومات كافية عن مؤسسات حكومية أو أهلية تقوم بتقديم الرعاية النفسية لفئات المسنين، فكبير السن عادة ما يواجه كثيراً من المشكلات النفسية التي تسبب له الإحباط والقلق والتوتر وذلك على المستوى الشخصي، كما يعاني من صعوبات في التكيف مع المتغيرات الاجتماعية، وما يتعلق بعلاقاته مع الآخرين في محيط الأسرة والمجتمع الذي يعيش فيه.

ويلاحظ أن بعض البلدان المتقدمة قد طرحت حلولاً لهذه المشكلات، فمدن الشمس التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاءها عام 1956م لتوفير الراحة والاستجمام للمسنين من خلال إقامتهم مع أقرانهم الذين يشاركونهم الذكريات والأيام الخوالي، هي إحدى هذه الحلول التي تلبي الاحتياجات النفسية للمسنين (فؤاد البهي، 1968)، ولكنها أثبتت عدم جدواها إلى حد ما نظراً لقيامها بعزل المسن عن بيئته الطبيعية، ومن ثم تزايدت المشكلات النفسية التي يعاني منها، لا سيما أن المسنين يعبرون عن رغبتهم في متابعة حياتهم في أماكن إقامتهم الأصلية.

ويمكن توفير هذه الخدمات عن طريق مكاتب تقوم بتدعيم الإرشاد النفسي الملائم للمسنين أو عن طريق إنشاء نواد اجتماعية يمارس المسن فيها نشاطات اجتماعية وبرامج هادفة تحقق له الاستقرار النفسي وتشعره بوجوده وأهميته وتواصل عطاءه ودوره في المجتمع، مما يحقق له تقدير الذات والشعور بالرضا.

ج – الرعاية الاجتماعية:

تقدم الدولة خدمات الرعاية الاجتماعية للمسنين عبر جهازين رئيسين وهما وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وسنعرض في هذا الجزء ما تقدمه هاتان الجهتان للمسنين من خدمات اجتماعية مختلفة.

خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ودورها في رعاية المسنين:

1 – دار رعاية المسنين:

بدأت الوزارة في تقديم خدماتها لفئات المسنين منذ عام 1955 بمبنى مؤقت، ثم أنشأت دار المسنين عام 1977 في مجمع دور الرعاية الاجتماعية بمنطقة الصليبيخات بمحافظة العاصمة، وتقوم الدار بإيواء كبار السن الذين عجزت أسرهم عن إيوائهم ورعايتهم أو الذين لا عائل لهم بهدف توفير ما يحتاجونه من خدمات صحية واجتماعية ونفسية.

وتقدم الدار خدماتها عن طريق نوعين من الرعاية وهما الرعاية الإيوائية والرعاية المنزلية، وقد بلغ عدد المستفيدين من خدمات الدار خلال عام 1997م (139) حالة منهم (61) حالة رعاية إيوائية و(78) حالة رعاية منزلية، كما يوضح الجدول (1).

جدول (1)

توزيع نزلاء دار رعاية المسنين حسب فئات السن والنوع لعام 1997

النوع	فئة السن					المجموع
	−50	−60	−70	−80	−90	
ذكر	6	5	6	6	1	24
أنثى	7	11	12	5	2	37
المجموع	13	16	18	11	3	61

عن: التقرير السنوي العام، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، 1997.

ويلاحظ من جدول (1) أن عدد كبار السن من الإناث من نزلاء الدار يزيد عن عدد الذكور، وهو أمر يحتاج إلى مزيد من الدراسة للبحث عن الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة، ومن المرجح أنه يرجع إلى عوامل التصدع، وعدم قدرة الأبناء على الاحتفاظ بأمهاتهم ضمن أسرهم الجديدة، وهي ظاهرة غريبة على المجتمعات العربية والإسلامية نظراً لما توليه الشريعة الإسلامية من تقدير لدور الأم والاعتراف بحقها والتأكيد على برها ورحمتها.

جدول (2)

توزيع نزلاء ونزيلات الرعاية الإيوائية حسب النوع والمستوى الذهني لعام 1997

النوع	فئة السن			المجموع
	مدرك	إدراك متوسط	إدراك ضعيف	
ذكر	6	11	7	24
أنثى	10	16	11	37
المجموع	16	27	18	61

وينبغي أن نميز هنا بين نوعين من التأهيل، فتأهيل المسنين يختلف في جزء منه عن مفهوم التأهيل المهني للمعاقين، حيث إن التركيز هنا على القدرات التشغيلية المهنية بالقدر الذي يساعد المسن على استعادة قدراته الوظيفية الخاصة بإشباع حاجاته اليومية وتلبية مطالبه الاجتماعية، وما يتطلبه ذلك من تنمية إحساسه بقيمته وتزايد اعتماده على نفسه وتجنب الاعتماد على الآخرين (عزت إسماعيل، 1992).

ويلاحظ من بيانات جدول (3) أن غالبية النزلاء من المسنين سواء الذكور أو الإناث يكمن السبب الرئيس في إقامتهم بالدار في عدم وجود أسرة ترعاه ويأتي في المرتبة التالية وجود أسرة ولكن لا ترعاه صحياً.

جدول (3)

توزيع نزلاء ونزيلات الدار حسب سبب الإيواء

النوع	أسباب الإيواء			المجموع
	عدم وجود أسرة	وجود أسرة لا ترعاه صحياً	عدم التوافق	
ذكر	19	3	2	24
انثى	22	9	6	37
المجموع	41	12	8	61

عن: التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل – دولة الكويت، 1997م.

توضح البيانات الواردة في جدول (3) ارتفاع نسبة النزلاء من فئة المسن الأعزب، حيث تصل إلى (41%) من إجمالي النزلاء، وتمثل هذه الفئة الأفراد الذين لم يتزوجوا خلال حياتهم السابقة، ولم يتمكنوا من تكوين أسرة تساعدهم في مراحل عمرهم المتقدمة وتقدم لهم الرعاية اللازمة، ويعد ذلك مؤشراً يعكس مدى امتداد تأثير ظاهرة عدم الزواج سواء الذكور أم الإناث حتى مراحل متقدمة من العمر.

جدول (4)

توزيع نزلاء دار المسنين حسب الحالة الاجتماعية

النوع	الحالة الاجتماعية				المجموع
	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	
ذكر	13	3	6	2	24
انثى	12	6	7	12	37
المجموع	25	9	13	14	61

ولم تقتصر خدمات دور رعاية المسنين على فئات المواطنين الكويتيين فقط بل امتدت لتشمل مسنين من جنسيات أخر من غير محددي الجنسية وأبناء دول مجلس التعاون الخليجي وغيرهم من غير الكويتيين، ويبين جدول (5) توزيع النزلاء

بدار رعاية المسنين حسب الجنسية، حيث يلاحظ أن نسبة المسنين الكويتيين تشكل (62%) فقط من إجمالي المسنين، في حين تشكل فئات غير الكويتيين النسبة الباقية، مما يؤكد على روح الإنسانية والكرم في المجتمع الكويتي.

جدول (5)

توزيع حالات دار المسنين حسب الجنسية عام 1997

	الجنسية			المجموع
كويتي	غير محدد الجنسية	دول مجلس التعاون	غير كويتي	
38	16	3	4	61

وجدير بالذكر أن الباحث قد تولى رئاسة لجنة لتقييم الأداء في قطاع الرعاية الاجتماعية المشكلة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل عام 1998م. وقد لاحظت اللجنة بعض المؤشرات التي تعد معوقات عمل تواجه دور الرعاية للمسنين من أهمها:

- عدم أهلية بعض العاملين للقيام برعاية المسنين والمسنات.
- النقص العددي في بعض التخصصات التي تتطلبها حاجة العمل.
- النقص الواضح في أعداد الهيئة التمريضية على وجه التحديد.
- عدم وجود سيارات لنقل المسنين من الدار إلى الجهات الأخرى.
- وجود أعداد من المسنين تسمح حالتهم بالانتقال للعيش مع أسرهم ما زالوا يقطنون مؤسسات دور الرعاية بعيداً عن البيئة الطبيعية التي يجب أن يقطنوا فيها.

وقدمت اللجنة بعض المقترحات لتطوير وتحسين نوعية الخدمات المقدمة لكبار السن بدار رعاية المسنين على النحو التالي:

- الاهتمام بتدريب وتأهيل الكوادر الفنية العاملة في مجال رعاية المسنين.
- الاهتمام باختيار العاملين الذين لديهم ميول ذاتية للعمل مع المسنين.
- زيادة وسائل الترفيه بالدار.

العمل على تشجيع أسلوب الرعاية المنزلية والتقليل من أعداد حالات الإقامة الدائمة بالدار.

- ضرورة فصل دار رعاية المسنين عن رعاية المعاقين لخصوصية كل حالة واختلاف أنماط الرعاية الصحية والاجتماعية.

2 – إدارة الرعاية الأسرية:

وهي إحدى الإدارات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وتقوم بتقديم المساعدات للأسر التي تعاني من مشكلات اقتصادية نتيجة لظروف قاهرة بالإضافة إلى تقديم مساعدات الإغاثة وغيرها.

وتأتي فئة المسنين على قائمة الفئات المستهدفة من خدمات إدارة الرعاية الأسرية حيث تقدم الإدارة مساعداتها إلى الفئات التالية:

(الشيخوخة، أسر الطلبة، العجز عن العمل، الأيتام، الأرامل، المطلقات، المرضى، العجز المادي، غير المتزوجات، أسر المسجونين، المفصولين عن العمل).

وقد وصل عدد الوحدات الاجتماعية التابعة للإدارة الموزعة جغرافياً بالمناطق السكنية حتى نهاية عام 1997م إلى (22) وحدة اجتماعية تخدم جميع مناطق الكويت.

ويبين جدول (6) عدد حالات كبار السن من الذين تقدم لهم إدارة الرعاية الأسرية مساعدات مالية دائمة وقيمة المساعدات الممنوحة وذلك للأعوام من 1992م وحتى 1997م.

جدول (6)
قيمة المساعدات المالية المصروفة لكبار السن وأعداد الأسر والأفراد المستفيدين خلال الأعوام 1992 – 1997

الأعوام	المستفيدون من كبار السن		إجمالي المساعدات
	أسر	أفراد	
1992م	2.281	3.445	5.823.419 دك
1993م	2.259	3.369	6.074.742 دك
1994م	2.447	3.563	6.340.178 دك
1995م	2.606	3.759	7.727.091 دك
1996م	2.743	3.776	7.267.017 دك
1997م	3.514	4.686	8.212.605 دك
الإجمالي	15.850 أسرة	22.598 فرداً	40.418.052 دك

عن: التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

هذا وقد بلغت أعداد أسر المسنين المستفيدين من خدمات إدارة الرعاية الأسرية خلال عام 1997 بمعدل (3.514) أسرة، وبلغ عدد الأفراد المستفيدين (4.686) فرداً، وبلغت قيمة المساعدات الممنوحة لهم خلال نفس العام (8.212.605) د. ك.

ويتضح من بيانات جدول (6) ما سبقت الإشارة إليه، وهو أن أغلب جهود رعاية المسنين تنحصر في تقديم المساعدات المالية لهم ولأسرهم التي تقوم بإعالتهم، حيث بلغ ما قدمته الدولة من مساعدات لهذه الفئة خلال السنوات من 1992م وحتى نهاية 1997م – أكثر من 40 مليون دينار كويتي وهو رقم يعبر عن حجم الإنفاق الكبير على هذا النوع من المساعدات.

كما يتضح أن التكلفة المالية لرعاية المسنين تشكل عبئاً لا يستهان به على ميزانية الدولة، لكن الالتزام الأخلاقي والإنساني تجاه فئة كبار السن ومنطلقات رعايتهم التي حثت عليها مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، وتقاليد شعب الكويت وأعرافه تدعم هذا الاتجاه، وتطالب بزيادة نسب الدعم والمساعدات والرعاية الممنوحة لكبار السن.

نظام التأمينات الاجتماعية ودوره في رعاية المسنين:

يتحدد دور المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في تقديم الخدمات الاجتماعية للفئات المشمولة برعايتها، ومن هذه الفئات فئة كبار السن، حيث أقر المشروع ثلاثة أنواع من التأمينات وهي:

1 – تأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة للعاملين في القطاع الحكومي والقطاعين الأهلي والنفطي.

2 – تأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة لغير العاملين في القطاع الحكومي والقطاعين الأهلي والنفطي.

3 – تأمين الشيخوخة والعجز والمرض للعاملين في الخارج.

وتغطي هذه الأنواع من التأمينات مخاطر على درجة كبيرة من الأهمية وهي الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة، ويستحق المؤمن عليه معاش الشيخوخة بانتهاء خدمته عند بلوغه السن المقررة قانوناً لترك الخدمة إذا كانت مدة اشتراكه

في التأمين خمس عشرة سنة على الأقل، وبانتهاء خدمته لغير هذا السبب يستحق المعاش إذا كانت مدة خدمته خمس عشرة سنة وكان قد بلغ سن الخمسين، وإن لم يكن بلغها عند انتهاء الخدمة وجب لاستحقاقه للمعاش ألا تقل مدة اشتراكه عن عشرين سنة، ويستحق معاش التقاعد شهريا بواقع (65%) من آخر راتب شهري عن مدة الاشتراك المحسوبة في هذا التأمين (التي تبلغ 15 سنة) ويزداد بواقع (2%) عن كل سنة تزيد على ذلك بحد أقصى (95%) من الراتب.

وجدير بالذكر أن نظام التأمينات الاجتماعية بالكويت يلتزم بتخفيض المعاش التقاعدي في حالة استقالة المؤمن عليه بمقدار (5%) إذا كانت سنه أقل من 45 سنة وبنسبة (2%) إذا كان السن (45 سنة فأكثر)، ولا يخفض إذا كان سن المؤمن عليه أكثر من (52 سنة).

ويستحق معاش التقاعد للفئات المشمولة بنظام التأمينات الاجتماعية في الحالات التالية:

– إذا بلغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين واشتراكه في التأمين (15 سنة) على الأقل.

– إذا طلب المؤمن عليه صرف المعاش.

– عند بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والخمسين وكان قد اشترك في التأمين لمدة عشرين سنة على الأقل وتوقف عن مزاولة نشاطه.

– عند بلوغه سن الستين وكان اشتراكه في التأمين عشرين سنة على الأقل.

ويُعد نظام التأمينات الاجتماعية المعمول به في دولة الكويت وبخاصة فيما يتعلق بكبار السن وحالات الشيخوخة من أكثر النظم التأمينية مرونة ومراعاة للجوانب الإنسانية للمسنين، ولكن ما يهدد ذلك النظام هو ظاهرة التقاعد المبكر التي باتت تشكل خطراً لا يستهان به على الاقتصاد الوطني لما يسببه ذلك من خروج قطاع هام من أبناء المجتمع من قوة العمل والإنتاج مع تحمل الاقتصاد تكاليف الرعاية التأمينية الباهظة لهم، الأمر الذي يستلزم من المؤسسات المعنية وأصحاب التخطيط الاجتماعي وصناع القرار البحث عن السبل الكفيلة للحد من هذه الظاهرة والاقتصار فقط على المسنين الذين بلغوا السن القانونية وقدموا خلال حياتهم العملية خدمات مشهودة لوطنهم.

جدول (7)
حالات التقاعد المبكر بالنسبة للإناث من المدنيين العاملين

فئة السن في 1997/7/1م	الأعداد في 1998/6/30م			نسبة عدد أصحاب المعاشات إلى المجموع
	مؤمن عليهم	أصحاب معاشات	المجموع	
اقل من 30	25.063	13	25076	%0.1
39–30	27.011	1579	28590	%5.5
49–40	8577	6057	14634	%41.4
59–50	1190	2021	3211	%62.9
60 فأكثر	151	641	792	%80.9
المجموع	61992	10311	72303	%41.3

المصدر: الإحصاءات الرسمية الصادرة عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

ومن الظواهر التي تأكدت في السنوات الأخيرة (ابتداء من عام 1986)، ظاهرة اتجاه الإناث إلى التقاعد بشكل يفوق كثيراً ما كانت عليه الأمور قبل ذلك، وقد يرجع ذلك إلى الميزة الخاصة التي منحها نظام التأمين الاجتماعي للنساء، إذ أصبح من حق المرأة التي لديها أولاد أن تتقاعد متى استكملت مدة خدمة فعلية قدرها (15) سنة وبدون أي تخفيض في معاش التقاعد، وذلك مهما كان عمرها حينئذ (وحتى لو كانت ما تزال في الثلاثينات من العمر).

الآثار الناجمة عن زيادة أعداد المسنين في التركيبة العمرية للسكان:

ترتبط ظاهرة زيادة أعداد المسنين في التركيبة العمرية للسكان بقضايا عديدة لعل من أهمها قضايا التنمية، فالمسنون هم أفراد خارج قوة العمل، ويحتاجون في الوقت نفسه إلى رعاية اجتماعية في المجالات الصحية، والنفسية، والترويحية، وما يستلزمه ذلك من أعباء، كما أن الرعاية الاجتماعية للمسنين جزء من السياسة الاجتماعية للدولة، وليست سياسة منعزلة، وبالتالي تخصص لها الدولة الاعتمادات المالية اللازمة في الموازنة العامة سنوياً.

وتنص المادة الحادية عشرة من الدستور الكويتي على أن تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية (بدرية العوضي، 1992).

والتزاماً بما حرص عليه المشرع في مجال رعاية المسنين، وإحساساً

بالمسئولية الأخلاقية والاجتماعية تجاه هذه الفئة من أفراد المجتمع، تقدم الدولة كثيراً من الخدمات التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الخاصة بفئات المسنين.

وزيادة أعداد المسنين في المجتمع يصاحبها متغيرات اقتصادية واجتماعية تظهر آثارها بوضوح في خطط التنمية وبرامجها، ومن أهم هذه الآثار:

– يعد خروج المسنين من قوة العمل إهداراً لطاقات وخبرات أصيلة، كان لها ولسنوات طويلة أدوار بالغة الأهمية في مسيرة التنمية وسوق العمل، ولا يمكن تعويض ذلك الهدر بإضافة أعداد أخر من المعينين الجدد لتؤدي نفس الأدوار بنفس الكفاءة.

– تزداد معدلات الإعالة (أي نسبة من تعولهم الدولة) إلى كل منتج في المجتمع، وهذا التزايد يؤدي إلى انتقاص المدخرات، ويتلو ذلك انخفاض مماثل في الاستثمارات (علي نور أحمد، 1992).

تتطلب الحاجات الصحية للمسنين نموذجاً للرعاية يعرف باسم «الرعاية المستمرة» وتكاليف تلك الرعاية عادة ما تكون عالية، كما تواجه هذه الرعاية مشكلة ضعف الحماس المهني الأمر الذي يتطلب تحفيز القائمين عليها بوسائل متعددة أغلبها مادي، ويتلو ذلك زيادة الأعباء المالية، لذلك تتجه بعض الأنشطة إلى الاعتماد على الرعاية المنزلية في رعاية المسنين وتقليص دور الرعاية المؤسسة كلما أمكن ذلك.

– تتطلب قضية المحافظة على مستوى الدخل المادي لكبار السن مرونة خاصة في أنظمة المساعدات والتأمينات الاجتماعية في مواجهة زيادة الأسعار وتزايد احتياجات المسنين وبخاصة الجوانب الصحية.

– تعد قضية إسكان كبار السن من المشكلات التي تواجه كثيراً من الدول، فانتشار النموذج الغربي في نظام الوحدات السكنية الصحية أسهم في تولد المشكلة فلم تعد كافة الأسر قادرة على توفير المكان الملائم لإقامة الكبار ولذلك تلقى تلك المسئولية على الدولة، وتحاول بعض الدول زيادة حجم مساعداتها الإسكانية التي تمنحها للأفراد لمساعدتهم في استيعاب ذويهم من كبار السن.

– تتطلب برامج إعادة تأهيل المسنين للتكيف مع المجتمع ومع المتغيرات القيمية والاجتماعية والسياسية فيه اعتمادات مالية ضخمة، حيث إن تكلفة هذه الخدمات مرتفعة بالنسبة إلى تكلفة الخدمات الأخرى.

- لا تتوقف مشكلة المسنين عند حد ضعف القدرة على المشاركة في عمليات الإنتاج بل تتعداها إلى عدم القدرة على الاستفادة من برامج التنمية المختلفة الأمر الذي يُعد إهداراً لتلك الجهود لفشلها في الوصول إلى الشرائح المستفيدة منها.

- مع تزايد أعداد المسنين وبما لهم من حق التصويت والمشاركة في الحياة السياسية قد يشكلون جماعة ضغط سياسي تشارك بفاعلية في توجيه القرار السياسي بل في صناعته.

- تتطلب طبيعة المسنين في الظروف الاستثنائية كالطوارئ والحروب أو الكوارث رعاية خاصة وترتيبات أمنية ووقائية باهظة التكاليف وعادة ما ترتفع بينهم معدلات الإصابة أو الفقدان مما قد يزيد من حجم الآثار الناجمة عن تلك الظروف.

تؤدي زيادة أعداد المسنين إلى توجيه قسم كبير من جهود الرعاية إلى هذه الفئة، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على برامج الفئات الأخرى من المجتمع كالشباب والأطفال.

- مع اتجاه العالم نحو الخصخصة، وتراجع دور الدولة نسبياً وتولي القطاع الخاص جزءاً من مسئولية الرعاية الاجتماعية، قد تواجه الدولة صعوبة في إقناع هذا القطاع الذي يهتم عادة بتعظيم ربحيته بإعداد برامج تعنى بالمسنين، وتهدف إلى حمايتهم والاهتمام بهم.

يواجه المسنون – كنتيجة طبيعية لخصائص مرحلة الشيخوخة – صعوبة في تقبل التكنولوجيا الحديثة والتعامل معها، وبالتالي سيضم المجتمع شريحة كبيرة لا تهتم بالدرجة الكافية بنقل وتوظيف التقنيات المتطورة واستخدامها في عمليات الإنتاج مما قد يؤثر بصورة كبيرة على مدى التطور في هذا الاتجاه.

وأخيراً فإن الميل الطبيعي للمسنين نحو الانسحاب من الحياة الاجتماعية وتضييق دوائر العلاقات إلى حدود أدنى قد يؤدي إلى انخفاض معدلات التفاعل الاجتماعي بينهم وبين أفراد المجتمع وتكريس مبادئ الانعزالية والانغلاق.

توصيات الدراسة:

بعد استعراض أوضاع المسنين والآثار المختلفة التي تنجم عن زيادة أعدادهم في التركيبة السكانية والخدمات الحالية التي تقدمها لهم بعض المؤسسات الرسمية بالدولة، واستشرافاً للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي ستمر بها الكويت في القرن الجديد، والتحديات التي تواجه الخدمات الاجتماعية في ظل العولمة

والخصخصة واقتصاديات السوق وغيرها نرى أن الوقت قد حان للبدء في تطبيق برنامج وطني متكامل لرعاية المسنين يأخذ بعين الاعتبار جميع المتغيرات السابقة وأيضاً التزايد المطرد في أعداد المسنين بالكويت.

ولهذا توصي الدراسة بأن يتضمن البرنامج الوطني لرعاية المسنين الجوانب التالية:

1 – التركيز على توجيه الرعاية المتكاملة للمسنين في بيئتهم الطبيعية وبين افراد أسرهم، والتقليل بقدر الإمكان من دور المؤسسات الرسمية في رعايتهم وذلك من خلال:

– التأكيد على دور الأبناء في رعاية ذويهم وتقديم الدعم المالي والإرشاد النفسي حول سبل الرعاية اللازمة ومتطلباتها.

– توفير مكاتب استشارية تقوم بعملية التوجيه والإرشاد النفسي الملائم للمسنين وأسرهم.

– إنشاء نواد اجتماعية للمسنين يمارسون من خلالها أنشطة وبرامج اجتماعية هادفة تدعم جوانب الاستقرار النفسي لديهم وتساعدهم على التكيف مع المجتمع ومتغيراته.

2 – إعادة دور المسنين في الحياة العامة والعمل على الاستفادة من قدراتهم وطاقاتهم في برامج التنمية وذلك من خلال:

– إعداد برامج عمل تلائم الحالة الصحية للمسنين وتمكنهم من المشاركة في عمليات الإنتاج بالقدر الذي تسمح به إمكاناتهم وقدراتهم.

– الاستفادة من الخبرات المتنوعة للمسنين في مجالات العمل المختلفة بوصفهم مدربين أو استشاريين للكوادر الشابة الملتحقة حديثاً بالعمل.

تحفيز المسنين على المشاركة في قوة العمل من خلال مكافآت مالية، أو تطوير نظام التأمينات، وربط قيمة معاشات التقاعد بمدى مشاركة المسنين وتطوعهم للعمل.

3 – تطوير مؤسسات الرعاية الصحية لفئات المسنين وزيادة كفاءتها وذلك من خلال:

– الاهتمام بطب الشيخوخة وأمراض كبار السن وإنشاء مراكز صحية متخصصة في هذا المجال.

– إنشاء مراكز لتقديم خدمات الصحة النفسية لفئات المسنين ودعم البحوث العلمية المتعلقة بدراسة التغيرات النفسية المصاحبة للشيخوخة وسبل معالجتها.

– التركيز على نمط الرعاية الصحية اللاحقة للمسنين في بيئتهم الطبيعية وتوفير الكادر الطبي المناسب للقيام بتلك المهام.

4 – تطوير خدمات الرعاية الإيوائية لفئات المسنين وذلك من خلال:

– تأهيل الكوادر الفنية العاملة في مجال رعاية المسنين بالخبرات والمهارات اللازمة لأدوار تلك المهام.

– تطوير أماكن ودور إيواء المسنين وتزويدها بالتقنيات المتطورة في مجال عملها وزيادة رقابة الدولة على معدلات أدائها وكفاءة برامجها.

5 – تعزيز دور الأسرة وزيادة مقدرتها على رعاية أفرادها المسنين. وذلك من خلال:

– منح امتيازات مالية للأسر التي تقوم برعاية أفرادها المسنين.

– توفير الرعاية السكنية الملائمة للأسر التي ترعى مسنيها بما يمكنها من تخصيص مقر مناسب للمسن دون إرباك لحياة الأسر ونظام معيشتها.

– ترسيخ القيم الدينية لدى الناشئة وبخاصة ما يتعلق بحكم الدين في عقوق الوالدين وقطع الأرحام، وكذلك موقف المجتمع ممن يتخلون عن أداء هذا الدور.

6 – تفعيل دور القطاع الخاص في تنفيذ برامج تهدف إلى رعاية المسنين وذلك من خلال:

– منح امتيازات للمؤسسات الخاصة التي تهتم ببرامج رعاية المسنين وتوفير اعتمادات مالية من ميزانيتها لهذا الغرض.

– تسهيل الإجراءات وتقديم الاستشارات اللازمة للقطاع الخاص لتمكينه من أداء هذا الدور وذلك بتزويده بالبيانات والإحصاءات الخاصة بالمسنين والبرامج والخدمات التي يجب عليه القيام بها، والاحتياجات الفعلية لفئات المسنين.

7 – تعزيز دور الجمعيات التطوعية الأهلية وجمعيات النفع العام في مجال رعاية المسنين وذلك من خلال:

– ربط المعونة المقدمة من وزارة الشؤون لصالح تلك الجمعيات بما تقدمه من برامج لصالح المسنين.

– إنشاء روابط للمسنين وتقديم الدعم المالي والفني اللازم لها.

– دعم المبادرات الأهلية في مجال رعاية المسنين وتوفير كافة مقومات النجاح والاستمرار لها.

– توجيه الجمعيات التطوعية نحو الاستفادة من طاقات المسنين والمتقاعدين في برامج اجتماعية هادفة لخدمة المجتمع وفئاته المختلفة.

8 – تطوير آفاق التعاون الدولي في مجال رعاية المسنين وذلك من خلال:

– الاطلاع على التجارب الرائدة عالمياً في توفير الرعاية الخاصة بفئات المسنين والاستفادة منها.

– المشاركة في المؤتمرات والمنتديات الدولية التي تناقش قضايا المسنين والاستفادة من توصياتها.

– متابعة التشريعات الدولية في مجال رعاية المسنين والسعي إلى اقتباس ما يتلاءم منها مع المجتمع الكويتي لتطبيقه محلياً.

9 – زيادة وعي المجتمع بقضايا المسنين ومشكلاتهم ومتطلباتهم المختلفة وذلك من خلال:

– إعداد برامج وحملات إعلامية من خلال القنوات المختلفة (إذاعة، تليفزيون، صحافة) تهدف إلى زيادة الوعي بقضايا المسنين ودورهم في المجتمع.

– إقامة يوم سنوي للتضامن مع المسنين.

– تنفيذ فاعليات إعلامية مختلفة تخدم في مجملها قضايا المسنين ومتطلباتهم.

المصادر:

أحمد فايز، نادية حليم، علي مراد (1991). وبائيات المسنين في مصر. في: نادية حليم، علي مراد محرران، **نحو رعاية متكاملة للمسنين**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجموعة الإحصائية السنوية، وزارة التخطيط (1997). العدد الرابع والثلاثون، دولة الكويت.

بدرية العوضي (1997). **التشريع ورعاية المسنين في دول مجلس التعاون الخليجي**. مجموعة محاضرات رابطة الاجتماعيين، دولة الكويت.

تقرير اللجنة الوطنية الكويتية للاحتفال بالسنة الدولية للمسنين (1983). الكويت.

رشاد عبداللطيف (2001/2000). في بيتنا مسن «مدخل اجتماعي متكامل. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

سيد سلامة إبراهيم (2000). رعاية المسنين، قضايا ومشكلات الرعاية الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب العلمي للكمبيوتر، جـ 2.

عادل عازر (1991). العدالة الاجتماعية للمسنين، نادية حليم، علي مراد (محرران) نحو رعاية متكاملة للمسنين، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عزت سيد إسماعيل (1992). الشيخوخة في عصرنا الراهن. سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد 18، ص59.

علي نور أحمد (1992). الأبعاد الاجتماعية لرعاية المسنين. سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد 18.

فؤاد البهي السيد (1968). الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة. القاهرة: دار الفكر العربي.

هالة عمران (1992). التوافق عند المسنين، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد 18.

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (1997). التقرير السنوي العام. الكويت.

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (1998). تقرير لجنة تقييم الأداء بدور الرعاية الاجتماعية. دولة الكويت، العدد السادس.

Atchely R. (1980). *The social forces in later age*. Betmont, California: WordsWorth, Inc. 3rd Ed.

Cumming, E. & Henry, W. (1961). *Growing old.* New York: Basic Books.

Clements, E. (1986). Aging and dimensions of spiritual development. *Journal of Religion and Aging,* 2(1-2): 127-136.

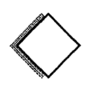
James. E. (1975). *Aging in American society: An examination of concepts and issues.* Michigan, An Arbor.

Krause, N. (1987). Exploring the impact of a natural disaster on health and psychological well - being of older adults. *Journal of Human Stress,* 13(2).

Roberto, K., & Scott, J. (1986). Confronting widowhood: The influence of informal supports. *Journal of American Behavioral Scientists,* 12 (2): 139-150.

مقدم في: يونيو 2000.

أجيز في: أكتوبر 2000.



العوامل الاجتماعية والثقافية المرتبطة بأسماء الأعلام في المجتمع السعودي: دراسة تحليلية مقارنة

عبدالرحمن بن محمد عسيري*

ملخص: الأسماء ليست مجرد عبارات يتلفظ بها الناس، بل إنها أبعد من ذلك بكثير. فأسماء الناس تعكس كثيراً من الخصائص المرتبطة بهم مثل ديانتهم، ومعتقداتهم، وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، والثقافة التي ينتمون إليها، ومستوى التحضر الذي وصلوا إليه.

ومن جانب آخر فقرار التسمية الذي تتخذه الأسرة لتسمية أبنائها يتأثر بعديد من العوامل الداخلية والخارجية. وترصد هذه الدراسة في أسلوب مقارن اثنى عشر عاملاً اجتماعياً وثقافياً من هذه العوامل وهي: الاتصال الثقافي، والبيئة، والعرق، والدين، والتوارث العائلي للاسم، والتحضر، والتأثير العائلي، والإعلام، والظروف المرتبطة بالولادة، والمعتقدات الخاصة بالأسرة، ولذا تهدف هذه الدراسة إلى شرح هذه العوامل المرتبطة بالأسماء في المجتمع السعودي مقارناً ببعض المجتمعات الأخرى.

وتظهر الدراسة طبيعة الأسماء وتنوعها في المجتمع السعودي وفقاً للبيئة التي يعيش فيها الفرد (بدوية، ريفية، حضرية)، وترصد التغيرات التي ظهرت على طبيعة هذه الأسماء في كل من هذه المجتمعات أو البيئات الثلاث في المجتمع السعودي.

المصطلحات الأساسية: الأسماء، التسمية، عوامل الأسماء، أسماء العرب، أسماء الأطفال، عوامل اجتماعية، عوامل ثقافية.

---

* أستاذ مشارك (Associate Prof.) قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، السعودية.

مقدمة

أسماء الأعلام جزء من ثقافة المجتمع، فهي تتأثر بها وتتغير وفقاً للتغيرات الطارئة عليها؛ ولذا فأسماء الأعلام تختلف من مجتمع إلى آخر نتيجة لاختلاف الثقافات التي تميز الشعوب بعضها عن بعض. كما أنها تتأثر بالثقافات الأخرى وفقاً لقانون الانتقال الثقافي في المجتمع الإنساني. «فالثقافة تنتقل من مجتمع إلى آخر عبر وسائل متعددة مثل النقل، والغزو، والاستعارة. فالهجرة تؤدي إلى انتقال وحدات ثقافية كبيرة، وأما الاستعارة فتؤدى إلى انتقال وحدات ثقافية بسيطة لا تحدث في البداية تغيراً يذكر في المجتمع الجديد. ووفقاً لنظرية الانتشار الثقافي فإن هناك بعض التشابه لكثير من السمات والعناصر الثقافية في مجتمعات متباعدة عن بعضها. وترجع هذه النظرية ذلك التشابه إلى انتشار الثقافة وانتقالها من مصدر واحد أو من عدد من المصادر نتيجة للاتصال الثقافي بين المجتمعات». (محمد الدقس، 1996 :148)، في حين أن نظرية الارتباط الثقافي ترجع التغير الثقافي إلى عوامل داخلية في المجتمع وذلك على عكس ما ذهبت إليه نظرية الانتشار الثقافي فهي ترى أن التغير الاجتماعي يأتي من العناصر الكائنة في المجتمع وليس من خارجه (محمد الدقس، 1996 :150).

وأسماء الأعلام – باعتبارها جزءاً من الثقافة – تخضع لقانون التغير والتبدل. فلكل جيل أسماؤه ولكل عصر مسمياته. وقد تتكرر الأسماء بين عصر وآخر ولكن نادراً ما تبقى على ما هي عليه دون تغيير لقرن من الزمان تقريباً. وحيث إن التغير الاجتماعي عملية مستمرة فإن أسماء الأعلام بالتالي في تغير مستمر. كما أنها تتعرض للعوامل ذاتها التي تتعرض لها الثقافة الأم. فتارة يكون التغير داخلياً نتيجة لعوامل داخلية كالتحضر والتنمية... وغير ذلك مما يؤثر على تغيير القيم والمعتقدات التي تسهم في دفع الناس إلى اختيار أسماء معينة. أو إلى عوامل خارجية تجبر الفرد على تبني قيم جديدة ومعتقدات جديدة تقود تبعاً لذلك إلى تبني الفرد لثقافة جديدة وأنماط سلوكية جدية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على اختيار الأسماء. كما أن أسماء الأعلام بصفتها جزءاً لا يتجزأ من واقع المجتمع وثقافته فإنها تتأثر بنوع البيئة التي توجد فيها حيث تتأثر من حيث المعاني والاشتقاق بواقع البيئة المحيطة، حضرية، أو بدوية، أو ريفية، مغلقة أو منفتحة. فالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد تشكل إلى حد كبير نمط الحياة وأسلوب التفكير، والمعتقدات التي تؤثر جميعها في تفكير الأشخاص واختيارهم لأسماء أبنائهم. كما تختلف أسماء

الأعلام أيضا باختلاف الطبقات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، وتتأثر إلى حد كبير بذلك. كما تؤثر التوجهات والانتماءات الدينية والمذهبية والفلسفية على اختيار الأسر لأسماء أبنائها بوصفها جزءا من إثبات الهوية الدينية أو الأيدولوجية أو الفكرية. إن كثيراً من العوامل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على اختيار الأشخاص لأسماء أبنائهم. فاختيار الأسماء لا يتم عشوائياً بل نتيجة لتضافر عديد من العوامل التي لا يمكن فصل أحدها عن الآخر باعتبارها جزءاً من البناء الثقافي للمجتمع. وتضافر العوامل كما هو في الثقافة التي يرى البعض أن من أهم صفاتها أنها تنشأ من التفاعل الاجتماعي للأفراد، كما أنها تلبي احتياجاتهم البيولوجية والسلوكية، كما أن لها صفة التراكم والتعلم والانتقال من جيل إلى جيل (محمد الدقس، 1996 :60). فالأسماء كذلك هي في واقع الأمر نتيجة لانعكاسات عديد من العوامل الاجتماعية والنفسية والدينية وتفاعل بعضها مع بعضها. كما أنها تخضع لقانون التعلم، والانتقال من جيل إلى جيل من حيث هي جزء لا يتجزأ من ثقافة المجتمع.

وكما تخضع أسماء الأعلام لقانون التغير والتبدل من حيث هي جزء من تغير الثقافة التي توجد بها، تخضع أيضا لسرعة ذلك التغير أو بطئه، وسطحيته أو عمقه وفقاً للظروف ذاتها التي تتعرض لها الثقافة الأم التي تنشأ بها الأسماء. فكما هو معلوم أن المجتمع الإنساني والثقافات الإنسانية – كما أثبتت الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية على وجه الخصوص – في حالة تغير مستمر، فليس هناك مجتمع يبقى في حالة استاتيكية ثابتة، وإنما هناك مجتمعات ديناميكية متغيرة. وحتى المجتمعات البدائية منها: أي أن كل المجتمعات في تغير مستمر، ويرجع الاختلاف في عمومه بين المجتمعات إلى مدى التغير وسرعته والعوامل المؤدية إليه (محمد الدقس، 1996 :71).

وتهدف هذه الدراسة في المقام الأول إلى تحديد أهم العوامل المرتبطة بأسماء الأعلام من الذكور والإناث، والتي تسهم في عملية لختيار الناس لأسماء أبنائهم، والتي حددت في هذه الدراسة باثنى عشر عاملاً هي: الاتصال الثقافي، والبيئة، والانتماء الديني، والانتماء العرقي، والتوجهات الفلسفية، والمستوى الاجتماعي للأسرة، والنوع، وظروف الولادة، والتوارث الأسرى للأسم، والتدخل الأسرى، والإعلام، والتحضر. كما تهدف أيضاً إلى توضيح التغيرات التي طرأت على أسماء الأعلام من الجنسين في المجتمع السعودي نتيجة لتضافر تلك العوامل أو بعضها.

حيث إن هذه الدراسة ستركز وبشكل مباشر على دراسة العوامل المؤثرة في اختيار الناس لأسماء أبنائهم؛ ولذا فهي لا تهتم بدراسة نوعية الأسماء السائدة أو تكرارها أو انتشارها في المجتمع، بل ستركز بشكل مباشر على العوامل المرتبطة باختيار الأسماء، مع ضرب عديد من الأمثلة من واقع المجتمع السعودي وبعض المجتمعات العربية والأجنبية.

وتبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها من الدراسات الاجتماعية القليلة التي تناولت دراسة العوامل المرتبطة بالأسماء، وتحليل الأسماء من منظور اجتماعي في العالم العربي. حيث لا يوجد سوى دراسات قليلة تعد على أصابع اليد الواحدة. ركزت معظمها على نسبة تكرار الاسم ومدى شيوع الأسماء دون تحليل لأبعادها الاجتماعية.

وتعد هذه الدراسة دراسة مكتبية نظرية حيث اعتمدت بشكل مباشر على الأدبيات والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة باللغتين العربية والإنجليزية، أما فيما يتعلق بأسماء الأعلام في المجتمع السعودي، والتغيرات التي طرأت عليها، فقد اعتمدت الدراسة على نتائج دراسات ميدانية حقلية سابقة للباحث عن الأسماء الشعبية والحديثة، والتغيرات التي طرأت على تلك الأسماء، خلال الأربعة العقود الماضية في مناطق المملكة المختلفة؛ لذا فهذه الدراسة من الدراسات المكتبية النظرية الأولية التي اهتمت بطرح مجموعة من القضايا والأبعاد المرتبطة بأسماء الأعلام والتي نأمل أن تسهم في شرح بعض الأبعاد المتعلقة بموضع الدراسة، وأن تكون بداية لدراسات قادمة تتناول جوانب مختلفة من الأبعاد والمحاور العديدة المتعلقة بأسماء الأعلام والأشياء في المجتمع العربي.

العوامل المرتبطة بالأسماء

العامل الأول: الاتصال الثقافي

تشير نظرية الانتشار الثقافي إلى أن هناك عديداً من العوامل التي تساعد على انتشار ثقافة ما خارج حدود مجتمعها الأصلي، مثل الهجرة، والاستعمار، والثورة. وهي تركز على انتقال الثقافة سواء أكان ذلك عن طريق النقل أم الغزو أم الاستعارة، متبعة انتقال العناصر الثقافية عبر المكان. وترى أن الهجرة تؤدي إلى انتقال وحدات ثقافية كبيرة. وأما الاستعارة فتؤدي إلى انتقال وحدات ثقافية بسيطة لا تحدث في البداية تغيراً يذكر في المجتمع الجديد، (محمد الدقس 1996: 149) ولذا فإن تعرض أي مجتمع للثقافات الخارجية يزيد من فرص تأثره بالثقافات الأخرى كما يؤدي ذلك

إلى توسع ثقافته وازدياد مسميات الأشياء التي يستخدمها في معاشه. ولعل الحضارة العربية خير مثال على ذلك. فعندما زادت وتوسعت الفتوحات الإسلامية في صدر الإسلام، اختلطت الثقافة العربية بالثقافات الأخرى اليونانية، والفارسية، والرومية. فدخلت عديد من المفردات اللغوية والأسماء الجديدة المستنبطة من تلك الثقافات إلى اللغة العربية وأصبحت معروفة بل إنها دخلت في الشعر العربي. ولعل شعر الدولتين الأموية والعباسية خير مثال على ذلك. كما أدى تأثر هذه الأقطار بالثقافة الإسلامية الوافدة، إلى تغيرات جذرية في أنماط المعيشة في تلك الأقطار وفي أسماء الأعلام بها التي أصبحت أسماء إسلامية صريحة. حيث يلاحظ أن الأسماء القديمة في كل من بلاد فارس، والترك، والسند، والهند قد اقترنت أو تبدلت بأسماء إسلامية عربية. كما يتضح ذلك أيضاً في تأثر الأسماء في الولايات المتحدة بأسماء الوافدين المستعمرين من الدول الأوربية مثل بريطانيا وأسبانيا وغيرهما من الدول الأوربية التي كان لها نفوذ سياسي في القارة الأمريكية. ففي دراسة قام بها كارول وفردريك (Carroll & Frederic, 1973) أوضحت تأثير الثقافة الأسبانية على بعض الولايات الأمريكية مثل أريزونا، وكاليفورنيا. وكلورادو، وتكساس، على أسماء الأعلام في تلك المناطق من الولايات المتحدة.

وتعد الهجرة من أبرز عوامل التأثير الثقافي كما تشير نظرية الانتشار الثقافي، فاتصال الثقافة المهاجرة أو الوافدة بالثقافة الأصلية يؤدي إلى تأثر كل منهما بالأخرى، فالتغيرات التي تحدث في مجتمع إنما تأتي نتيجة استعارة سمات ثقافية من مجتمع ثان: أي أن التغيرات الثقافية ترجع في مصدرها إلى ثقافة أخرى (محمد الدقس، 1996 :147). وفي المجتمع السعودي تعد منطقة الحجاز أفضل مثال يبرز حقيقة ذلك التلاقح الثقافي بين الحضارات الوافدة من شتى الأقطار الإسلامية وبين ثقافة المجتمع الحجازي. حيث انعكس ذلك التأثير على طبيعة أسماء الأعلام من الجنسين في هذه المنطقة إلى حد كبير. ففي منطقة الحجاز يتضح بروز التأثير المصري، والتركي، والجاوي، والشنقيطي... إلخ، حيث انعكس ذلك على طبيعة الأسماء ويتضح ذلك في كثرة الأسماء المركبة، مثل (عبدالمجيد، عبدالحميد... إلخ). حيث إن مثل تلك الأسماء المركبة قليلة الوجود أو نادرة إلى حد بعيد في باقي أجزاء المجتمع السعودي ذات الطابع البدوي والتي تتصف بالعزلة والبعد عن الاختلاط بالثقافات الأخرى. ففي المناطق الداخلية من المجتمع السعودي كان من النادر منذ عهد قريب (ثلاثون عاماً تقريباً) – أن توجد أسماء مركبة كما هو الحال في منطقة

الحجاز في الفترة ذاتها، حيث إن اختلاط المجتمع الحجازي بالثقافات الأخرى أوجد لدى المجتمع ثقافة فرعية انعكست في نمط معيشته وأسماء أعلامه. في حين أن مثل ذلك الاختلاط لم يتح للمجتمعات البدوية الداخلية التي ظلت محتفظة بثقافتها الأصلية. فلم تتعرض أسماء الأعلام بها لتغير يذكر إلا بعد تعرضها لموجات من الهجرات الخارجية والداخلية نتيجة للتغيرات التنموية[1]. كما أن هناك سبباً آخر يمكن أن يفسر لنا إلى حد ما عزوف عرب البادية عن التسمي بالأسماء المركبة ويفضلون بدلاً عنها الأسماء السريعة[2] ذات المعاني المباشرة والقوية. يتمثل في طبيعة الحياة البدوية التي تضطر البدو إلى استخدام أصواتهم للمناداة بصوت عالٍ مما يقتضي أن يكون الاسم مختصراً إلى حد كبير. وحتى بعد أن بدأت الأسماء المركبة تنتشر في المجتمعات البدوية لجأ عديد منهم إلى اختصار تلك الأسماء مثل (عبدالحميد، عبدالرحمن) فإنهم يختصرون الاسم إلى (عبده، دحيم، عبيد... وهكذا) للأسماء المضافة إلى الجلالة. أما إذا كان الاسم مضافاً لغير لفظ الجلالة مثل (سيف الإسلام، علاء الدين... إلخ) فيقال (سيف، وعلاء) بدلا من نطق الاسم كاملاً.

كما يعد شمال المجتمع السعودي مثالاً آخر على تأثير الاتصال الثقافي حيث يتضح تأثير بعض البلدان المجاورة، وبخاصة دول الشام على أسماء بعض أبناء المنطقة. كما تأثرت أسماء الناس هناك بأسماء الوافدين الأجانب فيلاحظ في بعض الأسماء أنها أوروبية الأصل مثل (ورنس، وميشيل... الخ) وهي بلا شك أسماء أوروبية. ولعل السبب في ذلك يعود إلى ارتباط بعض سكان هذه المنطقة بروابط الصداقة مع بعض العاملين في شركات البترول العاملة في المنطقة مما يجعلهم يسمون أبناءهم بأسماء أصدقائهم الأجانب. ونتيجة للتعرض الثقافي الذي شهده المجتمع السعودي مؤخرا خلال مرحلة التنمية التي بدأت في (1970م)، وتعرضه لموجات من الهجرات الداخلية والخارجية ظهر عديد من التغيرات في أسماء الأعلام من الجنسين نتيجة لذلك التلاقح الثقافي، فانتشر عديد من الأسماء التركية والفارسية وبخاصة أسماء النساء مثل (نورهان، جيهان، شهيناز) إلخ، كما انتشر

(1) بدأت خطط التنمية في المملكة العربية السعودية في عام 1970.

(2) يقصد بالأسماء السريعة الأسماء غير المركبة، مثل الأسماء الثلاثية مثال ذلك: حمد، سعد، فهد... إلخ بينما لا يفضلون الأسماء المركبة مثل عبدالرحمن، عبدالواحد أو ما شابه ذلك لأنها غير سريعة الإيقاع صعبة عند المناداة.

عديد من الأسماء الشامية، والمصرية، والأوروبية، مثل (ليندا، وديانا) وذلك مع بداية انفتاح المجتمع السعودي على المجتمعات الأوروبية والأمريكية.

وتتماثل بعض البلدان العربية مع المجتمع السعودي في هذا الشأن، ففي مجتمع الإمارات وجد عبدالله مصطفى (1996) تأثر بعض الأسماء هناك بأسماء البلدان المجاورة مثل إيران والهند والباكستان، نظراً لعاملي الاختلاط والمصاهرة. كما وجدت سامية الساعاتي (1979) العديد من الأسماء في المجتمع المصري ذات أصول تركية، أو فارسية، أو أوروبية، فالاتصال الثقافي بالشعوب الأخرى يعد من أهم العوامل المؤثرة في طبيعة الأسماء واشتقاقها، كما يساعد على تقبل الناس للأسماء الجديدة وتعودهم على لفظها واستخدامها، وهذا مما يجعلهم يتمثلونها في لغتهم ويستحسنون إطلاقها على أبنائهم.

ثانياً: العامل البيئيّ

أما العامل الآخر المؤثر على طبيعة الأسماء واختيارها فيتمثل في البيئة التي يعيش فيها الفرد فالبيئة، بنوعيها الطبيعية والثقافية مثار جدل قديم بين العاملين في حقول الاجتماع والتربية والجغرافيا والأنثروبولوجيا. فمنهم من يرجع إليها معظم التغيرات الاجتماعية حيث يرون أن هناك علاقة بين النسق الإيكولوجي والأنساق الاجتماعية الأخرى. بينما يقلل بعضهم الآخر من أهمية البيئة، ويرون أن العامل الإيكولوجي برغم أهميته في تفسير مقولة التغير الاجتماعي فإنه ليس العامل الوحيد. إذ لا بد من وجود عوامل أخرى (محمد الدقس، 1996 :136). ومهما يكن الخلاف عن دور البيئة في تشكيل الثقافة فإنه لا يمكن تجاهل أهميتها في تحديد طبيعة الأسماء ونوعيتها، حيث إن هناك نوعاً من الترابط بين الأسماء والبيئة التي ينتمي إليها الفرد، إذ تشكل البيئة وتحدد نوع الأسماء، كما أن الأسماء يمكن الاستدلال بها على البيئة التي ينتمي إليها الفرد. وإلى ذلك يشير جنسون (Jenson, 1995) بقوله: إن الأسماء ليست فقط رموزاً للمناداة، وإنما ينتج عنها عديد من المحددات الاجتماعية، حيث تتضح الحدود الجغرافية والثقافية لمجتمع ما من خلال تحديد مسمى ذلك المجتمع أو من خلال أسماء الأشخاص الذين ينتمون إليه. ويمكن تحديد هويتهم من خلال أسمائهم أو أسماء أسرهم التي ينتمون إليها، فالأسماء يمكن أن تعطي حدوداً معلومة عن أي مجتمع. وقد أشار إلى ذلك أيضاً سيفري (Severi, 1980) في دراسته عن المجتمع الإيطالي حيث وجد أن الأسماء لا تحدد هوية الأفراد فقط، وإنما تحدد هوية الجماعة أيضاً. فقد أوضح أنه يمكن معرفة كثير من المعلومات الشخصية عن الفرد

من خلال معرفة اسمه واسم عائلته. وتصدق هذه الملاحظة على معظم المجتمعات الإنسانية. فمن خلال الاسم يمكن الاستدلال إلى حد كبير على البيئة التي ينتمي إليها الفرد وربما المجتمع الذي ينتسب إليه.

ففي الثقافة العربية مثلاً يمكن تمييز الاسم إن كان بدوياً أو قروياً أو حضريا إلى حد كبير. فالأسماء البدوية مثلاً تتصف بالقوة، والصرامة، وأحياناً الغرابة وبخاصة أسماء الرجال فمن النادر أن نجد أسماء مثل (عبدالله، وعمر، ومحمد، وأحمد إلخ)، بل إنا نجد أسماء، مثل: (ضيدان، فاجر، مقحم، ذعار، خربوش، دريعج، برعوص، خريفان، فلوح، بليعص، طويسان، شليويح، دهيس، كديمس، عوينان، غريف، دهيرم، صعفق) إلى آخر ما هناك من الأسماء ذات المعاني الغريبة والتركيبات اللفظية الصعبة. بينما أسماء الريفيين أقل غرابة وصرامة مثل (سعد، حمود، راشد، ناصر...إلخ). ولعل ذلك ربما يعود إلى كون تلك الأسماء تعد من الأسماء الرقيقة التي يترفع البدوي أن يطلقها على أبنائه. ولذا يعمد أغلبهم إلى اختيار أسماء ذات طابع قوي يخيف به الآخرين ويرعبهم عند سماع الاسم. سواء أكان ذلك الاسم يدل على القوة (مثل سيف، وفاجر) أم كان اسم حيوان أو طير يتصف بالقوة والشجاعة والافتراس مثل (صقر، وذيب، وذياب، ونمر، وذيبان، وعقاب، وحنش)، ومن الجدير بالذكر أن مثل تلك الاشتقاقات البيئية والتسمي بالحيوانات مثلا لا يقتصر على الثقافة العربية بل يوجد مثل ذلك في عديد من الثقافات الأخرى حتى الأوربية منها حيث نجد أسماء مثل: (Tiger, Hawk, Wolf) وتعني النمر، الصقر، والذئب، وغيرها من الأسماء الشائعة في أمريكا.

كما يلاحظ أيضاً تأثر الأسماء البدوية بطبيعة الحياة التي يعيشون فيها فبعض الأسماء البدوية ما هي إلا وصف لحدث، أو محاكاة لواقع بيئي فنجد أسماء تشتق من الحدث الذي واكب الولادة مثل: (رحيِّل، ولافي، ومطر، ونهار، وهزيم[3]، وساري... الخ).

ومن أسماء النساء نجد أسماء مثل (قمرية، ومطره، ومزنة). بينما بعضها الآخر صفات جسمية مثل (معتوه، وعريج، وعمشا، وعميش، ونمشا، وحولا... الخ).

وقد تطلق مثل تلك الأسماء في بدايتها كالقاب ثم ما تلبث أن تتحول إلى أسماء

(3) صوت الرعد.

تنتقل بالتوارث من سلف إلى خلف. ولذا فإنه ليس بالضرورة اتصاف الفرد بصفة اللقب فمثلا (حولا، وعمشا) ربما تكونان من أجمل الفتيات عيوناً. أما في الريف فنحد أن أسماء الناس تتأثر بالمصطلحات الزراعية فنجد أسماء مثل (موزة، وغرسه، وتمره، وريحانه... وهكذا). بينما يلاحظ أن الأسماء الوصفية في الريف تصف أفعال الناس أكثر من وصفها للأحداث فنجد أسماء مثل (ملهى، ومنجف، ودهدوه، وطالع) فالأول يعني البطء والثاني يعني المنقذ ودهدوه صفة ذم... الخ، كذلك من أسماء النساء نجد أسماء مثل (طالعة، ونازلة، ونشطا، وطبشى، وصفرية)، وجميعها صفات لأفعال. كما يوجد أسماء مثل (شرهة) وتعني (الشيء المستقبح فعله)، (وذعفة) وتعني (الشيء القبيح الرائحة).

ومن الجدير بالذكر أن مثل تلك الأسماء ذات الاشتقاق الوصفي أو التشبيهي قد تكون معانيها الثقافية تختلف عن معانيها اللفظية؛ ولذا فهي تحتاج إلى دراسة متعمقة ومعرفة باللهجات حتى يتسنى تفسيرها وكشف مدلولاتها قبل الحكم بحسنها أو قبحها. فمثلاً عند سماع اسم (زربة) وهو من الأسماء الموجودة في جنوب الريف السعودي يتبادر إلى الذهن بادىء ذا بدء بأنه اسم قبيح يعني (زريبة الغنم)، ولكن العارف باللهجة الجنوبية وثقافتها يعرف أن معناه الثقافي (السد الواقي)، فالزربة غالبا هي عبارة عن مجموعة من أشجار الشوك التي تستخدم للوقاية لصد الحيوانات المفترسة والسارقين. كذلك اسم مثل (طامسة) فمعناه العام غير جيد فهو يعني (المحي والطمس)، ولكن المعنى الثقافي للاسم يختلف حيث إن ذلك يعني (المرأة التي لا يضاهي حسنها) فهي تطمس من عداها. كما أن اسماً مثل (فاجر، أو عاصي) قبيح من حيث معناه الإسلامي فهو يعني الشخص غير الملتزم بأحكام الشريعة، بينما معناه الثقافي يدل على الشجاعة والقوة والرجولة، ففاجر يرمز إلى الشخص الشجاع الذي يفجر الصفوف في القتال، وعاصي يرمز إلى الشخص الذي يصعب هزيمته وما شابه ذلك من معان تدل على القوة والشجاعة. وهكذا نجد عديداً من الأسماء في القرى والبادية تحتاج إلى دراسة، وبخاصة الأسماء الغريبة أو الشاذة – وإلى تتبع معانيها الثقافية واللغوية في اللهجات المحلية. كما يجب أن لا يحكم بحسن الاسم أو قبحه، فالقبح والحسن أشياء نسبية تختلف باختلاف البيئة والثقافة. كما أن العرب غالباً يستخدمون الاستعارات اللفظية والتشبيهية في كثير من المدلولات اللغوية التي يصعب على غير المتخصصين معرفة أبعادها أو معانيها. إضافة إلى أن معظم الأسماء العربية ذات اشتقاقات أو

مدلولات وصفية، والصفة في اللغة العربية ربما يكون لها أكثر من معنى، يختلف باختلاف الموقف الذي يحدد المعنى المراد به هل هو المدح أو الذم. ومن مظاهر الخصوصية البيئية وجود أسماء محددة تنتشر في ريف منطقة بعينها دون سواها، حتى إنه عندما يذكر الاسم يعرف أن ذلك الاسم من مكان كذا. فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد اسماً مثل (غرم الله) لا يوجد إلا في منطقة زاهران وغامد في جنوب المجتمع السعودي كما نجد اسمي (ظافر وفايز) ينتشران بكثرة في منطقة بني شهر وبني عمر في منطقة عسير.

وأما اسم مثل (عثمان) فربما لا يخلو منه بيت في المجمعة في سدير في المنطقة الوسطى. وكذلك نجد أسماء مثل (راشد، ومبارك) من الأسماء المنتشرة بكثرة في الحوطة، وأما (سعد وسعيد) فإنها من أسماء قحطان وأكثرها انتشاراً. بينما أسماء مثل (فهاد، ومرضي، وغنام) فإنها أكثر ارتباطاً بالدواسر، وهكذا لو تتبعنا مثل تلك الخصوصيات الاسمية لوجدناها حقيقة توحي بالعزلة الاجتماعية للقرى مما يوجد ثقافة محلية تمتاز بالخصوصية إلى حد كبير. حتى إن اللهجات في القرى المتجاورة ربما تختلف من قرية إلى أخرى بالرغم من تجاور القريتين في بعض الأحيان بعكس البادية التي نجد أن لهجتها شبه متقاربة، وكذلك عاداتها بالرغم من اختلاف المناطق والقبائل. فربما وجد الاسم ذاته على الرغم من غرابته يتكرر في مناطق أخرى من البادية. فعلى سبيل المثال نجد أسماء مثل: (محماس، وحجاب، ونجر، وشلاش، وراكان، وجربوع... الخ) من أسماء الرجال وكذلك (عمشا ونمشا، ووضحا) من أسماء النساء هي ذاتها موجودة لدى قبائل بدو الحجاز ونجد، والشمال والجنوب وربما بادية الشام وسوريا، والصحراء الكبرى، مما يجعلنا نتساءل إذا ما كانت مثل تلك الأسماء تنتقل بانتقال أبناء البادية في رحلاتهم المتعددة من مكان إلى آخر بعكس الريفيين، أو إلى كون الثقافة البدوية شبه المتماثلة تفرز عقلية متقاربة في التفكير والاشتقاق كجزء من العلاقة القوية بين البيئة الثقافية والمجتمع.

كما يلاحظ في البيئيات التقليدية (الريفية والبدوية) بشكل خاص ارتباط بعض الأسماء بطبقات اجتماعية محددة. مما يمكن الاستدلال على الطبقة الاجتماعية للشخص من خلال اسمه دون معرفته شخصيا. فبعض الأسماء لا تطلق إلا على طبقات معينة، كالموالي والعبيد والخدم وما شابه ذلك. إذ يترفع البقية عن إطلاقها على أبنائهم. إلا أن تلك الأسماء تختلف أيضاً باختلاف المناطق والقرى، فبعض

الأسماء تعد من الأسماء المحبذة التي يتسمى بها علية القوم في منطقة ما بينما تكون غير محبذة في منطقة أخرى مجاورة وإنما تطلق على العبيد والموالي لديهم أو ربما على بهائمهم وحيواناتهم. فأسماء مثل (شيحان، ودغمان، وأدهم)[4] مثلاً أسماء شائعة ومتداولة بين علية القوم في منطقة ما بينما نجدها بالمقابل أسماء مستهجنة لا تطلق إلا على ذكور البقر، أو الإبل، أو الخيل في منطقة أخرى. ولعل الحروب القبلية بين القبائل ولدت مثل تلك التناقضات فكل قبيلة أو منطقة تستهجن ثقافة المنطقة الأخرى. فتحاول التقليل من قدرها وتستهزىء بأسماء رجالها تحقيراً وتصغيراً وتقليلاً من شأنها وإقلالاً من قدرها كنوع من الحرب غير المعلنة. ولو تتبعنا ذلك لوجدناه في معظم مناطق الجزيرة العربية في الماضي، فالعرب كانت تطلق أسماء محددة على العبيد والموالي كالأسماء التفاؤلية مثل (مبروك، وسرور، ومبروكة،...). وما زالت هذه الأسماء يتجنبها بعض الناس حتى الوقت الحاضر من ذوي الأصول القبلية والنعرة البدوية. ومما سبق يتضح أن البيئة عامل قوي من العوامل المحددة لطبيعة الأسماء واشتقاقها، وهو عامل مؤثر في تشكيل الثقافة التي تشتق منها الأسماء أو تنتسب إليها ولا يمكن إغفاله أو تجاهله في أي حال من الأحوال.

ثالثاً: الانتماء الديني:

أما العامل الثالث من العوامل المؤثرة في تحديد طبيعة أسماء الأعلام واشتقاقها فيتمثل في العامل الديني أو الانتماء الديني فكما تؤثر الثقافة والبيئة التي ينتمي إليهما الأفراد أو يختلطون بها على أسماء الأشخاص والأماكن، نجد أن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عنهما في تحديد نوعية الأسماء. فقد أوضحت دراسة دونفرو (D'onofrio, 1991) أهمية الانتماء الديني في تحديد نوعية الأسماء وهويتها، حيث إن الأسر ذات الارتباط الديني القوى غالباً تسمى أبناءها أسماء ذات دلالة دينية تعكس مثل ذلك التوجه... فالفرد المسلم على سبيل المثال يمكن أن يعرف من خلال اسمه قبل أن يفصح عن ديانته. ولا يقتصر ذلك على الثقافة

(4) اسم شيحان غالباً ما يطلق على ذكور البقر في بعض مناطق عسير من جنوب المجتمع السعودي، بينما هو اسم يطلق على أعلام الرجال في بعض مناطق نجد من المجتمع السعودي. أما اسم أدهم فإنه كذلك من الأسماء التي تطلق على ذكور البقر في بعض مناطق عسير بالجنوب السعودي، بينما هو اسم شائع من أسماء الرجال في منطقة الحجاز بالغرب السعودي.

الإسلامية بل أيضاً على معظم الأديان والملل والنحل. فاليهود لهم أسماؤهم الخاصة، والمسيحيون لهم أسماؤهم التي تميزهم عن غيرهم أيضاً، كما يمكن معرفة الهندوس، أو البوذيين أو غيرهم من خلال معرفة الاسم. ويرى مبوكي (Mbauike, 1996) أن الاسم يعكس غالباً توجهات الأسرة ومعتقداتها، سواء أكانت دينية، أم عائلية، وقوة ارتباطها بتلك المعتقدات. فالاسم يعكس غالباً قوة أو درجة اعتقاد الفرد أو الأسرة في الإله، أو الآلهة التي يؤمن بها. وكذلك ارتباطه بأسلافه وأسرته، حيث يمكن تمييز ذلك من خلال الاسم الذي يمنحه إياه أبواه. وقد ذهب إلى ذلك أيضاً واد (Wade, 1974) فهو يرى أن الاسم غالباً يعكس اتجاهات الأسرة وفلسفتها ومعتقداتها. كما يرى أن ذلك لا يقتصر على البشر فقط وإنما ينطبق أيضاً على الحيوانات المنزلية كالكلاب مثلا التي يمنحها أصحابها أسماء معينة. فمن خلال تلك المسميات يمكن تحديد معتقدات الأسرة المالكة لذلك الحيوان، وفلسفتها، واتجاهها نحو الموت والحياة، والتفاؤل، والتشاؤم وما إلى ذلك إلى حد كبير. ولعل مثل هذه النتيجة ربما تكون حقيقة في معظم المجتمعات الإنسانية أو كلها، فالاسم الذي يمنحه الأبوان للطفل، أو الذي تمنحه الأسرة لحيوان ما، غالباً لا يكون اعتباطياً وإنما يعكس نمطاً معيناً يوضح معتقدات تلك الأسرة وتوجهاتها الدينية أو المذهبية. فالانتماء الديني يعد من أكثر العوامل التي تؤثر على اختيار نوعية الأسماء حيث إن الثقافة القومية يمكن أن تذوب أو تتأثر إلى حد كبير بالعوامل الثقافية المحيطة بها، بينما نجد أنه من النادر أن تتأثر الانتماءات الدينية، فعلى سبيل المثال نجد أن المسيحيين في العالم العربي يعيشون مع المسلمين في عديد من الدول العربية على الرغم من أنهم يتحدثون العربية مثلهم مثل المسلمين من حولهم ويعتزون بانتمائهم العربي. إلا إنهم نادراً ما يسمون أبناءهم بأسماء عربية أو إسلامية فهم غالباً يسمون أبناءهم بأسماء مسيحية مثل (جورج، وميشيل... الخ) وذلك لتحديد هويتهم المسيحية بين المسلمين.

كذلك وجد كل من وتكنس ولندن (Watkins & London, 1994) في دراستهما عن اليهود والإيطاليين المقيمين في الولايات المتحدة، أن اليهود أكثر محافظة على أسمائهم من الإيطاليين، فاليهود لم تتغير أسماؤهم في جيلين متتاليين، بينما الإيطاليون كانوا أكثر عرضة للتغير وذلك لتمسك اليهود بديانتهم بشكل أكثر من الإيطاليين.

ومن خلال استقراء الأسماء في الثقافات المختلفة يستنتج أن البشر منذ القدم يولون التسمية على الآلهة والرموز الدينية أهمية خاصة تعكس قوة إيمانهم بتلك الآلهة، ففي مجتمع الجاهلية وجدت أسماء عديدة مثل (عبدمناف، وعبدالعزى، وعبداللات). ولذا فعندما جاء الإسلام حث الرسول ﷺ على تغيير تلك الأسماء، وأشار إلى أن خير الأسماء ما حُمِّد وعُبِّد لله. ولذا يحرص المسلمون على التسمي بأسماء مثل (عبدالله، وعبدالرحمن، وعبدالمطلب، وعبدالوهاب)، بل إن جميع أسماء الله الحسنى تقريباً يُسمى بها مضافة إلى عبد. كما أن هناك كثيراً من الأسماء التي تسمى بأسماء الأنبياء أو الرسل، أو الصحابة أو أسماء آل البيت مثل (محمد، وحسن، وحسين، وجعفر، وهاشم، وعلي، ويوسف، ويعقوب، وموسى) إلخ كما نجد أسماء أخرى مشتقة من أسماء أو أحداث إسلامية مثل (حجي، ومكي، وعاشور، وجمعة، ورمضان... الخ).

ويتشارك مع الثقافة العربية كثير من الثقافات الأخرى فنجد في الثقافة المسيحية أن اسم (مريم عليها السلام (Mary) من الأسماء الشائعة الاستخدام. كذلك عند قدماء الآشوريين والبابليين واليهود توجد عديد من الأسماء التي تعكس ولاءهم وإيمانهم بالآلهة. ويمكن القول إن الانتماء الديني يعد من أكثر العوامل المؤثرة في طبيعة الأسماء واشتقاقها. بل إن الانتماء المذهبي أيضاً يبرز في أحيان كثيرة من خلال أسماء الأعلام، حيث يتضح المذهب الديني الذي يعتنقه الفرد إذا ما كان اسمه يعكس مثل ذلك الانتماء. فعند المسلمين الشيعة على سبيل المثال يلاحظ أن أسماء مثل (الحسن، والحسين، وعبدالحسين، وعبدالنبي، ومعصومة، والباقر، وكاظم... الخ) من الأسماء التي هي أكثر شيوعاً كنوع من توكيد الهوية المذهبية. كما أن المسلمين عموماً على اختلاف مذاهبهم يتفاءلون باسم محمد حيث إنه من النادر أن توجد أسرة مسلمة لا يكون أحد أفرادها يتسمى بمحمد، بل إنه في بعض المجتمعات الإسلامية يوضع اسم محمد سابقاً لاسم الشخص فيقال محمد عبدالله، ومحمد علي، ومحمد أحمد. حيث إن اسم الشخص هو الاسم التالي لمحمد. كما يلاحظ أنه من الشائع في عديد من الشعوب الإسلامية أن يتنادى الناس عندما لا يعرف بعضهم بعضا باسم محمد، أو أبا محمد أو عبدالله أو أبا عبدالله. حيث ينادي أحدهم الآخر باسم محمد إذا كان لا يعرف اسمه الحقيقي. وفي المجتمع السعودي باعتباره جزءاً من العالم الإسلامي فإن العامل الديني واضح تماماً في أسماء الأعلام من الجنسين خصوصاً بعد أن عم الوعي الديني، حيث كثر انتشار الأسماء

المركبة مثل (عبدالله، وعبدالرحمن، وعبدالإله... الخ. كما اختفت اسماء مثل: عبدالنبي، وعبدالرسول، وهما من الأسماء الشائعة عند المسلمين الشيعة في المملكة حيث تغيرت إلى عبد رب النبي وعبد رب الرسول... الخ. أما في البوادي فقد هجر البدو الأسماء ذات المعاني المتنافية مع الشريعة مثل (فاجر، وعاصي) إلخ واستبدلت بها أسماء أخرى.

ولعل المتصفح لأسماء الطلاب في الشهادات العامة، أو الجامعات في المجتمع السعودي يلاحظ اتساع رقعة الأسماء التي تبدأ بعبد، حيث تشغل مساحة كبيرة مقارنة بباقي الأسماء الأخرى، مما يعكس بوضوح تأثير العامل الديني على طبيعة الأسماء في المجتمع السعودي.

رابعاً: الانتماء العرقي

يتمثل العامل الرابع من العوامل المؤثرة على طبيعة أسماء الأعلام ونوعها في الانتماء العرقي للشخص. فالعرق الذي ينتمي له الشخص (عربي، أفريقي، أمريكي، ألماني) إلخ غالباً ما يمكن الاستدلال عليه بوضوح تام من خلال الاسم الذي يحمله الشخص. فيشار إلى أن هذا الاسم عربي، أو هندي، أو أفريقي. وبالرغم من تلاقح الثقافات واختلاط بعضها ببعض وتأثر إحداها بالأخرى. فإن الانتماء العرقي يظل أحد أبرز العوامل المؤثرة على نوعية أسماء الأفراد الذين ينحدرون من عرق معين، حيث يظلون يتوارثون الأسماء ذاتها التي يتسمى بها أسلافهم حتى لو كانوا خارج حدود مجتمعهم الأصلي، وقد أشارت دراسة سميث (Smith, 1996) إلى هذه الملاحظة، حيث أوضحت أن الافارقة الأمريكيين يسمون أبناءهم غالباً أسماء مميزة، وذلك لكي يعرفوا بها ويرتبطوا من خلالها بجذورهم الأفريقية. ويمكن تعميم نتائج سميث Smith السابقة في المجتمع الأمريكي لتشمل معظم الجنسيات المقيمة في أمريكا. فالعرب مثلاً يسمون أبناءهم بأسماء عربية حتى تعكس هويتهم العربية وتذكرهم بجذورهم العربية. والمكسيكيون يفعلون الشيء ذاته بل إنه يمكن تعميمها على معظم الجاليات في المجتمعات الإنسانية. كما يتضح ذلك أيضاً من الجنسيات العربية في أفريقيا مثلاً، أو في أوروبا حيث يظلون يتسمون بأسماء عربية، كرمز يذكرهم بالعرق الذي ينتمون إليه رغم عدم معرفة بعضهم للغة العربية. فغالباً ما يوجد شخص ما اسمه (أو اسمها) عربي صريح، وهو لا يعرف كلمة عربية واحدة، وعند التحدث معه وسؤاله عن اسمه العربي يقول بكل فخر: أنا أصلي عربي. ومن الملاحظ في معظم الثقافات العالمية أن الاسم وطريقة تركيبه تعكس الهوية العرقية

للشخص حيث يمكن الاستدلال على هويته العرقية من خلالها. فنجد مثلاً في الثقافة العربية أن الأسماء غالباً تبدأ باسم الشخص ثم اسم أبيه واسم عائلته التي ينتمى لها وغالباً يقرن ذلك بأل التعريف (العسيري، البخاري، العتيبي، المطوع... الخ)[5] كما نجد العرب أيضاً يستخدمون عبارة (ابن) للفصل بين اسم الشخص واسم الأب. وفي الثقافات الأخرى نجد مثل تلك الرموز الدالة على تحديد الهوية العرقية مثل (Mc) في بعض الثقافات الغربية. و (أوف) في الأسماء الروسية. وحتى داخل اللهجات في اللغة الواحدة نجد مثل ذلك، ففي اللغة العربية نجد أبناء المغرب العربي يستخدمون بعض المصطلحات التي تحدد هويتهم إلى حد كبير مثل استخدام (ولد) في اللهجة الموريتانية. واستخدام (أم) بدل أل التعريف في الاسم في جنوب الجزيرة العربية. ومن هنا يمكن القول: إن الانتماء العرقي للشخص يحدد طبيعة الاسم الذي يحمله، كما أن الاسم يحدد انتماءه العرقي.

خامساً: الطبقة الاجتماعية

إضافة إلى تأثير العوامل الثقافية والبيئية والعقدية في تحديد طبيعة الأسماء يلاحظ أن الأسماء تتأثر إلى درجة كبيرة بمستوى الوعي العام للأسرة ووضعها الاجتماعي. فكما أشارت دراسة ليبرسون وبيل (Leberson & Bell, 1988) إلى أنه وفقاً لمستوى تعليم الأسرة ووفقاً لأصولها العرقية يتحدد الاعتقاد العام للأبوين عما يرونه مناسباً لأبنائهم من أسماء؛ ولذا ترى الدراسة أنه من خلال تحليل الأسماء الأولى للأفراد يمكن استنتاج عديد من الخصائص العامة عن الأسرة التي ينتمي إليها الفرد وعن مستوى وعي أسرته أو طبقتها الاجتماعية. وربما تصدق هذه النتيجة في المجتمعات التي وصلت إلى درجة معقولة من التحضر والاستقرار، بينما يصعب قياسها في مجتمعات تمر بكثير من التحولات الثقافية والتغير مثل المجتمعات العربية. فعلى عكس النتيجة التي توصل إليها ليبرسون وبيل (Leberson, & Bell, 1988) توصلت دراسة عسيري، (1418هـ) عن المجتمع السعودي إلى أن الطبقات الاجتماعية التي هي أقل تعليماً أو تحضراً أكثر رغبة في تبني الأسماء المستحدثة، بينما الطبقات التي هي أكثر تعليماً أكثر ميلاً إلى العودة

(5) قد يلحظ ذلك بوضوح من يحتاج إلى استخدام دليل الهاتف في بلد غربي مثلاً فيما لو اراد ان يجد أحد العرب فإنه ببساطة يفتح الدليل على (AL) وسوف يجد قائمة طويلة تضم معظم العرب الموجودين في تلك المنطقة بكل سهولة، مما يؤكد أهمية الأسماء في تحديد الهوية العرقية.

إلى الأسماء التقليدية الريفية ذات المعاني الجميلة والتمسك بها وهو ما أسموه (العودة إلى الأصالة). إلا أنه في المقابل يلاحظ أنه كلما ارتفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة كانت أكثر حرصاً على انتقاء الأسماء الجميلة، والبعد عن الأسماء القبيحة. وفي كثير من المجتمعات يلاحظ أن هناك أسماء معينة تكون قصراً على طبقات اجتماعية محددة. قد تختلف عن باقي أسماء الشعب. وفي حالة تماثل الأسماء فإنه يعمد إلى تحديد الطبقة الاجتماعية بألقاب تكون ملازمة للاسم في أغلب الأحيان فيقال (الأمير، الدكتور، الشيخ... الخ) حيث يمكن الاستدلال على الطبقة الاجتماعية للفرد من خلال اللقب الذي يلازم اسمه. كما أن بعض المجتمعات تحدد أسماء الأفراد وفقاً لطبقاتهم الاجتماعية حيث إن لكل طبقة اجتماعية أسماء محددة كنوع من التمايز العرقي والطبقي، وتبرز هذه الحقيقة ربما بشكل أكثر وضوحاً في المجتمعات التي يتضح فيها التمايز الطبقي بين فئات المجتمع كما هو الحال في الهند.

وفي الوطن العربي هناك بعض الأسماء التي تعد من الأسماء الشعبية التي تبرز بشكل واضح في المجتمعات الشعبية حيث يقال عن اسم ما في مصر مثلاً: إنه (اسم بلدي) أو (اسم فلاحي) دلالة على الطبقة الاجتماعية لصاحب الاسم.

كما أن أسماء العوائل علامات بارزة لتحديد الطبقة الاجتماعية فعندما يشار إلى اسم عائلة ذات مكانة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو دينية معينة فإنه يتبادر إلى الذهن فوراً الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الاسم ويحظى الفرد الذي يحمل لقب تلك العائلة بامتيازات عديدة قد لا يحصل عليها لولا انتماؤه العائلي. كما يتم تصنيف الشخص حالاً وفقاً للمكانة الاجتماعية والاقتصادية للعائلة التي ينتمي إليها. وعليه فإن الطبقة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة تحدد نوعية الأسماء التي يتسمى بها الأعلام، كما أن الأسماء وخاصة أسماء العائلات تحدد الطبقات الاجتماعية للأفراد إلى حد كبير.

سادساً: التوجهات الفلسفية للأسرة

في مختلف المجتمعات الإنسانية تختار الأسر لأبنائها أسماء ذات دلالات معينة رغبة في أن يكون أبناؤها في المستقبل يعكسون تلك الدلالات أو الرغبات المتمثلة في معاني أسمائهم التي يحملونها والتي منحهم إياها آباؤهم. ففي الثقافة العربية غالباً يختار الأباء أسماء معينة ذات دلالات أو صفات اجتماعية أو دينية

حسنة، رغبة في أن ينعكس ذلك على الطفل في حياته العامة، أو يسمونه باسم غريب وشاذ أو قبيح لكي يتحقق لهم هدف معين. فقد أوضحت دراسة عبدالله مصطفى (1996) بعض تلك العوامل الاجتماعية المرتبطة بالتوجهات الفلسفية والمعتقدات الشعبية للأسرة في مجتمع الإمارات، وأثر تلك العوامل في اختيار اسم معين مثل التفاؤل، والخوف من العين أو الحسد، أو النذور. حيث يعمد بعض الناس إلى تسمية بعض الأبناء باسم غريب أو قبيح خوفاً عليه من الحسد أو رغبة في أن يعيش بعد أن توفي للأسرة من كان قبله، أو حصولهم على ذكر بعد عدة إناث أو ما شابهت ذلك من العوامل الكثيرة التي كانت تتحكم في اختيار اسم المولود في دولة الإمارات. كما وجدت سامية الساعاتي، (1979) مثل ذلك في المجتمع المصري حيث ترى أن هناك كثيراً من الأسماء الفلكلورية والشعبية التي لها معان مذمومة والتي كانت تستخدم لدرء الحسد والعين، والتي ترى أنها بدأت تتناقص بحكم التغيير الحضاري. وفي المجتمع السعودي كان يوجد كثير من تلك المعتقدات التي أشار إليها كل من (عبدالله مصطفى، 1996، وسامية الساعاتي، 1979) حيث كانت بعض الأسر تلجأ إلى تسمية أبنائها بأسماء قبيحة لكي يدرءوا عنهم الحسد والعين، أو لاعتقادهم أن ذلك سوف يصرف عنهم ملك الموت!! ويلجأ إلى ذلك غالباً من كان يموت أبناؤه فلا يعيش له ولد. كما يوجد في الثقافة العربية من يسمى الطفل على اسم الأب فيما لو توفي الأب والأم حامل (فيقال مثلاً: محمد بن محمد) أو (عبد الله بن عبدالله) أو ما شابه ذلك. ويوجد مثل ذلك في الثقافة الأوروبية أيضاً حيث توجد أسماء مثل (Jan Junior)، حيث يعطي اسم الأب للابن مضافاً إليه عبارة (الصغيرة أو الأصغر). وليس بالضرورة موت الأب بل يكون ذلك في حياته.

ومن المعتقدات الفلسفية المرتبطة بالأسماء قيام بعض الأسر بتسمية أبنائها بأسماء تدل على التفاؤل أو الحمد والشكر، كأن يسمى الطفل (عوض، أو عيضة، أو معوض) للدلالة على أن الله (سبحانه وتعالى) عوضهم بهذا الطفل بدلاً من الذي توفي. كما نجد بعض الناس يطلق أسماء مثل (هبة الله، هدية الله) وذلك إذا رزق بطفل بعد طول انتظار. وفي المجتمع السعودي يلاحظ انتشار عديد من الأسماء التفاؤلية مثل (مسفر، ومسفرة، ومبارك، ومبروكة، وسعيدة، وسعدة، ومستور، ومستورة، وسعد، وسعدية) كما أن هناك أسماء ذات اشتقاقات وصفية تمثل بعض القيم العليا، مثل (عالية من العلو، ومحسنة، من الإحسان، صالحة من الصلاح، ومرضي من الرضى) كما نجد أسماء مثل (عوض، وعيضة، وسالم، ومصلح،

ومفلح... الخ) وهي جميعها أسماء تفاؤلية ذات اشتقاقات دينية أو أخلاقية ترمز إلى معان سامية يأمل الآباء أن يتصف بها الأبناء. وقد وجد «ميسنق» (Messing, 1974) في مجتمع أمهرا الأثيوبي مثل ذلك حيث لاحظ أن غالبية الأسر هناك تختار لأبنائها أسماء ذات دلالات معينة رغبة في أن يكون أبناؤها في المستقبل يعكسون تلك الدلالات أو الرغبات المتمثلة في معاني أسمائهم التي يحملونها والتي منحهم إياها آباؤهم.

وفي التراث العربي يوجد عديد من القصص الدالة على اهتمام العرب بمعاني الأسماء ومدلولاتها، حيث كان بعضهم يتشاءم أو يتفاءل باسم القادم إليه. فإن كان اسمه حسناً تفاءل به وإن كان اسمه سيئاً تشاءم منه. وهذا ربما يعكس أهمية مدلولات الأسماء ومعانيها عند العرب. ومما تجدر الإشارة إليه أن العرب غالباً يقومون بتسمية أبنائهم بأسماء المشاهير والعظماء والفرسان تيمناً بأن يكون الأبناء في مستوى فروسيتهم وعظمتهم[6]. أو بأسماء القادة والملوك والعظماء. ولذا نجد كثيرا من أفراد المجتمع السعودي حالياً في مختلف مناطق المملكة أسموا أبناءهم على أسماء الأسرة المالكة السعودية. فنجد أسماء مثل: (عبدالعزيز، وخالد، وسعود، وفهد، وفيصل، وسلطان، ونواف، ومشاري، وتركي، ونايف). وقد أشارت سامية الساعاتي، (1979) إلى مثل ذلك في المجتمع المصري حيث وجدت أن هناك كثيراً من الأسماء في مصر سميت على أسماء القادة والسياسيين والمشاهير. وقد وجد عبدالله مصطفى، (1996) مثل ذلك في مجتمع الإمارات حيث يرى أن هناك عديداً من الأسماء سميت نسبة لرجال مشهورين مثل جمال نسبة إلى جمال عبدالناصر، وراشد للشيخ راشد بن مكتوم، وسلطان للشيخ سلطان القاسم، وعبد العزيز نسبة للملك عبدالعزيز آل سعود.

---

(6) قد تستخدم التسمية على المشاهير والعظماء والفرسان والتجار أحيانا وسيلة لكسب المال أو الرزق أو حتى بعض المصالح الشخصية فقد يعمد بعض الناس إلى تسمية ابنائهم بأسماء بعض المشهورين من كبار الشيوخ، أو ذوي الجاه، أو التجار ثم يقوم بإبلاغه بذلك. فيقوم الشخص المسمى به بإهدائه بعض الهدايا أو منحه بعض العطايا أو الامتيازات كنوع من المجاملة وحفظاً لماء الوجه أمام الآخرين. حيث إنه لا يستطيع مخالفة الأعراف التي تقتضي بذل مثل تلك الهبات، ولذا يلاحظ أن هناك عديدا من الافراد يحملون اسم شخص واحد ربما هو احد الأشخاص المشهورين أو المعروفين أو التجار، حتى إن بعض كبار الشيوخ أو المشهورين يعرف الهدف من مثل تلك التسمية فيكتفي بإرسال الهدايا والمباركة دون حضوره شخصياً. وبالرغم من كون مثل تلك الأعراف القبلية كانت مكلفة لكلا الطرفين فإنها كانت تؤدي دوراً اجتماعياً في غاية الأهمية في التقارب الاجتماعي بين الأسر والقبائل، وقد أفردت دراسة خاصة للدور الاجتماعي للتسمية في المجتمع السعودي.

إلا أن التوجهات الفلسفية للأسر والمجتمع تتغير غالباً من فترة إلى أخرى وفقاً للأحداث العامة والتقلبات السياسية والاجتماعية، وفي ذلك يرى كل من دبكيور وويتون (Dupaquier & Wheaton, 1981) أن الأحداث العامة في المجتمع تؤثر على نوعية الأسماء الخاصة بالمواليد. ففي مقاطعة فيكسون الفرنسية حدث عديد من التغيرات في أسماء المواليد خلال الفترة من (1540 – 1900) حيث كانت الأسماء الكاثوليكية هي السائدة في الفترة الزمنية الأولى. وخلال فترة الثورة الفرنسية ظهر عديد من الأسماء العالمية الخاصة بالقادة والسياسيين بين أسماء المواليد في المقاطعة. إلا أن تلك الأسماء تراجعت في أواخر القرن السابع عشر لتحل محلها أسماء ذات صبغة إقليمية وقبلية. وقد وجد عبدالله مصطفى (1996) النتيجة ذاتها حيث وجد أنه خلال قرن من الزمان مرت الأسماء في الإمارات بكثير من التغيرات بين كل حقبة وأخرى وفقاً للتغيرات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد.

ويعود الاختلاف في التوجهات والمعتقدات الفلسفية للأسر إلى طبيعة التغيرات التي يمر بها المجتمع وتتعرض لها الثقافة التي تمر بها الأسر. كما تعود الاختلافات في نوعية المعتقدات والتوجهات الفلسفية إلى اختلاف الثقافات. فما يؤمن به ويعتقده المسلم يختلف عما يعتقده البوذي أو الهندوسي أو المسيحي على سبيل المثال. ولذا فإن التوجهات الفلسفية تتأثر بالثقافة التي تنتمي إليها وتنطلق منها كما أنها تخضع للتغيرات ذاتها التي تتعرض لها الثقافة الأم.

سابعاً: التوارث الأسري للاسم

يعد التوارث الأسري للاسم شيئاً ملحوظاً في معظم الثقافات والمجتمعات الإنسانية، ففي المجتمع العربي عموماً على سبيل المثال يسمى الطفل الأول غالباً باسم الجد إذا كان ذكراً بينما باسم الجدة إذا كانت المولودة أنثى. وهذا ما يفسر تكرار الأسماء في عديد من الأسر العربية حيث يلاحظ أن أسماء الأفراد تدور في حلقة مفرغة لا نهائية فنجد مثلاً (عبدالله بن محمد بن عبدالله بن محمد) وهكذا.

وفي المجتمع السعودي تبرز هذه الظاهرة بشكل واضح في المجتمعات القروية والبدوية. إلا أن هناك بعض الاستثناءات في بعض المناطق من المجتمع السعودي حيث يرى بعض الناس أن تسمية الطفل باسم أحد الوالدين في حالة حياتهما قد يفسر من قبل المجتمع على أنه تمنى الوفاة لهما؛ ولذا لا يسمى الشخص على أبويه إلا في حالة وفاتهما كنوع من إحياء ذكرهما. إلا أن مثل هذا

الأمر لا يوجد إلا في مناطق محدودة من المنطقة الوسطى. بينما الغالب في جميع مناطق المجتمع السعودي هو الاتجاه الأول، ولذا فكثير من الشباب يلقبون غالباً بأبي فلان (تبعاً لاسم الأب) حتى قبل أن يتزوجوا وهذا يعنى اعتراف المجتمع بمثل هذا الأمر سلفاً. وقد كان من غير الشائع الخروج عن هذه القاعدة في المجتمع السعودي فالمولود الأول كان غالباً يسمى باسم أحد الأبوين حسب جنسه سواء كان ذلك في حياتهما أم في مماتهما بل إن الوضع في حالة وفاتهما يكون في نظر بعض الناس أكثر إلزاما وفاء لهما وبراً بهما. كما أن اختيار اسم المولود كان لا يخرج غالباً عن الأسماء الشائعة من أسماء أفراد الأسرة أو الأقارب كالتسمية العائلية باسم أحد الأقارب مثل الجدة، أو الجد، والعم أو شيخ القبيلة أو ما شابه ذلك. مما يجعل الأسماء ذاتها تتكرر في القرية أو القبيلة.

ونظراً لتداول الاسم في العائلة ووجود أكثر من شخص بنفس الاسم[7] يلجأ الناس في معظم القبائل البدوية والمناطق الريفية إلى تمييز الأشخاص باستخدام الألقاب عوضاً عن الأسماء. فمن النادر أن يوجد شخص ما ذكراً كان أو أنثى دون لقب يميزه ويعرف به. حتى إنه لا يعرف الشخص غالباً باسمه الحقيقي ولا ينادي به فإذا قيل فلان مثلاً قالوا: من فلان؟ قيل(عريج)[8] فإنه يعرف على الفور. وذلك ربما يعود إلى عدة أسباب لعل أهمها تكرار الأسماء في القبيلة أو القرية حيث يوجد أكثر من شخص يعرف بالاسم ذاته، مما يقتضي التمييز بالألقاب.

العامل الثاني الفراغ الذي يجعل الناس يتتبع بعضهم هفوات بعض ويطلقون ألقاباً وفقاً لتلك الهفوات. فمن النادر أن يوجد شخص في البادية أو الريف بدون ما يعرف (بعياره) أو لقب وكما ذكر سابقاً فإن اللقب ما يلبث أن يتحول إلى اسم يعرف به الشخص ويعرف به أبناؤه من بعده. وقد يقابل أي تغيير في الأسماء أو استحداث باستهجان أو استغراب. فعلى سبيل المثال: ما حدث لبعض الأسر السعودية من انبهار ثقافي في مرحلة التغيير الأولى التي مرت بها المملكة بعد التنمية أدى إلى إعجاب عديد من الآباء ببعض الأسماء العربية غير المتداولة محلياً فسموا أبناءهم بها. إلا أن تلك الأسماء قد قوبلت باستنكار ورفض ليس من قبل المجتمع فقط، بل من قبل الأبناء

(7) يشير بعض العاملين في مجال الأمن إلى أن هذا الأمر يشكل مشكلة كبيرة لهم حيث تتشابه بعض الأسماء خماسياً مما يجعلهم في أحيان كثيرة يلجأون إلى البحث عن اسم الأم للتفريق بين الأشخاص.

(8) تصغير أعرج.

أنفسهم عندما كبروا. مما حدا ببعضهم إلى تغيير أسمائهم والتسمي بأحد الأسماء المحلية القديمة، وبخاصة الذكور. والمتابع (للدراما) العربية الخليجية ربما يلاحظ سخرية المجتمع المحلي من الأسماء الوافدة في شكل تهكمات توحي برفض المجتمع لتلك النوعية من الأسماء واستهجانه لمن يتسمى بها.

ويتمثل رفض المجتمع أو العائلة التقليدية للمستحدث من الأسماء بالانتقاد والاستهجان ونطق الاسم بصورة مستهجنة أو غير صحيحة، مما يجعل الاسم يبدو قبيحاً أو يعطى معنى مخالفاً لمعناه وذلك ربما يعكس الرفض المبدئي لأفراد المجتمع لقبول التجديد في الأسماء المحلية، وتأثير الانتماء العائلي على اختيار الأسماء، فاختيار الاسم لا تتحكم فيه الرغبة الشخصية للأبوين فقط بل إنه يشترط قبوله من أفراد المجتمع المحلي أو الثقافة المحلية الأصلية لأسرة الأبوين في المجتمعات التقليدية. ولذا فإن كثيراً من الأفراد وإن كانوا يقيمون خارج مجتمعاتهم التقليدية الأصلية كالسكنى في المدينة، كانوا يضعون غالباً في اعتبارهم تلك الحقيقة عند تسميتهم أبنائهم.

ثامناً: التدخل الأسري

يعد قرار التسمية قراراً مهماً يتخذه الأبوان في حق طفلهما سواء أكان ذكراً أم أنثى، حيث تتوقف عليه أمور كثيرة في حياة ذلك الطفل مستقبلاً فهو المستفيد أو المتضرر من ذلك القرار بشكل مباشر، وليس الأبوان كذلك، ولذا حث الشرع الحنيف الأبوين على حسن اختيار أسماء أبنائهما في أكثر من موقع، فعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم فأحسنوا أسماءكم». وقال ﷺ: «إن أحب أسمائكم إلى الله عز وجل عبدالله وعبدالرحمن» (الإمام النووي، 676: 255) كما حث ﷺ على تغيير الأسماء القبيحة فعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ غير اسم (عاصية وقال: أنت جميلة) (الإمام النووي، 676: 258).

وبالرغم من ذلك فإن تسمية المولود تخضع لعديد من العوامل الخارجية التي تتدخل إلى حد كبير في اختيار أسماء المواليد، تختلف تلك العوامل باختلاف الثقافة السائدة سواء أكانت بدوية أم حضرية أم ريفية. في المجتمع السعودي يكون الأب أو أسرة الأب أصحاب القرار الأول، وبخاصة في تحديد أسماء الذكور. كما أن الأجداد لهم سلطة قوية في مثل هذا الشأن. ففي الأسر التقليدية في المجتمع

السعودي حينما كان يعيش الزوجان مع باقي أفراد أسرة الزوج كان للأجداد حق اختيار اسم المولود سواء أكان ذكراً أم أنثى، بينما لا يحق للأبوين التدخل أو الاعتراض.

كما ظهر حديثاً في المجتمع السعودي بعض التوجهات لتجنب التسمية بأي فرد من أفراد الأسرة (باستثناء الأبوين)، كما أن بعض الأجداد يرفضون تسمية الأحفاد بأسمائهم إذا كانت أسماؤهم غير حسنة ولو أصر الابن على ذلك، ويطلبون منه أن يختار لأبنائه أسماء جميلة. وقد بدأت هذه المرحلة مع بداية ارتفاع مستوى الوعي العام لدى أفراد المجتمع في أواخر الثمانينيات الميلادية تقريباً. إلا أنه يلاحظ حالياً أن إخوة المولود أصبحوا يتدخلون إلى حد كبير في تسمية إخوتهم الصغار من الجنسين. بل إنهم يصرون ويعارضون غالباً قرار الأبوين، عندما يقرر الأبوان تسمية المولود دون أخذ آرائهم. ولا يقتصر التدخل الأسري في التأثير على الأبوين في اختيار الأسماء على الثقافة العربية بل يشاركها في ذلك عديد من الثقافات الأخرى، ففي الدراسة التي قامت بها الخطيب (Khatib, 1995) عن السود في المجتمع الأمريكي وجدت أن الأم لها القرار الأقوى في تسمية المولود، إلا أن الأب له الحق بدرجة أكبر في حالة كون المولود ذكرا. وفي مجتمع كابو (Kayapo) كما أوضحت دراسة «بامبرقر» (Bamberger, 1974) أن اسم الطفل يمنح غالباً في ذلك المجتمع من قبل الخال (أخي الأم) في حالة كون المولود ذكراً، بينما يمنح من قبل العمة (أخت الأب) في حالة كون المولود أنثى.

كما أن التدخل الأسري لا يقتصر على الأسرة المباشرة، بل إنه يتعداها أحياناً إلى الأقارب والأصدقاء وما شابه ذلك حيث يوجهون بشكل مباشر وغير مباشر الأبوين إلى الاقتناع باسم معين أو رفض اسم معين. وهذا مما يؤكد أن قرار تسمية المولود، وإن كان الأبوان أصحاب الحق المباشر في اتخاذه، إلا أنه مثله مثل أي قرار آخر يخضع لعديد من التدخلات الخارجية من المجتمع المحيط بالفرد. كما أن التدخل الأسري في اختيار أسماء المواليد يعكس طبيعة العلاقة الاجتماعية وقوة الارتباط الأسري بين أفراد المجتمع أو أفراد الأسرة الواحدة. فكلما زاد ارتباط الفرد بأسرته كان أكثر امتثالا وخضوعاً لتدخلاتهم والعكس صحيح، حيث إن الأسر المفككة لا يهتم أفرادها غالباً بتوجيهات أقربائهم بل إنهم يحرصون على ألا يحمل أبناؤهم أياً من أسماء أقاربهم حتى لا يذكرهم الاسم بهم أو يربطهم بهم.

تاسعاً: الظروف المرتبطة بلحظة الولادة

في كثير من المجتمعات التقليدية كما هو الحال في المجتمع السعودي كانت هناك عوامل عديدة تتدخل في اختيار اسم المولود مثل، لحظة الولادة، ومكان الولادة، والشخص الذي يحضر الولادة. مثل تلك العوامل كان لها تأثير كبير في اتخاذ قرار التسمية. فعلى سبيل المثال إذا ولد الطفل في ليلة ممطرة فسوف يسمى غالباً (مطر). وإن كانت أنثى فسيكون اسمها (مطره)، وإن كان عيداً فسيكون اسمه (عيد)، وإن كان يوم جمعة أو خميس فسيكون اسمه (خميس أو جمعة).

كذلك كان من الشائع أنه إذا ولد الطفل في واد، أو على جبل أو بجانب شيء ذي أهمية خاصة فسوف يكون ذلك الشيء اسماً للطفل. وعندما يولد طفل ما في لحظة قدوم ضيف فغالباً ما يسمى الطفل باسم الضيف: أي إن العوامل البيئية والأحداث كانت تتحكم إلى حد كبير في تسمية الأبناء في المناطق التقليدية (البدوية وشبه البدوية).

وقد يبقى المولود دون اسم لفترة من الزمن ربما تكون شهوراً حتى يقرر الأبوان تسميته وفقاً لشيء أو حدث ما (عبدالرحمن عسيري، 1998)، وقد يعود ذلك إلى عدم احتياج الناس في مجتمع الصحراء إلى تسجيل أبنائهم المواليد أو التقيد بالإجراءات الرسمية. فالطفل كان غالباً يولد وينمو ويموت دون أن يغادر مرابع قبيلته فهو معروف داخل نطاق مجتمعه ولا يحتاج إلى استخدام اسمه سوى للمناداة وقد يستعاض عنه في كثير من الأحيان باللقب، بعكس المناطق الحضرية التي يحكم مثل هذه الأمور إجراءات معقده تبدأ من لحظة الولادة إلى الوفاة ويرتبط الاسم بكثير من الأمور الرسمية.

عاشرا: نوع المولود

في أكثر الثقافات الإنسانية، إن لم يكن جميعها، يلاحظ أن هناك أسماء خاصة بالذكور، وأخرى خاصة بالإناث حيث يمكن تحديد نوع الشخص (ذكر، أنثى) من خلال اسمه[9] وتعد الثقافة العربية من أكثر الثقافات وضوحاً في هذا الشأن حيث يضاف (ت التأنيث) على الاسم المؤنث (عائشة، فاطمة، خديجة)، إلا أن بعض

(9) قد لا تتضح الفروق في الأسماء بصورة قاطعة لمن يقرأ أسماء من مجتمع غريب عنه، وهو لا يجيد لغة هذا المجتمع إجادة تامة، حيث يقع غالباً في اللبس فلا يدري هل الاسم لرجل أم امرأة؟ ما لم ينص على نوع الشخص.

الأسماء الحديثة أو المستحدثة تعد شذوذا عن هذه القاعدة، حيث توجد أسماء مؤنثة لا يوجد بها تاء التأنيث (منال، أريج، هناء، صفاء، وفاء) وغير ذلك من الأسماء كما بدأ التوسع في استخدام بعض الأسماء المجازية التي يمكن إطلاقها على كلا الجنسين، ومن تلك الأسماء (جازي، رجاء.. إلخ).

ومن الخواص المرتبطة بعامل (النوع أو الجنس) في الأسماء أن أسماء النساء تكون غالباً أكثر رقة وأقل غرابة من أسماء الرجال حتى في البوادي الموغلة في عمق الصحراء كما أنها أكثر عرضة للتغيير من أسماء الرجال. وربما يعزى ذلك إلى تحفظ كثير من الناس على إطلاق الأسماء غير الشائعة على الذكور بينما يكونون أقل تحفظاً في حالة الإناث، ولعل ذلك يعود إلى كون الذكور يمثلون الامتداد النسبي للأسرة بعكس الإناث. وعلى الرغم من أن هذا العامل يعد بدهياً فإنه من أهم العوامل وأكثرها وضوحاً في كافة الثقافات الإنسانية. بل إنه قد يكون من أكثر العوامل التي لا يمكن تجاهلها أو إغفالها مهما كانت الانتماءات أو المعتقدات الخاصة بالأسرة. فمنذ أن خلق الله البشر توجد أسماء خاصة بالذكور وأخرى خاصة بالإناث، يمنع على أي من الجنسين أن يتجاوزها مهما كانت الظروف أو الأحوال ما لم يغير جنسه كما هو الحال في العصر الحالي.

العامل الحادي عشر: التأثير الإعلامي

بالرغم من أهمية العوامل السابقة في تحديد أسماء الأعلام بوصفها عوامل تقليدية فقد ظهر في الوقت الحاضر كثير من العوامل الأخر التي ساهمت في التأثير على الأسرة في اتخاذ قرار أسماء المواليد. ويعد التأثير الإعلامي من مذياع، وتلفزيون، وصحافة... إلخ من أبرز تلك العوامل الحديثة. حيث سهلت تلك الوسائل عملية الاتصال الثقافي بين المجتمعات وكسرت الحواجز الطبيعية. حيث إن البث الإذاعي أو التلفزيوني يصل إلى معظم – إن لم يكن كافة – المنازل دون قيود. مما سهل اتصال عديد من المجتمعات المعزولة والنائية بالعالم الخارجي وتعرفهم على ثقافات أخر خارج حدودهم الجغرافية. مثل ذلك النوع من التواصل أثر بشكل مباشر أو غير مباشر على عديد من الجوانب في حياة الأسر في كافة أرجاء الوطن العربي، بما في ذلك قرارات الأسرة في اختيار أسماء مواليدها.

ففي المجتمع السعودي على سبيل المثال والذي يعد من المجتمعات العربية التي شهدت فترة عزلة طويلة، كان لوسائل الإعلام المسموعة والمرئية دور واضح

في التأثير على الثقافة المحلية، حيث كان للمسلسلات البدوية بصفة خاصة تأثير قوى على عديد من طبقات المجتمع السعودي في التأثر بأسماء أبطالها أو بطلاتها وتسمية أبنائهم، ففي إحدى المناطق النائية وجد عبدالرحمن عسيري، (1998) في الدراسة الميدانية التي أجراها في جنوب غرب المملكة العربية السعودية عمق التأثير الإعلامي على أفراد المجتمع هناك. فبالرغم من أن المجتمع الجنوبي في المملكة العربية السعودية يعد من أكثر المجتمعات تمسكاً بالثقافة التقليدية المحلية فقد اتضح أن ذلك لم يحل دون تأثره بالمد الإعلامي، فظهر أنه بعد بث أحد المسلسلات البدوية وفي أقل من شهر سمي عشرة أشخاص بناتهم باسم بطلة ذلك المسلسل على الرغم من كون اسمها من الأسماء غير الشائعة في المنطقة. وبالرغم من عدم وجود دراسات ميدانية توضح مدى التأثير الإعلامي على قرارات الأفراد في باقي أجزاء المجتمع السعودي فإن ما وجده عبدالرحمن عسيري (1998) في جنوب المجتمع السعودي لا يستبعد حدوثه في أماكن أخر، ليس في المجتمع السعودي فحسب، بل في باقي أرجاء الوطن العربي. وهذا مما يوضح قوة الإعلام في التأثير على تغيير كثير من المعتقدات والموروثات الشعبية وتغلغله في كافة طبقات المجتمع. كما أن الإعلام يقوم بدور فاعل في إبراز بعض الشخصيات السياسة والإعلامية والدينية والفنية، وجعلها رموزاً وطنية تحظى بمحبة الناس واحترامهم، وهذا مما يجعل كثيراً من أفراد المجتمع يسمون أبناءهم بأسماء هذه الشخصيات. فالإعلام أصبح محركاً رئيساً لعديد من التغيرات في المجتمع وليس ذلك في مجال الثقافة والتأثير على الأسماء فقط بل في كافة المجالات تقريباً.

العامل الثاني عشر: التحضر

يؤدي التغير الحضاري الذي تمر به المجتمعات إلى إحداث بعض التغيرات الثقافية في أنماط السلوك والتفكير، والتي تقود بالتالي إلى تبني قيم جديدة والتخلي عن قيم أخرى. وقد أدى التحضر السريع الذي مر به المجتمع السعودي إلى إحداث عديد من التغيرات في بناء المجتمع وثقافته ولعل ما يهمنا هنا هو التغيرات التي حدثت في الأسماء التقليدية المحلية في المجتمع السعودي. فمن الملاحظ حالياً أن كثيراً من الأسماء البدوية الغريبة أصبحت غير مرغوب فيها من أبناء البادية مما جعلهم يبحثون عن الأسماء الجميلة لأبنائهم. فغالباً يلاحظ حالياً من يكون اسمه مثلا (عادل، أو خالد) ويكون اسم أبيه وجده اسماً بدوياً قحاً مثل (طعيميس، كديبس، حبيتر، جزاء، شلاش، مقحم) وما شابه ذلك. مما يوحي بتحضر كثير من

أبناء البادية وانعكاس ذلك إيجاباً على مسميات الأبناء والبنات وابتداع الأسماء الجميلة والتفنن في اشتقاقها.

ومن خلال مقارنة سريعة لبعض الأسماء في المجتمع السعودي من جيلي الأجداد والأبناء تتضح التغيرات السريعة والعميقة التي مرت بها الأسماء الرجالية والنسائية في مختلف مناطق المجتمع السعودي نتيجة للتغير الحضاري الذي أحدثته خطط التنمية المحلية على الرغم من أنها لم تتجاوز ثمانية وعشرين عاما (1970 – 1999). فيلاحظ اختفاء عديد من الأسماء القديمة، وظهور عديد من الأسماء الجديدة والغريبة على البيئة المحلية، فمن أسماء الذكور التي كانت شائعة في عهد الأجداد في المناطق البدوية أسماء مثل:

خربوش، ريميح، دويرح، برعوص، بليعس، طويسان، فدعم، كديميس، مثقال، خويصه، غسم، جليدان، مشعان، عجير، معتك، صقر، زهدوم، حياف، محماس، مهوس، جعيثن، نفال، عشيان، شويل، دغش، جربوع، جلعود، دليم، قبلان، طراد صعفق، حواس، شليوح... الخ (عبدالرحمن عسيري، 1999). ومن أسماء الإناث كانت هناك أسماء مثل:

عشية، عمشا، عضيبة، خلفه، عكيشه، شويره، شينه، معيوفه، هزعة، شمه، فهده، مزنه، طليقه، بتله، حمده، خزنه، وضحى، ظبية، نوير، رثعا، جذوه، صقره، عيده، حصه... الخ (عبدالرحمن عسيري، 1999). أما في الريف فكانت هناك أسماء للذكور مثل:

فرحان، عامر، راشد، سعد، شباب، حمد، سيف، سعود، ضيف الله، حمدان، حسن، علي، هاشم، محمد، عوض، سعيد، عطية، حميد، مفوز، جمعان، سالم، دهدوه، مبارك، غانم، فلاح، هادي. ومن الأسماء الريفية للإناث كانت هناك أسماء مثل:

جميلة، سراء، زانه، طعمه، شهره، بدرية، عليا، غاميه، مصلحة، صالحة، عزيزة، مريم، زهرة، فاطمة، ليلى، شيخه، حصة، دلال، نوير، فضه، شيخه، منيره، مستوره، منايه، مسفره، شمسه... الخ (عبدالرحمن عسيري، 1999). وقد اختفت حاليا معظم هذه الأسماء وبخاصة الأسماء البدوية واستبدل بها أسماء أخرى بعضها من الأسماء التقليدية الريفية والأخرى من الأسماء الوافدة، أو المستحدثة.

وتشير دراسة عبدالله مصطفى، (1996) إلى مثل ذلك في مجتمع الإمارات حيث ظهرت خلال الفترة (1971 – 1980) أسماء جديدة في المنطقة لم تكن

موجودة، مما يعكس أهمية التغير الحضاري على طبيعة الأسماء. والمتابع للتغيرات الثقافية المرتبطة بالأسماء في المجتمع السعودي على وجه الخصوص يلاحظ أنها مرت بمرحلتين رئيستين منذ بداية مرحلة التنمية التي صاحبها تغيرات حضارية عميقة في مختلف المجالات.

المرحلة الأولى: مرحلة التقليد والمحاكاة

اتصفت هذه المرحلة بمحاكاة الأسماء العربية من بلاد (الشام، ومصر) وبعض الأسماء الأجنبية وقد ظهرت مع بداية قدوم العمالة العربية إلى المجتمع السعودي للعمل في المدارس والمستشفيات ومختلف القطاعات الأخرى في بداية مرحلة التنمية، حيث انتشرت أسماء مثل: عماد، فريد، سامي، صباح، فيروز، نجاة، حياة... الخ.

المرحلة الثانية: مرحلة الابتكار والاشتقاق

ظهرت مع بداية ظهور الطبقة المثقفة في المجتمع وتمثل المرحلة الحالية تقريباً حيث انقسم المجتمع تقريباً إلى عدة أنماط:

النمط الأول: أصحاب الاتجاه التطوري والذي تعدى مرحلة تقليد الأسماء غير المحلية التي كانت سمة المرحلة الماضية إلى مرحلة ابتداع الأسماء الجديدة التي بدأ الناس يتفننون في البحث عنها من مصادر اللغة العربية ومعاجمها اللغوية فظهرت أسماء جديدة لم تكن موجودة في أي عصر مضى حتى في البلدان العربية والإسلامية الأخرى، لدرجة أن بعض الأهالي يشتق أسماء معينة ربما لا يعرف معناها اللغوي، وإنما يستهويه تركيبها اللفظي وبخاصة أسماء الإناث.

النمط الثاني: الاتجاه الإسلامي الذي صاحب مرحلة الصحوة الإسلامية في البلدان العربية والإسلامية حيث اتجه كثير من الناس من أصحاب هذا الاتجاه إلى العودة إلى الأسماء الإسلامية التقليدية، فظهرت عديد من المسميات الإسلامية التي لم تكن متداولة من قبل في المجتمع السعودي مثل (معاذ، أنس، طارق،... الخ) كذلك بعض الأسماء النسوية التي لم تكن شائعة من قبل وتمثل بعض الصحابيات من غير آل البيت أو بعض الشخصيات الإسلامية. في حين أن بعض الناس يعودون إلى كتب الحديث والسيرة والتاريخ للبحث عن الأسماء القديمة العربية للصحابة والتابعين والمحدثين والعلماء فيعيد إحياءها من جديد.

النمط الثالث: الاتجاه الوطني للشخصيات السياسية والدينية والأدبية وظهور الاتجاه الوطني حيث أخذت أسماء الأسرة المالكة السعودية من الذكور: مثل (فهد،

عبدالله، سلطان. خالد، مشاري، تركي، نواف، سلمان... الخ) مقام الصدارة، فيندر أن توجد أسرة لا يوجد من بين أفرادها من يحمل أحد تلك الأسماء في كافة المناطق وكافة الفئات الثقافية في المجتمع السعودي.

ومن الجدير بالذكر أنه مما ساعد على اختفاء عديد من أسماء الأجداد الغريبة والصعبة في المجتمع السعودي ظهور نظام الأحوال المدنية الذي يمنع بعض الأسماء الغريبة أو الأجنبية ولا يسمح بإطلاقها على المواليد من الجنسين. كما يمنع بعض الأسماء الأجنبية. كما أن الأباء ذاتهم أصبح لديهم وعي عام نظراً لارتفاع مستوى الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع مما حدا بالأسر إلى البحث لأبنائها عن أسماء جميلة تتناسب والمستوى الحضاري الذي وصل إليه المجتمع. وقد قامت المدارس بدور كبير في إحداث مثل هذا التغير الحضاري وذلك بنقل عديد من القيم الحضرية الجديدة إلى مختلف البيئات الثقافية عن طريق الكتب المدرسية، التي تحمل عديداً من الأسماء الجديدة على المجتمع. كما ساعدت وسائل الاعلام المختلفة على نشر الوعي العام بالمسميات المختلفة للمجتمعات الأخرى مما جعل بعض الناس يحاكي تلك الأسماء في تسمية أبنائه.

الخلاصة

نخلص في هذه الدراسة إلى أن أسماء الأعلام ليس فقط مجرد عبارات أو كلمات يتلفظ بها البشر أو وسيلة للمناداة، بل إنها تقوم بدور فاعل في الحياة البشرية. كما أنها تتأثر بكثير من العوامل المحيطة: بيئية، وبشرية، وتقنية. ودينية، واقتصادية، وثقافية، وسياسية. وهي عرضة للتغير مثلها في ذلك مثل الظواهر الاجتماعية الإنسانية. ولا يقتصر دور الأسماء في تحديد الأعلام فقط بل يتجاوز ذلك إلى إعطاء بعض المؤشرات المهمة عن الهوية الدينية، والعقدية، والعرقية، للشخص إلى حد كبير. لذا فدراسة الأسماء وتتبع تغيراتها تعد من الأمور التي يمكن من خلالها تحديد التغيرات الثقافية والحضارية والسياسة التي تمر بها المجتمعات الإنسانية.

حيث إن معظم التغيرات السياسية والثقافية لأي مجتمع تنعكس بشكل أو بآخر في مسميات أفراده. والمجتمع السعودي مثله مثل باقي المجتمعات الإنسانية تعرضت أسماء أعلامه لعديد من التغيرات نتيجة لعوامل عديدة داخلية وخارجية. والتي يمكن من خلالها قياس عمق التأثر الثقافي الذي شهده المجتمع والذي انعكس

في مسميات أعلامه من الجنسين. ونظراً لأن أسماء الأعلام جزء من ثقافة المجتمع فإنه لا يمكن أن تعزى التغيرات التي تمر بها إلى عامل محدد من العوامل السابقة التي ناقشتها الدراسة مهما يكن قوة تأثيره. حيث إنه لا يمكن فصل أي متغير عن المتغيرات الأخرى فهي تعمل جميعها في تفاعل مستمر لا يمكن فصل بعضها عن بعضها الآخر.

المصادر:

الإمام النووي (676). الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار. بيروت: دار الكتاب العربي.

سامية الساعاتي (1979). أسماء المصريين والتغير الاجتماعي. في لويس كامل مليكة (محرر). **قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. مج (3)، 165–185.

عبدالرحمن عسيري (1998). **التسمية في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية**. الرياض: (قيد النشر).

عبدالرحمن عسيري (1999). **الأسماء الشعبية في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية**. الرياض (قيد النشر).

عبدالله مصطفى (1996). الأسماء في دولة الإمارات العربية المتحدة – دلالتها وشيوعها. **مجلة شئون اجتماعية** (51).

محمد الدقس (1996). **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

Bamberger, J (1974). Naming and the transmission of status in central Brazilian society. *Ethnology,* 13 (4), 363-378.

Carroll & Frederic (1973). The distribution, of Spanish place names. *Revista International,* 30 (1,2), 230-235.

D'onofrio, S. (1991). The atom of spiritual kinship. *Homme,* 31 (2), 79-110.

Dupaquier, J. & Wheaten, R. (1981). Naming practices, godparenthhood, and kinship in the vexin 1540-1900. *Journal of Family History,* 135-155.

Jenson J. (1995). What's in a name? Nationalist movements and public discourse. In H. Jonston & U. Klandermans (Eds.), *Social movement and culture,* Minnesota: Minnesota Press, pp. 107-126.

Khatib, S. (1995). Personal names and name changes. *Journal of Black Studies,* 25(3), 349 - 353.

Lieberson, S. & Bell, E. (1988). Children's first names: An empirical study of social taste. *American Sociological Association.*

Mbabuike, M. (1996). The cosmology of igbo anthroponyms: life continuum and liturgy of culture. *Dialectical Anthropology,* 21 (1), 47-65.

Messing, S. (1974). Individualistic patterns in a Mhara onomastics: Significant expressions and their relationship to family and population problems. *Ethos,* 2, (1) sept, 7-91.

Severi, C. (1980). The lineage name and nicknames in an Emilian village. *Homme.* 20(4), Oct- Dec, 105-118.

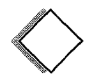
Smith, L. (1996). Unique names and naming practices among African American families. *Families in Society,* 77 (5), May, 290-297.

Wade, B. (1974). The social signification of canine rules of the nzema. *Critica Sociologica,* 29, Sept, 163-168.

Watkins, S. (1994). Personal names and cultural change: A study of the naming patterns of Italians and Jews in the United States in 1910. *Social Science History,* 18(2), 169-209.

مقدم في: نوفمبر 1998.

أجيز في: ديسمبر 1999.



مقابلة

حديث مع الأنثروبولوجي البريطاني طلال أسد

أجراه: حسين محمد فهيم*

نبذة تعريفية

يحظى الأنثربولوجي البريطاني طلال أسد بمكانة مرموقة وشهرة عالمية طيبة في مجال الدراسات الأنثربولوجية. تضمنت أبحاثه المتميزة ومؤلفاته العديدة موضوعات متنوعة تخص أساساً القبائل البدوية، والدين، والأنساق السياسية.

حصل طلال أسد على شهادة الدكتوراه من جامعة أكسفورد عام 1968، ودرّس بجامعة هَلْ البريطانية لعدة سنوات، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة حيث يشغل حالياً منصب الأستاذية بمركز الدراسات العليا بجامعة نيويورك.

- **مرحباً بالزميل والأخ طلال... لقد شرفتني مجلة العلوم الاجتماعية التي يصدرها مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت إجراء حديث معك، بوصفك أحد أعلام الأنثروبولوجيين البريطانيين ولجذورك العربية والإسلامية. تود المجلة من هذا الحديث أن تطلع قراءها على أبحاثك المتميزة ومركزك المرموق في الدوائر الأكاديمية الأنثروبولوجية. إن نشر هذا الحديث يدخل في نطاق سياسة المجلة الحالية من حيث إجراء سلسلة من الأحاديث المتنوعة مع نخبة من مشاهير الأساتذة والمفكرين العرب المتخصصين في العلوم الاجتماعية سواء المقيمون منهم في العالم العربي أم المقيمون خارجه.**

شكراً جزيلا على هذا الترحيب... فمنذ ثلاثين عاماً تقريباً حين تعارفنا يسعدني دائماً الالتقاء بك والتحدث معك. أود أن أعبر أيضاً عن عظيم تقديري لمجلة العلوم الاجتماعية ذات الشهرة الطيبة في مجال النشر الأكاديمي بالشرق الأوسط، كما يسعدني اهتمامها بإجراء هذا الحديث ونشره.

---

* باحث أنثروبولجي مصري مقيم حالياً بالولايات المتحدة الأمريكية، سبق له العمل أستاذاً للأنثروبولوجيا بالجامعات العربية والأمريكية واستشارياً لدى هيئات التنمية الدولية.

- **بداية... حمداً لله على سلامتك من سفرياتك المتعددة، إذ أعلم أنك سافرت خارج أمريكا عدة مرات إبان الثلاثة أشهر الماضية تقريباً... إلى أين أخذتك تلك الأسفار؟**

دعني أذكر لك شيئاً عن هذه الأسفار... ففي 12 مايو الماضي توجهت إلى هولندا لإلقاء محاضرة عن تعريف الدين وذلك بناء على دعوة من جامعة أمستردام بمناسبة الاحتفال بإنشاء برنامج جديد لدراسة الدين من منظور الربط أو التكامل بين التخصصات المختلفة. عدت بعدها إلى نيويورك لأعد لرحلة أخرى إلى استنبول في نهاية الشهر نفسه. وهناك في تركيا ألقيت محاضرة يوم 31 مايو في جامعة Sabanci، وهي جامعة خاصة وصغيرة، وكانت المحاضرة عن «حقوق الإنسان». مكثت هناك بعض الوقت لأشترك في فعاليات حلقة عمل دولية بعنوان "Shared modernities" حيث تضمنت أوراقها مقارنة بين الصين والامبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر. كان دوري في هذه الحلقة التعليق النهائي على أوراق ومناقشات الحلقة ككل. هذا وكان من المفترض في هذا الشهر (يوليو 2000) أن أذهب إلى دار السلام بأفريقيا للاشتراك في مؤتمر آخر بعنوان "Islamic law in Africa" وذلك معلقاً على أعمال المؤتمر في نهايته. وتعذر علّي السفر، للأسف، لأسباب صحية.

تعاونت جامعة كيب تاون (Cape Town) مع مؤسسة فورد الأمريكية 'The Ford Foundation" في تنظيم هذا المؤتمر على أن يتضمن ثلاثة لقاءات. يخص اللقاء الأول شرق أفريقيا بما في ذلك السودان، وهو اللقاء الذي تعذر علّي حضوره، ويخص اللقاء الثاني غرب أفريقيا وسوف ينعقد في داكار عاصمة السنغال في ربيع العام القادم (2001). أما اللقاء الثالث فسوف يعقد في كيب تاون إبان خريف عام 2001 بهدف تلخيص أعمال اللقائين السابقين، وأود حضور لقائي داكار وكيب تاون.

- **ياله من جدول مشحون بالعمل... إن موضوعات المحاضرات التي ألقيتها والمؤتمرات التي ذكرتها تفيد استمرار اهتمامك بموضوع الدين، وهذا شيء أعلمه عنك، وقد سبق لنا أن تحدثنا عنه عندما التقينا بجامعة Johns Hopkins منذ ثلاث سنوات تقريباً. أما تناولك لموضوع «حقوق الإنسان» فهو أمر جديد فيما يبدو، ويدعوني إلى سؤالك: من أي منظور تناولته؟**

لست متخصصاً في موضوع «حقوق الإنسان»، إلا أنه في عام 1996 كنت قد

نشرت ورقة في مجلة البحث الاجتماعي "Journal of Social Research". عن مفهوم «القسوة» الذي شكل أحد مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أعيد نشر هذه الورقة مرتين. ففي أمريكا تم نشرها في كتاب بعنوان "Social Suffering" (المعاناة الاجتماعية)، وفي انجلترا نشرت ضمن مقالات كتاب Human rights, culture and context.

تناولت مفهوم القسوة في هذه الورقة من منظور مقارن، أما بالنسبة لموضوع حقوق الإنسان فلدي – شأن أي شخص آخر – أراء حوله، إلا أنه لم يسبق لي الكتابة عن هذا الموضوع بصفة مباشرة. إن مناسبة إلقاء محاضرة عن «حقوق الإنسان» في استنبول كانت في حقيقة الأمر استجابة لدعوة من الزميلة الأستاذة Islamoglu. وكانت قد طلبت مني إذا كان من الممكن إلقاء محاضرة عن هذا الموضوع في إطار سلسلة المحاضرات الدولية التي كانت تنظمها بعنوان «القانون والاقتصاد والمجتمع». ففي محاضراتي ركزت على خطاب حقوق الإنسان وواقعه.

حاولت أيضاً توضيح المشكلات النظرية ذات الصلة والتي فيما يبدو لم تُعالج المعالجة السليمة من وجهة نظرنا. انتهيت إلى ضرورة الربط بين حقوق الإنسان والتركيب العالمي للقوة، كما أكدت أهمية أن ننظر دائماً إلى ما يمكن أن يُحدثه تطبيق حقوق الإنسان أو عدم تطبيقه، وليس التركيز على ما يفترض أن تمثله حقوق الإنسان. ومرة أخرى أكدت وجهة نظري وهي أن حقوق الإنسان بصفة عامة أياً كانت طبيعة ومدى استخدامها – تمثل جزءاً لا يتجزأ أو كياناً مرتبطاً بالعالم الذي نعيش فيه. ونحن على أية حال لا يمكن أن نستغني عنها، وسوف تنشر هذه المحاضرة وهي طويلة ومعقدة.

- **حسنا... قد تكون يا أخ طلال غير متخصص في مسالة حقوق الإنسان، ولكن ألا تعتقد أن دراستك عن الدين وتحليلاتك لتركيب نظم القوة عالمياً ربما تكون قد قادتك في واقع الأمر إلى معالجة موضوع حقوق الإنسان من ناحية الأوضاع الثقافية المؤدية للمعاناة الاجتماعية في عالم اليوم. كنت قد قرأت في مراجعة لكتاب «المعاناة الاجتماعية» المشار إليه سابقاً أن اشتراك مختلف التخصصات الأكاديمية في استقصاء مسالة المعاناة الاجتماعية يسمح لنا بتشكيل إطار تصوري جديد يساعدنا على فهم مشكلات عالمنا المعاصر وسبل مواجهتها، إذ إن برامج الحداثة ومفاهيمها قد اثبتت عُقمها. وينكر محررو هذا الكتاب أيضاً – في حدود ذاكرتي – أن هذا التصور الجديد**

لا بد له من الربط أو الوصل بين ما هو أخلاقي وما هو سياسي... وهنا أتساءل هل كانت لفكرة الربط هذه صلة بأفكارك النظرية عن حقوق الإنسان من منظور أنثروبولوجي.

نعم هذا صحيح... ففي تناولي للمسائل الأنثروبولوجية أحاول تقصي التوتر الحادث بين الجانب العام أو المشترك للحياة الإنسانية كلها والجانب الخاص المتعلق بالظروف أو الأحوال التي يعيشها البشر في الواقع. ولعلني أوضح ذلك بالقول إنه بسبب تعرض الناس جميعهم للألم والضعف بل الموت، إلى جانب شعورهم أيضاً بالوحدة أو المهانة، فإن أي موقف أخلاقي عالمي يهدف إلى تخفيف حدة المعاناة المصاحبة لهذه المشاعر أو تلك الأعراض يُعد ولا شك أمراً مستحباً وله ما يبرره، إلا أنه لا يعد قانونا. فالقانون تفرضه الدولة، والقرارات القانونية تختلف عن الأحكام الأخلاقية إذ إنه يتحتم في الرد على الأسئلة القانونية الإجابة بنعم أو لا... فمثلا هل هذا السجين مذنب؟ هل هذا الشخص يستحق تعويضاً عن الأضرار التي لحقت به من الشركة التي يعمل بها؟ هنا يأتي الرد – وفق ما يريده القانون – قاطعاً: إما نعم وإما لا... أما بالنسبة لحقوق الإنسان فتجد أنها قوانين عالمية قد تمنع بعض المعاناة في بعض الحالات، إلا أن ذلك ليس كافياً بسبب اختلاف طبيعة هذه المعاناة ومقدارها من مجتمع إلى آخر، الأمر الذي يجعل الخصوصيات الثقافية والتقييمات الأخلاقية ضرورة يتطلبها التعامل مع الاختلافات القائمة بين المجتمعات الإنسانية.

- **هذا موضوع شائق ولا شك، وسوف أتطلع ومعي قراء المجلة أيضاً إلى متابعة أرائك وأفكارك عن مسألة حقوق الإنسان فيما تنشره مستقبلا. دعني الآن أنتقل للحديث معك عن هذا الجانب المهم من دراستك الأنثروبولوجية المتميزة عن الدين، وأبدأ بالتساؤل عن دافع اهتمامك بهذا الموضوع وتاريخية ذلك الاهتمام.**

بدأت دراساتي العليا الأولية في جامعة أكسفورد، وكانت الرسالة التي أعددتها لنيل بكالوريوس الآداب B.Litt (وهي معادلة لدرجة الماجستير مع تحضير رسالة قصيرة) عن تاريخ تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الجزء الغربي الشمالي للهند (البريطانية حينذاك)، وذلك خلال الفترة من عام 1849 حتى عام 1947. ركزت في هذه الرسالة على دراسة ملكية الأراضي والأبنية القرابية.

أما بالنسبة لرسالة الدكتوراه، فقد أقنعني «إيفانز بريتشارد» Evans Pritchard بإجراء دراسة حقلية لجماعات الرعى في الجزء الشمالي من السودان.

وكان لإيفانز بريتشارد صلات وثيقة بالسودان التي أجرى فيها هو نفسه دراسته الشهيرة عن النوير. توجهت بناء على ذلك إلى السودان، وأجريت دراستي الحقلية تحت إشراف إيفانز بريتشارد، درست جماعة «الكبابيش» (Kababish) وركزت في دراستي على تاريخ الكبابيش واقتصادهم السياسي. وأذكر لك بالمناسبة، أنني أقمت في السودان مدة خمس سنوات ونصف فيما بين عامي 1961 و1966. وإبان إقامتي بالسودان جمعت بين التدريس في جامعة الخرطوم وإجراء البحث الميداني والمكتبي. ورغم أن رسالة الدكتوراه لم تكن عن الدين فإنني اهتممت في واقع الأمر بمسألة الأيديولوجيا وصلتها بالسلطة السياسية. ولقد وضح ذلك جلياً عندما نشرت كتابي عن مادة رسالة الدكتوراه. وعن مسألة اهتمامي بدراسة الدين، أذكر أنني قبل الذهاب إلى السودان وبعد عودتي كان قد تزايد إدراكي لموقف الغرب المنحاز ضد الإسلام واضطهاد المسلمين. وجدت أيضاً أن هذه النظرة الغربية المجحفة يمكن ردها إلى مصالح اقتصادية وسياسية معينة. وبصفة عامة لم أكن راضياً البتة عن التوجه السوسيولوجي الغربي في دراسة الدين الذي كان يتعامل مع الإسلام من منطلق التقليل أو الإنقاص من قيمته تغطية لنوايا سياسية، وأبنية اجتماعية متباينة واهتمامات مادية أساساً.

- **وَمَنْ غَير إيفانز بريتشارد من بين الأنثروبولوجيين أو المفكرين سواء في إنجلترا أم خارجها كان له تاثير على توجهك الأنثروبولوجي عامة، ودراساتك عن الدين خاصة؟**

لقد كتب إيفانز بريتشارد قدراً لا بأس به عن الدين، إلا أنني لم أجد في كتاباته ما يثيرني، لقد حرر كتابه الشهير عن أحد الطرق الصوفية بعنوان The Sanusi of Cyrenica، ولا شك في أنك على علم به. إنها دراسة مفيدة طبعاً وإن كنت لا أتفق معه في التعارض الذي يراه بين التصوف والإسلام الأصولي. فالدارسون لتاريخ الإسلام يدركون ولا شك الصلة الوثيقة، بل التداخل في حقيقة الأمر، بين التصوف في أشكاله المعقدة من جهة، والشريعة الإسلامية من جهة أخرى. نرى هذه الصلة واضحة عند الإمام الغزالي، كما نجدها عند الحنابلة مثل ابن تيمية. وأيا ما كان

الأمر، فقد كان للألماني جودفيري لينهاردت (Godfrey Lienhardt)، الذي كان يُدرس في أكسفورد حيث كنت طالبا، تأثير كبير على توجهي الأكاديمي.

وبالمناسبة أتذكر أن كلاً من «إيفانز بريتشارد» و«جودفيري» قد تحولا من البروستنتينية إلى الكاثوليكية»، وعلى الرغم من أن «جودفيري» لم يتناول في كتاباته موضوع الإسلام فإن تفكيره – في رأيي – كان أعمق وأكثر إثارة من معالجة إيفانز بريتشارد لموضوع الدين.

تأثرت أيضاً ببعض كتابات الفرنسي «مارسيل موس» (Marcel Mauss) (وهو كما تعلم ابن عم إيميل دوركيم). أذكر من فرنسا أيضا الأنثروبولوجي المعاصر «ليوي ديمون» (Louis Dumont) والمعروف عنه تعاطفه مع الديانة الهندوسية، وإن كان هو من الكاثوليك المتشددين. وأذكر أن كتاباته عن المسيحية بصفة عامة تتصف بالإثارة، أما بالنسبة لمن تأثرت بهم من خارج الدائرة الأنثروبولوجية فقد كان لبعض الفلاسفة تأثير كبير على توجهي الفكري. أذكر مثلاً «كولنجتن وود» (Collington Wood) الذي كان يتحدث عنه الجميع في أكسفورد حين كنت طالباً. أذكر أيضاً ويتنجنشتين (Wittengenstien) الذي يمكن وصفه بأنه أكثر الفلاسفة شهرة لدى المتحدثين باللغة الإنجليزية، فقد اكتشفت أهمية فكره منذ أن كنت طالباً بالجامعة، وكنت أقرأ له كثيراً إبان دراساتي العليا، وعدت إليه في أوائل الثمانينيات عندما بدأت دراساتي عن الدين. كان أيضاً ولا يزال للفيلسوف «ماك إنتري» (Mac Intyre) تأثير قوي ولو أنني أختلف معه أحياناً في بعض النقاط. وفي النهاية أذكر «ميشيل فوكو (Michel Foucaut) – المفكر الفرنسي الفذ – الذي رغم عدم تناوله لموضوع الدين فإن كتاباته قد شكلت كثيراً من أفكاري، مع أنني أحياناً لا أتفق مع بعض تحليلاته.

- **إلى جانب هذا التأثير الأوروبي، يهم القراء أيضاً معرفة مَنْ من المفكرين العرب والمسلمين، القدامى منهم والمحدثين، كان له تأثير قوي على توجهك الفكري وكتاباتك. وهل هناك أحد من الشرق بصفة عامة؟**

هناك شخصيات كثيرة في العالم العربي أقرأ لها وأتعلم منها. يحضرني أن أذكر على سبيل المثال وليس الحصر: طارق بشير، جلال أمين، أنور عبدالملك، الشيخ يوسف القرضاوي، فاطمة المسيري، خالد الدخيل. أحترمهم جميعاً، إلا أنني

أحياناً لا أتفق مع بعض آرائهم. وبصفة عامة يمكن القول إنه لا أحد من المفكرين المعاصرين يضاهي جهابذة المفكرين القدامى مثل الإمام الغزالي الذي قرأت كتاباته وأعيد قراءتها من حين إلى آخر. أذكر أيضا الماوردي ومخطوطته «كتاب آداب الدنيا والدين» التي أقرؤها حالياً وأجدها ممتعة، أما بالنسبة لمفكري وكتاب الشرق، يعجبني إجمالا أعمال الكتاب الهنود المفكرين، وأذكر من بينهم كل من «جيان باندل» (Gyan Pandle) و«دبيش شاكراباراتي (Dipesh Chakrabarty) وبارثا شتيرجي (Partha Chatterjee) ينتمي هؤلاء إلى الجماعة المعروفة باسم "The Subaltern Studies Group" وهم مهتمون بدراسة تاريخ علاقات القوة بين الهند وبريطانيا وبصفة خاصة التحولات الفكرية والسياسية التي شهدتها الحياة الهندية إبان الاحتلال البريطاني لها.

- **اتفق معك بصدد الإسهام الواضح والمعترف به دوليا للهنود في مجال الدراسات الأنثروبولوجية، وأذكر أننا قد سبق أن تحدثنا في هذا الشأن تليفونيا ذات مرة. أسألك الآن عن رأيك في عدم ارتقاء الأنثروبولوجيين العرب إلى مثل مكانة الهنود الدولية في هذا المجال بالرغم من أن معظمهم (أي العرب) على مستوى راق فكرياً كما أن لهم أيضاً أعمالاً متميزة؟**

طبعا هناك عدد كبير من الأنثروبولوجيين العرب الممتازين سواء في مصر أو الخليج أو لبنان أو السودان أو المغرب مثلا... ولا شك أنهم على قدم المساواة مع زملائهم الهنود. عندما أشرت إلى الهند وذكرت بعض الأسماء، فلم أكن أقصد الأنثروبولوجيين وإنما كان في ذهني المؤرخون وعلماء السياسة بصفة خاصة. أما عن سبب تألقهم الدولي فيرد ذلك جزئياً إلى استخدامهم اللغة الإنجليزية وتمكنهم منها في كتاباتهم، الأمر الذي جعلها متاحة للقراء على المستوى العالمي. وإلى جانب اللغة هناك أيضاً في حقيقة الأمر سبب آخر أكثر عمقاً لشهرتهم وتأثيرهم الدولي. فالهنود لديهم جرأة في طرح أفكار مناهضة لأفكار زملائهم الغربيين، كما أنهم يُقحمون أنفسهم في جدل شديد معهم. فهم مثلا لا يقبلون الطرح النقدي الغربي للحداثة دون نقد وإبراز لفكرهم الخاص، الأمر الذي جعل الحوار بينهم وبين زملائهم في الغرب شائقاً ومفيدا للغاية. ذلك في حين أنه يندر في العالم العربي، وللأسف، من يفعل مثلهم. أجد أيضاً أن معظم كتابات الإسلاميين المعاصرين عن الحداثة تنم عن عدم معرفة بالعلوم الاجتماعية والفلسفة الغربية، وأجد أيضاً أن كتابات معظم العلمانيين من الكتاب العرب ليست إلا نقلا هزيلا للكتابات الغربية...

هناك ولا شك أسباب تاريخية أيضاً ترجع إلى الاختلاف القائم بين الهنود والعرب في مجال العلوم الاجتماعية والقدرة على تقديم الفكر الذي يجذب القراء عالميا.

- **فلنعد بالحديث إلى مزيد من الاستفسار حول دراستك لموضوع الدين. وكما تعلم، فأنا لست متخصصاً في الدراسات الأنثروبولوجية لهذا الموضوع، إلا أنني اطلعت على بعض الكتب وأذكر لك من بينها مثلا كتاب «جيرتز» (Geertz) الأنثروبولوجي الأمريكي المعروف بعنوان "Islam Observed" وهو - كما تعلم ولا شك - دراسة مقارنة عن الإسلام في الحياة اليومية لمجتمعين إسلاميين وهما المغرب وأندونيسيا، أذكر أيضاً كتاب الزميل «مايكل جلسنان» (Michael Gilsenan) الأنثروبولوجي البريطاني بعنوان "Recognizing Islam". وبالمناسبة لقد قمت مع «مايكل» أثناء أدائه لدراسته الحقلية بالقاهرة في أوائل الستينيات بزيارات لبعض مشايخ الطرق الصوفية، كما حدث ذات مرة أن سرنا سوياً لمسافة طويلة في أحد مواكبهم عبر شوارع القاهرة. إنها لتجربة رائعة حقا. والآن أسألك هل لك أن توضح للقراء محور توجهك البحثي ومنطلقك المنهجي في مقالاتك التي جمعتها في كتابك بعنوان "Geneologies of Religion"، إلى الحد الذي يجعلك مختلفاً في دراساتك عن الدين (والإسلام بصفة خاصة) عن أغلب الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة.**

هذا موضوع كبير سبق أن تطرقت إليه في المحاضرة الشرفية التي ألقيتها بمركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورج تاون عام 1985، وقد نشرت المحاضرة فيما بعد ضمن سلسلة نشرات المركز بعنوان "The idea of Islamic anthropology". أوضحت في هذه المحاضرة ضرورة دراسة الإسلام من منطلق غير حدسي للتفسيرات المتنوعة للنصوص الإسلامية، وذلك بدءاً بالقرآن والسنة وفي إطار واقع أساليب حياة المسلمين. باختصار، أوضحت أنني أتعامل مع التاريخ الإسلامي من حيث استمرارية إعادة كتابته وذلك من أجل المستقبل. تناولت أيضاً مسألة السلطة لا باعتبارها - بكل بساطة - وسيلة قمع أو إجبار وإنما باعتبارها صيغة أو شكلا تربوياً للسلوك سواء فيما يتعلق بأمور الجسد أو المشاعر أو اللغة المستخدمة في التخاطب والتعامل. لم أنظر أيضاً إلى التقليد (Tradition) (الأعراف) باعتباره مناهضاً للحداثة (العصرية) (Modernity)، أو أنه يمثل شيئاً ثابتاً لا يتغير،

أو أنه شيء يستبعد التفكير المنطقي، وإنما أرى في التقليد أو الأعراف جمعا بين الثبات والتغير من جهة، وبين الجدل والاتفاق من جهة أخرى.

وفضلا عن ذلك فالتقليد شيء ضروري لأي نمط حياتي يتسم بالاتساق، ولا يكون معنيا فقط بالهوية. إن مدخلي في دراسة الإسلام يتضمن النظر إلى تاريخ الغرب من منظور جدلي قائم على الحوار. وبالرغم من ضرورة استخدام المفاهيم الغربية في هذه المعالجة لأننا نحرر كتاباتنا باللغة الإنجليزية كما أنها موجهة أصلا إلى القارئ الغربي فإنه يجب علينا، مع ذلك، أن نأخذ الحيطة لما قد تجلبه هذه المفاهيم من تشويه أو سوء فهم للحقائق الإسلامية، وذلك لأنها مستمدة أساساً من تاريخ مخالف تماماً لتاريخ الإسلام. وهذا ما هو حادث في عالمنا المعاصر بصفة خاصة حيث إن التطورات التي يشهدها الإسلام تُدرس وتُقيم على أساس الفروض الغربية المتصلة بالأشكال المعتادة للتطور. فموقفي إذن هو ضرورة أن يلجأ الدارس لتاريخ الإسلام إلى دراسته قدر الإمكان في إطار الفكر والمعاملات الإسلامية ذاتها.

- **تعلم – ولا شك – أن الدراسات الإسلامية في أمريكا تشكل مجالاً واسعاً وموضوعاً معقداً، الأمر الذي يجعل من الصعب التحدث عنه بإفاضة وعمق في هذا اللقاء، وعلى أية حال، اكتفى بالإشارة هنا إلى ثلاثة أنواع رئيسة من هذه الدراسات وهي: أولاً – دراسات الباحثين المسلمين المقيمين في أمريكا مثل سيد حسين نصر (جامعة هارفارد)، وثانيا دراسات الباحثين غير المسلمين، سواء الأنثروبولوجيين أم غيرهم، ولعلني أذكر من بين الأنثروبولوجيين «ديل إيكلمان» "Dale Eickleman" مثلا، أما النوع الثالث من الدراسات فتقوم بها مراكز الأبحاث المختصة وأذكر من بينها على سبيل المثال «المعهد الأمريكي لدراسات الشرق الأوسط» (American Institute for Middle East Studies) –، وكذلك «المعهد الدولي للفكر الإسلامي» International Institute of Islamic Thought) – الذي أنشأته السعودية. هل لك أن تخبرنا – ولو بإيجاز – عن انطباعاتك عن هذه الدراسات، وعما إذا كان لها من تأثير فعال على تغيير الصورة المشوهة عن الإسلام والمسلمين في الذهنية الأمريكية؟**

يمكن القول – بصفة عامة – بأن المعرفة بالإسلام في الدوائر الأكاديمية الأمريكية تزداد وتتحسن. يوجد في الوقت الراهن عدد كبير من الأكاديميين المتخصصين في دراسات الشرق الأوسط، سواء من المسلمين أم من غيرهم،

ويتصف إنتاجهم بالتميز. ومع ذلك فلا يزال هناك قدر من الشعور العدائي لدى بعضهم. أذكر مثلا كتابات كل من باتريشيا كرون (Patricia Crone) من جامعة برينستن (Princenton) ومؤلفها بعنوان Hagarisn وأذكر أيضاً دانيل بايبز (Daniel Pipes) المعروف عنه انتماؤه للمنظمات الصهيونية، وله كتاب معروف بعنوان (Slave soldiers and Islam). كرون ودانيل مؤرخان ويهتمان بدراسة الفترة المبكرة من التاريخ الإسلامي.

إن صورة المسلمين، والعرب كذلك، لا تزال – ولا شك – مهينة في هذا البلد (أي أمريكا). وبطبيعة الحال لا تزال أفلام هوليود وبرامج التلفزيون والمقالات في الصحف اليومية تزخر بالتحيز الشديد. فهم يصورون شخصية المسلم والعربي بطريقة أسوأ بكثير من الصور السيئة التي تُلصق أحياناً ببعض الجماعات الإثنية أو الدينية بأمريكا. وعلى أية حال، فقد بدأ العرب والمسلمون بتنظيم أنفسهم في مسيرات احتجاج على هذا الموقف منهم. وللأسف، فإن تأثير هذه المسيرات يفوق بكثير تأثير الكتابات الأكاديمية. وبصفة عامة يمكن القول بأن من يريد معرفة الإسلام وفهمه في أمريكا اليوم يمكن له ذلك إذ إن المكتبة الأمريكية زاخرة بالمؤلفات الجيدة.

- **إن حديثنا عن الدراسات الإسلامية في أمريكا يقودني إلى أن أسألك عن رأيك في نظرية «صمويل هانتنجتن» (Samuel Huntington) عن صراع الحضارات وموقفه من الإسلام في هذا الصراع؟**

لا أتفق مع صمويل هانتنجتن في نظرته للصراع بين الغرب والإسلام، فنظرته عن الحضارة من جهة، وفهمه عن التاريخ الإسلامي من جهة أخرى، يتصفان بالركاكة وعدم النضج. وفي حقيقة الأمر، هذا موضوع معقد للغاية، ولذا يحتاج أن نناقشه بتوسع وتفصيل في مقابلة أخرى إن شاء الله.

- **في نهاية هذه الجزئية من الحديث عن دراساتك عن الإسلام، أود أن أستفسر منك عن مدى تأثير حركة الفكر الغربي لما بعد الحداثة على الدراسات الأنثروبولوجية عن الإسلام بصفة عامة. أعلم أن ما يشار إليه بفكر ما بعد الحداثة أمر لم يتبلور بعد فهي ليست بفلسفة أو نظرية، كما يصعب غالباً تعريف هذه الحركة الفكرية تعريفاً دقيقاً. ومع ذلك فقد أوضح مؤخراً كتاب بعنوان «ما بعد الحداثة والأنثروبولوجيا» (Postmodernism and anthropology)**

الصادر عام 1995 أن هذه الحركة الفكرية قد أثارت تساؤلات نقدية كثيرة في مجالات الأدب والفن والفلسفة، فماذا عن الإسلام؟ وبخاصة أنني لم أجد في كتاب الباحث الباكستاني أحمد أكبر الذي صدر بعنوان «الإسلام وفكر ما بعد الحداثة» (Islam and postmodernism thought) ما أثارني فكرياً أو أفادني معرفياً.

في واقع الأمر لم يُثر اهتمامي كثيراً كتاب أنثروبولوجيا ما بعد الحداثة عن الإسلام. أوافقك على وصفك لفكر ما بعد الحداثة، وإنها فعلاً حركة فكرية غير واضحة المعالم، إلا أنني وجدت في كتابات بعض المنتمين إليها مثل «ميشيل فوكو» ما يدعو للإثارة فعلاً. والجدير بالذكر عن هذه الحركة الفكرية أن أهميتها تكمن فيما تثيره من تساؤلات مهمة عن الحداثة. إلا أن هذه التساؤلات يجب ألا تقودنا إلى رفض كل ما نعلمه عن الحداثة، وهذا أمر لا يدركه أو يفهمه – للأسف – كثير من العلمانيين العرب المنتمين لهذا التيار الفكري. أما بالنسبة لتأثير فكر ما بعد الحداثة على الدراسة الأنثروبولوجية عن الدين فإن تأثيره الكبير جاء في الشكل وليس في المضمون ما عدا دراسة أو دراستين مثل دراسة «جوهنثان بويارن» (Johanthan Boyarin).

- **ولكن ألا تعتقد أن حركة فكر ما بعد الحداثة قد أثارت في واقع الأمر نقداً شديداً وجدلاً مثيراً في المجال الأنثروبولوجي عامة بالنسبة للإثنوجرافيا والدراسة الحقلية بوجه خاص.**

إن ردي السابق قد عنى بصفة خاصة تأثير هذه الحركة على دراسات الإسلام من قبل المُدعين بتمثيل هذا الفكر (أي فكر ما بعد الحداثة)، وهي كتابات لم تكن مثيرة أو مفيدة في نظري. أما بالنسبة للأنثروبولوجيا فإن مقولة «فكر ما بعد الحداثة» في حد ذاتها لا تساعد كثيراً، أما الأسئلة الخاصة بالإثنوجرافيا والدراسة الحقلية فبعضها جيد وبعضها الآخر ليس له قيمة كبرى في نظري؛ سواء أجاءت هذه الأسئلة من جانب المنتمين لهذه الحركة الفكرية أم من خارجها.

- **تأخذني هذه الإشارة السريعة لفكر ما بعد الحداثة إلى ثقافة عالمنا المعاصر حيث يشهد هذا العالم عصراً جديداً... عصر المعلومات والبيوتكنولوجيا... وتحضرني الآن عبارة سبق أن قرأتها لك منذ فترة وهي أن العالم يُحدد للأنثروبولوجيين طريقة دراساتهم وفهمهم له... قد أكون مخطئاً في**

الصياغة، لذا أرجو التصويب... على أية حال سؤالي هو: ما التحديات الرئيسة التي تواجه البشرية في الألفية الجديدة، وهل هناك أمل في مواجهتها إيجابياً؟

الذي أتذكر قوله منذ فترة طويلة أن العالم يُحدد الأنثروبولوجيا وليست الأنثروبولوجيا هي التي تُحدد العالم... لا أعتقد أن الأنثروبولوجيا أو أي فرع من فروع المعرفة يستطيع إنقاذ العالم. الذي يمكن أن نفعله هو أن ندرس ونفهم ولو جزءاً بسيطاً من التركيبة الطبيعية والاجتماعية للعالم الذي نعيش فيه. ففي هذا العالم الذي يتصف بتوافق الأجزاء بعضها مع بعض بصورة أكثر إيضاحاً مما كان عليه من قبل لا بد – في رأيي – أن يكون للأنثروبولوجيا القدرة على أن توضح لأولئك الذين تُهيمن ثقافتهم على الآخرين المنطق والمعقولية الموجودين في أساليب معيشة شعوب الثقافات الأخرى... هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن من واجب الأنثروبولوجيا أيضاً أن توضح لشعوب الثقافات المُهيمن عليها الجيد والحسن في حياتها، وأنه لا يجب التخلي عنهما مطلقاً. لا أستطيع أن أقول لك ما سوف تأتي به الألفية الجديدة، ولا أحد يمكنه ذلك على وجه التحديد. ولكن، إنها ولا شك حقبة زمنية خطيرة للبشر جميعاً سياسياً واقتصادياً وبيئياً. ولا أدري فعلاً هل البشر سوف يهدمون حياتهم بأنفسهم؟ أو يجدون من الوسائل ما يكفل بقاءهم ويوصلهم إلى حياة معقولة وعادلة؟ وعلى أية حال، فمثل كل الأفراد الذين وجه إليهم هذا السؤال، فإني آمل أن أرى عالماً جديداً لا يؤدي فيه الجشع من قبل بعض الناس إلى مزيد من احتكار الثروة وإيثار الرفاهية، في حين يعيش بعضهم الآخر في فقر ومرض ومُعاناة... هذا هو أملي، ولكن التمني شيء والواقع شيء آخر.

- **إن واحدة من التحديات التي كثر الحديث عنها في الأدبيات والحوارات حول مسألة العولمة، وما يمكن أن يحدثه أيضاً الانتشار المتوقع مستقبلاً في استخدام تكنولوجيات الاتصال السيبرية (الفضائية)، هي تأثيرهما على مباهج التنوع الثقافي للمجتمعات الإنسانية وخصوصياتها الثقافية في عالم اليوم... أود أن أستطلع رأيك عن تأثير الاتجاه العولمي الراهن على الممارسة الأنثروبولوجية في السنوات القادمة.**

في رأيي التغير الاجتماعي والتكامل العالمي ظاهرتان قديمتان، منذ القرن التاسع عشر على الأقل حين غزت أوروبا معظم أنحاء العالم. إلا أن مجالات التغير الاجتماعي وسرعة حدوثه أصبح الآن أكثر بكثير. ومع ذلك لا يزال التأثير الفكري

والسياسي والاقتصادي يسير في اتجاه واحد إلى حد كبير، كما ينطبق الأمر أيضاً على تركيبة القوة العالمية. ولا يعني ذلك عدم وجود اختلافات محلية أو مقاومات لهذا التأثير أو تلك التركيبة. إن جزءاً من اهتمامي بالصحوة الإسلامية يكْمُن أساساً في أنها تمثل طرحاً بإمكان التفكير في أطر متنوعة للعصرية... ربما لا يكون ذلك ممكناً أو سهلاً، إلا أنه لا يزال مهماً... وهل يمكن للعالم في هذا الإطار أن يصبح متجانساً، أقول: نعم في بعض الجوانب، ولا، في جوانب أخرى. إن واجب الأنثروبولوجيين حول هذه القضية هو ضرورة تقصّي الظروف التي تحقق التجانس الثقافي من جهة، وتلك التي تعوق تحقيقه من جهة أخرى. ويمكن لهم أيضاً – كما يفعل بعضهم في الوقت الراهن – دراسة الظواهر التي يمكن مقارنتها عالمياً لاستخلاص الاتجاهات العامة في مسائل تتصل مثلاً بنمو المدن، والهجرة، والسياحة، وانتشار المعلومات باستخدام الإنترنت، أركز هنا على ضرورة دراسة هذه الظواهر من جوانب متعددة، ولا يقتصر على المنهج الوصفي المُقَنن، كما كان يفعل معظم الأنثروبولوجيين القدامى.

- **ولنأخذ حديثنا الآن إلى مجرى آخر ونتناول خبرتك التدريسية الطويلة والثرية في إنجلترا وأمريكا، وكذلك في السودان كما سبق أن ذكرت لي. هل لك أن تخبرنا عن بعض ذكرياتك وملاحظاتك عن الأماكن التي درست بها، وعن الطلبة عموماً، والبرامج الدراسية مثلاً؟**

لقد قضيت وقتاً طيباً في السودان، كانت جامعة الخرطوم تسير على نمط الجامعات الإسكتلندية، وكان جميع أعضاء الهيئة التدريسية أجانب، وكان لأغلبهم صلة بجامعة أكسفورد. كانوا بريطانيين إلا إياي وزميلاً آخر عربياً كان يعيش في إنجلترا، كان المنهج الدراسي مماثلاً للجامعات البريطانية، وكان التدريس أيضاً باللغة الإنجليزية. لم يكن بجامعة الخرطوم دراسات عليا، وكان من المعتاد أن يحضر من إنجلترا كل عام أستاذ مرموق، وكان يحضر في الغالب إيفانز بريتشارد نفسه، ليراجع مستوى الامتحانات ونتائجها. كنت وقتها شاباً، ولا يسعني إلا أن أقول أنني استمتعت بإقامتي في السودان، فالسودانيون شعب ودود وكريم كما يتصف بالذكاء الحاد الممزوج بخفة الظل. تسلمت وظيفتي التدريسية الأولى في إنجلترا بجامعة هَلْ، خبرتي في هذه الجامعة مختلفة تماماً عن السودان. فمدينة هَلْ تقع في شمال إنجلترا. وتبتعد عن لندن ثلاث ساعات تقريباً بالقطار أو السيارة،

وفرت لي طبيعة المدينة المحافظة والتقليدية الوقت الفسيح للقراءة والتفكير، وكنت أجتمع أيضاً بصفة منتظمة مع بعض أعضاء الهيئة التدريسية بقسم الاجتماع والأنثروبولوجيا وكذلك الأقسام الأخرى مثل الفلسفة، والتاريخ، والأدب الإنجليزي بصفة خاصة لنتناقش في روائع الكتب الحديثة عن الفكر المعاصر سواء المنشور منها باللغة الإنجليزية أم الفرنسية.

كان معظم طلابي من أسر الطبقة العاملة، وكان معظمهم على مستوى جيد. كان طلبة مرحلة ما قبل التخرج بريطانيين، أما طلبة الدراسات العليا فكان من بينهم طلاب من مختلف البلاد العربية، الدراسات العليا في إنجلترا – كما تعلم – مختلفة عن أمريكا من ناحية ضرورة استيفاء الطلاب في أمريكا لمتطلبات معينة من المواد الدراسية، في حين التركيز في بريطانيا يكون على رسالة الدكتوراه أساساً، إلا أن إنجلترا تتجه في الوقت الراهن إلى تعديل ذلك واقتباس النهج الأمريكي. ففي بريطانيا، تعمق لدى الإحساس بالعداء البريطاني للعرب. وكانت حرب 1967 بمثابة كارثة مفجعة لي كما كانت للعرب جميعاً. الذي صدمني حقاً لم يكن انتصار الإسرائيليين الذي كنت أتوقعه بقدر وما آلمني ابتهاج الإعلام البريطاني والدوائر الفكرية بالجامعات بالهزيمة الساحقة لمصر. وهنا أتذكر قول أحد الزملاء حينذاك، قال لي: «طلال... أنا لست مهتماً كثيراً بالسياسة، ولكني أعترف لك بمدى سروري لتلقي عبدالناصر هذه الركلة بالأقدام»...، هذا كل ما هَمّه في الأمر، وليس القتل والإذلال المتعمد لأسرى الحرب. وأياً ما كان الأمر، فقد نظمت أثناء وجودي في جامعة هل ثلاثة اجتماعات متتالية حول موضوع «الأنثروبولوجيا والمواجهة الاستعمارية» (Anthropology and the colonial encounter)، وذلك تباعاً في أعوام 1974، 1975، 1976. اشترك في هذه اللقاءات الثلاثة نخبة من الشبان المتخصصين في دراسات الشرق الأوسط، كان بعضهم يغضبه التحيز السياسي البريطاني السافر وكذلك معرفة الناس الضئيلة بهذا الجزء من العالم. نُشرت نتائج هذه الاجتماعات الثلاثة على التوالي في دورية «دراسات الشرق الأوسط» (Journal of Middle East Studies). وفي عام 1968 تلقيت دعوة من المؤسسة الأكاديمية الشهيرة (The New School of Social Research) بمدينة نيويورك للعمل بها نصف العام الدراسي مع استمرار عملي بجامعة هَلْ النصف الآخر. استمر هذا الأمر مدة ثلاثة سنوات، وبعدها قررت الانتقال كلية إلى نيويورك. ضمت هذه المؤسسة أو المدرسة أعداداً كبيرة من الطلاب الأجانب من الهند وتركيا وألمانيا وأمريكا اللاتينية.

وكانت مستوياتهم وقدراتهم متنوعة، كما كان بعضهم متفوقاً للغاية وبعضهم الآخر ضعيفاً، وبعد فترة انتقلت للعمل بجامعة جونز هوبكنز (Johns Hopkins) في بالتمور في ولاية ميري لاند مدة ثلاث سنوات، وها أنذا الآن في نيويورك حيث أعمل أستاذاً بمركز الدراسات العليا بجامعة نيويورك.

ولعل من بين الملاحظات التي شدَّت انتباهي في المقارنة بين الطالب الأمريكي ونظيره البريطاني، عدم قدرة الأمريكي على تركيز انتباهه في المحاضرة التي قد تطول مدتها لمدة ساعة زمنية، وذلك على عكس زميله البريطاني. ألاحظ أيضاً شغف الطالب الأمريكي بصورة أكبر عن البريطاني في طرح الأسئلة والدخول في مناقشات مع المحاضر. أما بالنسبة للمنهج الدراسي الأنثروبولوجي، وأقول باختصار أنه أكثر تنوعاً في أمريكا كما أن لديه دائماً الفرصة لكي يصبح متجدداً ونقدياً.

- **أعتقد أنك على علم بتزايد إقبال طلاب الجامعات العربية على التسجيل في مقررات الدراسة الأنثروبولوجية سواء الملتحقون منهم بكليات الآداب أو العلوم... ويتزايد أيضاً عاماً بعد عام إنشاء أقسام للأنثروبولوجيا بهذه الجامعات، كما تتزايد كذلك أعداد الطلبة بها ويتزايد عدد الراغبين منهم في استكمال دراساتهم العليا. فما هي رسالتك التي تحب أن توجهها إلى الجيل الجديد من الأنثروبولوجيين العرب؟**

نصيحتي للأنثروبولوجيين العرب الشبان هي ببساطة ضرورة أن يبذلوا الجهد في تعرُّف الفكر الغربي جنباً إلى جانب مع الفكر العربي الإسلامي، وألا يعتقدوا أن الممارسة الأنثروبولوجية تقتصر على أداء الدراسة الحقلية التي ما هي إلا طريقة لجمع المادة، بالرغم من أهميتها، إذ إن الشيء الأكثر أهمية هو السؤال الذي من أجله تُجمع المادة.

- **دعني آخذك مرة أخرى إلى دائرة البحث والنشر. أتذكر أنه قد سبق لك مع زميلك «روجر أوين» (Roger Owen) تحرير كتابين عن الشرق الأوسط، وقد تم نشرهما عامي 1983، 1984، هل لديك في الوقت الراهن أية خطة أو رغبة في متابعة هذين العملين بكتاب جديد عن الشرق الأوسط؟**

في واقع الأمر، لقد اشتركت مع «روجر» في تحرير كتاب واحد فقط وكان بعنوان «سوسيولوجيا الشرق الأوسط» (Sociology of the Middle East) المنشور

عام 1983. وفي الواقع ليس لدى في الوقت الحاضر أي مشروع مشترك للنشر معه. روجر مشغول حالياً في إعداد سيرة ذاتية عن اللورد كرومر، كما أن اتجاه أبحاثي الآن يتركز حول الدين والعلمانية في الشرق الأوسط والغرب على حد سواء. إن لي أعمالاً أخرى كثيرة يتحتم عليّ إنجازها... أقوم حالياً بإعداد المواد التي سوف أدرسها في الفصل القادم، إلى جانب مراجعتي لكتابات أُعدها للنشر. هذا بالإضافة إلى إعدادي لمحاضرة سوف ألقيها في جامعة ليدين بهولندا في أكتوبر القادم، كما أنى فضلاً عن ذلك أقوم بتنظيم مؤتمر عن العلمانية من منظور تعددي.

- **كان الله في عونك، أدرك تماما مدى انشغالك وإلا كنت قد واصلت طرح المزيد من الأسئلة لنتعرف إلى فكرك وآرائك بصدد مسائل أخرى عديدة، إلا أنني لا أود أن انهي هذا الحديث الشيق معك دون أن أسألك أن تذكر لنا شيئاً عن حياتك في أمريكا، كما تزودنا أيضاً بنبذة عن طلال أسد نفسه وأسرته، أثق أن القراء يهمهم معرفة ذلك ولا شك.**

تطيب لي الحياة في أمريكا من مختلف النواحي، فهي بلد المهاجرين، ولذا فكل منا يمكن أن ينتمي إليها. ذات مرة، قال لي أحد سائقي التاكسي الباكستانيين إنه إذا قال له شخص عُدْ إلى بلدك فإنه يستطيع أن يرد عليه بمثل ما قيل له. الحياة هنا أكثر عامية (أي غير رسمية) من إنجلترا، ولو أن لندن تشهد حالياً تغييراً نحو هذا الاتجاه. نيويورك على أية حال لا تمثل أمريكا كلية، فهي مدينة تنبض بالحياة وبالإمكانات المُدهشة حقاً، الأمر الذي جعلني أترك مدينة بالتمور بعد إقامة ثلاث سنوات بها لأنتقل إلى نيويورك. فقد شعرت زوجتي، وهي لندنية، أن الحياة في بالتمور تتصف بالإقليمية إلى حد كبير، ومع أن لندن تزخر بالحياة الفكرية والمنتج الثقافي فإن نيويورك تتفوق عليها بكثير في بعض المجالات. الأمريكيون عكس البريطانيين، لا يهتمون كثيراً بشئون العالم الخارجي. يعكس ذلك – ربما – قوة أمريكا، وأن معظم الأمريكيين مهاجرون أصلاً لا يهمهم كثيراً التواصل مع بلادهم الأصلية. فإذا أراد شخص أن يطلع مثلاً على أحوال وأخبار بلاد العالم الثالث (باستثناء أمريكا اللاتينية) فعليه أن يطلع على الجرائد البريطانية والفرنسية. أمريكا أكثر تحيزاً لإسرائيل مقارنة بإنجلترا، وينطبق الأمر كذلك على الإعلام الأمريكي. ومع أن التحيز ضد العرب والمسلمين عموماً لا يزال قائماً في أمريكا إلا أنه من خلال الأعمال التنظيمية لجماعات العرب والمسلمين التي بدأت مؤخراً فقد حدث تغيير إلا أنه لا يزال طفيفاً... ويمكن – ولا شك – أن تتحسن الأمور لو تعلم العرب

والمسلمون تنظيم أنفسهم على نحو أفضل وأكثر فاعلية. ماذا أضيف أيضاً عن أمريكا؟ ربما يمكن القول: إن الأمريكيين بصفة عامة أكثر تسامحاً وقبولا للأجانب مقارنة بالبريطانيين، ولكن الذي يدهشني حقاً أنه بعد إقامتي في أمريكا لمدة خمسة عشر عاماً وبصفة متواصلة، لا يزال أصدقاؤنا ومعارفنا المقربون من الإنجليز ويعيشون في لندن... بماذا يفسر ذلك؟!

أما من ناحية سيرتي الشخصية، فأختصر القول بأن أذكر للقراء أن حياة والدي وأعماله معروفة ويقدرها العالم الإسلامي عامة. أما عن والدتي فهي شمرية من منطقة حائل بالسعودية، أما ولادتي فقد حدثت بالمدينة المنورة، وعندما بلغت الثانية من عمري، رحل والدي إلى باكستان والهند وهناك نشأت حتى بلغت الثامنة عشر من عمري. وحينذاك توجهت إلى لندن التي عشت فيها حتى حضوري إلى أمريكا وإقامتي الدائمة بها. قضيت بعض الوقت - كما سبق أن ذكرت - بالسودان وقمت بزيارات منتظمة إلى منطقة الشرق الأوسط عموما، وأعتبر العالم العربي بمثابة وطني الروحي.

- **نيابة عن أسرة تحرير مجلة العلوم الاجتماعية وقرائها أتوجه إليك بالشكر وأتمنى لك دوما النجاح والتوفيق...**

شكراً لك أيضاً.

تعليق موجز

يطيب لي في نهاية عرض مادة هذا الحديث أن أوضح للقارىء الطريقة التي تم بها، بالإضافة إلى ذكر بعض النقاط التي قد تلقي مزيداً من الضوء على فكر طلال أسد وكتاباته. فلقد تم إجراء هذا الحديث عبر البريد الإلكتروني المنتظم، والاتصال التليفوني من حين لآخر، وذلك إبان الأسبوع الأخير من شهر يوليو والأسبوع الأول من شهر أغسطس لعام2000. وكم كنت أود أن يشاركني في ذلك أيضاً طلال أسد أن يدعم هذا الحديث ويثريه مقابلة شخصية بيننا، إلا أن وجودي في واشنطن وإقامته في نيويورك، إلى جانب مشاغل كل منا وارتباطاته العملية، قد جعلا عقد هذا اللقاء غير ممكن وبخاصة أنني كنت على أهبة السفر للخارج. وعلى أية حال فقد اجتهد كل منا في الحرص على تزويد القارىء بالإطار العام لفكر طلال أسد، والتعريف ببعض أعماله التي حظت بتقدير كبير في الدوائر الأكاديمية الأوروبية والأمريكية على حد سواء. هذا وقد حررت الرسائل

المتبادلة بالإنجليزية، ثم قمت بترجمتها إلى العربية، كما تم فيما بعد عرض النصين على الزميل طلال أسد، وتبادلنا هاتفيا الرأي حرصا على وضوح المعنى وبيان القصد. والآن فإلى جانب ما قد يكون القارىء قد لمسه من نص الحديث عن بعض معالم الإسهام الفكري والأكاديمي لطلال الأسد، أود إضافة بعض النقاط التي قد يجد القارىء فيها إيضاحاً أكثر لفكره وآرائه.

بداية أوضح أن ما حصل عليه طلال أسد من تقدير وشهرة لكتاباته تُرد في رأيي إلى اطلاعه الموسوعي وتخطيه لحاجز تخصصه الأنثروبولوجي، ولعمق تحليلاته. لقد استقرأ طلال أسد التاريخ، وجاب آفاق الفلسفة، فضلاً عن أنه جمع بين الدرس الواعي، والفهم المتأني، والنقد الثاقب لتراث الفكر الإنساني المرتبط بالقضايا موضع دراسته، فقد تعلم طلال أسد في الغرب وتناول عبر السنين جرعة وافية من فكره، ولكنه علّم نفسه أكثر وأعمق بقراءة ودراسة تاريخ الشرق وتراثه، وبخاصة ما يتصل بالإسلام، الشيء الآخر الذي أود أن أذكره في هذا الشأن أن طلال أسد قد استخدم منهج الأنثروبولوجيا التكاملي في تعميق فهمه في دراسة مشكلات البحث، كما نجح بمهارة في ربط الموضوعات – المتفرقة والمضادة منها – في إطار إجمالي ومقارن، الأمر الذي ساعده على تعميق نظرته النقدية للمفاهيم إلى جانب إثراء أطره التحليلية، ولعل القارىء قد لاحظ في سياق الحديث أن دور طلال أسد في المؤتمرات التي ورد ذكرها هو دور المعلق النهائي لأعمالها. ولعل من المناسب أن أذكر هنا خبرتي الشخصية مع طلال أسد في هذا الشأن. ففي عام 1977. عندما تعذر عليه حضور المؤتمر الذي قمت بتنظيمه في النمسا تحت رعاية مؤسسة وينيرجرن للأبحاث الأنثروبولوجية (Wenner- Gren Foundahion for Anthropological Research) بعنوان «الأنثروبولوجيا المحلية في البلاد غير الغربية» (Indigenous Anthropology in Non-Western Countries) رأينا حرصاً منا على معرفة وجهة نظره – أن ندعوه بعد انتهاء المؤتمر ليطلع على أوراقه ويستمع لمناقشاته ليقدم تعليقاً إجماليا، وقد كان.

ثُم نشر تعليقه القيم ضمن أعمال المؤتمر، إلى جانب نشره في مجلة الأنثروبولوجيا المعاصرة (Current Anthropology) الشهيرة. إن منهج طلال أسد التركيبي وتفكيره التحليلي ونظرته النقدية صفات جلّية يلمسها القارىء في كتاباته بصفة عامة، وهي التي أضفت التميز على أبحاثه عن الدين بصفة خاصة. ولعل من الأمور التي يجدر ذكرها في هذا المقام إبرازه لأهمية اعتبارات التاريخ والأيديولوجيا السياسية والتركيبة المجتمعية في دراسته للإسلام والمسيحية على

حد سواء، وإلى الحد الذي أجده لزاما على القائمين في الوقت الراهن بأمر الحوار بين هذين الدينين أن يأخذوا هذه الجوانب في الاعتبار.

لقد دعا طلال أسد في هذا الحديث الباحثين العرب في مجال العلوم الاجتماعية عامة إلى ضرورة الجمع في تعليمهم وثقافتهم بين تراث الحضارتين الغربية والعربية الإسلامية، وأجده محقاً في ذلك. ومن جانبي أضيف إلى هذه الدعوة ضرورة تشجيع الجيل الناشىء من الباحثين في العلوم الاجتماعية وبخاصة الدارسون منهم في الخارج إلى دراسة الآخر، مجتمعا وثقافة، مما يعمق معرفتهم بثقافاتهم وثقافات الآخرين، كما يشكل لديهم الحس النقدي من خلال المقارنة التي تعد متطلبا ضرورياً لبلورة الأفكار وصياغة المفاهيم وتطوير الأطر التحليلية.

إن الحواجز بين العلوم الاجتماعية قد أزيلت إلى حد كبير، وعلى الباحثين المتخصصين في أي فرع من فروعها – اجتماعا كان أو أنثروبولوجيا، اقتصادا أو علوم سياسة، تاريخاً أو جغرافيا – تبنى الاتجاه السائد الآن ألا وهو السعي لتشكيل توليفة يُعاد على أساسها بناء العلوم الاجتماعية والإنسانيات في إطار دراسات ثقافية شائقة. وسوف يجد القارىء لكتاب طلال أسد عن الدين الإسلامي والمسيحي (بعنوان جينيولوجيا الدين والمشار إليه في هذا الحديث) أن هذا السعي قائم وبأسلوب جديد في مجال الدراسات الإنسانية.

وأختتم هذه السطور الموجزة، بأن أبرز نقطتين مهمتين في فكر طلال أسد وكتاباته. تتصل النقطة الأولى بشيوع استخدام مقولة «الغرب» بوصفه وحدة أيديولوجية فكرية متسقة، إلا أن هذا استخدام خاطىء بل مضلل أحيانا. فالغرب – في رأيه – لا يشكل بأية حال وحدة متجانسة تاريخياً أو أيديولوجيا، وعلينا أن نتتبه إلى الفوارق القائمة بين أيديولوجياته وثقافاته. أما النقطة الثانية، فهي تخص وجهة نظره في أن ثقافة العالم – في أي عصر من العصور – هي التي تُشكل – في واقع الأمر – موضوع العلم الاجتماعي كما توجهه، فليس العلم الاجتماعي هو الذي يُشكل العالم. وفي هذا السياق، يحضرني قول مؤرخ العلوم الأمريكي الشهير «جورج سارتون»: «إن الأحداث الاجتماعية الكبرى تُلقى ظلالها من قَبلُ ومن بَعدُ على كل المناشط الإنسانية، علمية وغير علمية. ومهما يكن من أمر العلم، وما به من حيوية واستقلال، فإنه لا يتقدم في فراغ سياسي». وإذا كان لي أن أختتم هذا التعليق بكلمة عن الأنثروبولوجيا خاصةً أقول إنه من خبرتي الشخصية قد وجدت فيها توليفة إبداعية ومثيرة من العلم والأدب والفلسفة والفن والسياسة.



الألفية الجديدة: التحديات والآمال

فتحي أبو عيانه*

يدخل العالم الألفية الثالثة وسط متغيرات عديدة سواء أكانت في بنائه السياسي أم نظامه الاقتصادي أم ثقافاته المتعددة، ومن الصعب أن نتصور عالما بأكمله على امتداد ألفية جديدة أو حتى القرن الأول منها، فالتنبؤ بالمستقبل يخضع لمعايير محسوبة وفق متغيرات تقوم على فروض محددة في كافة المجالات. وإذا كانت صورة العالم المعاصر تختلف اليوم اختلافاً كبيراً عما كانت عليه من عقدين أو ثلاثة، فإنها - بلا شك - ستختلف اختلافاً جذريا في القرن الحادي والعشرين وفيما بعد ذلك. وسيسجل التاريخ البشري أن الإنسان في مستهل الألفية الثالثة قد تغيرت حياته بإيقاع أسرع مما كانت عليه في الماضي، وأن ما يشهده من ثورة تكنولوجية قللت المسافات، وزادت الاتصال بين البشر، وأسهمت بدور كبير في سيادة ظاهرة العولمة وما ارتبط بها من تغير وتغيير.

والواقع أن الإنسان يواجه في مستهل الألفية الجديدة تحديات متشابكة ومعقدة لعل من أبرزها اتساع الهوة بين العالم المتقدم والعالم النامي وهذا مما يؤدي إلى الفقر وانخفاض مستويات المعيشة، ففي الفترة من 1990 إلى 1997 زادت الفجوة بين هذين العالمين بشكل مثير، فقد زاد الفرق بين نصيب الفرد من النتاج الإجمالي القومي في أغنى خُمس أقطار العالم وأفقرها من 30: 1 سنة 1960 إلى 85: 1 سنة 1997، ولعل ذلك يبدو بوضوح أكثر إذا استعرضنا تقرير برنامج التنمية البشرية لعام 1999، فقد تبين أن إجمالي الإنتاج العالمي سنة 1997 قد بلغ 29 تريليون دولار، وكانت حصة الدول المتقدمة التي تضم 20% من سكان العالم 86%، أما حصة

---

* استاذ (Professor) في الجغرافيا البشرية بجامعة الإسكندرية، شغل عدة مناصب منها: عميد كلية الآداب (1993 - 1995) ونائب رئيس جامعة الإسكندرية (1995 - 1998) ورئيس جامعة بيروت العربية (1998 - 2000). وله كثير من المؤلفات، وعضو في عدد من الهيئات العلمية.

الدول النامية التي تضم 80% من سكان العالم فكانت 14% فقط من هذا النتاج. وبالإضافة إلى ذلك فإنه يعيش في عالم اليوم قرابة 1,3 مليار نسمة (22% من سكان العالم) تحت خط الفقر، ولا يسهمون في النتاج الإجمالي العالمي إلا بنسبة 1% فقط، كما أن هناك نصف مليار نسمة يعانون من سوء التغذية المزمن، وأن ثلث نساء الدول النامية يعانون من الأمية المطلقة.

ومن هنا يبدو أن أبرز تحديات المستقبل هو تقليل الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك في الوقت الذي يتزايد فيه سكان العالم بصورة مطردة. وتقدر الأمم المتحدة أن حجم الزيادة السنوية في العالم يصل إلى 80 مليون نسمة، وقد أدت تلك الزيادة إلى مضاعفة عدد السكان من سنة 1960 إلى سنة 2000، وقد وصل حالياً إلى 6 مليارات نسمة، ومن المتوقع أن يصل إلى 8 مليارات نسمة عام 2025، وتأتي الزيادة في معظمها من الدول النامية التي ارتفعت نسبتها من 75% سنة 1970 إلى 80% من سكان العالم سنة 2000 ومن المتوقع أن تصل إلى 85% سنة 2025.

وتتباين الآراء في مستقبل المشكلة السكانية العالمية في الألفية الثالثة بعد أن توارت قليلا المالثوسية الجديدة، فقد انخفضت معدلات المواليد في العالم، وتناقصت تبعاً لذلك معدلات النمو السكاني، وزادت المدة الزمنية اللازمة لتضاعف حجم السكان، ومن هنا يصبح من المأمول أن يصل سكان العالم إلى مرحلة الاستقرار والتوازن الديموغرافي في منتصف القرن الحادي والعشرين. غير أنه حتى يتحقق ذلك تكون الأرض قد استقبلت عدة مليارات أخر من البشر تضاف إلى سكانها الحاليين، وتصبح المقولة التي نادى بها أحد علماء السكان (ج. كوهين) صحيحة إلى حد كبير، وهي أنه بمقدار ما يتزايد سكان العالم تتزايد الخيارات الصعبة أمام البشرية في المستقبل، ولعل ما يواجه البيئة والموارد الطبيعية حاليا يدل بوضوح على صدق تلك المقولة.

وإضافة إلى ما سبق فمن بين الخصائص الديموغرافية في الألفية الجديدة تزايد متوسط أعمار البشر، فعلى الرغم من أن الانفجار السكاني في القرن العشرين يعد مشكلة إنسانية فإنها ارتبطت بقصة نجاح من نوع آخر، وهو تزايد أمد الحياة عند المولد عما كان عليه من قبل. ففيما بين سنتي 1000 ميلادية و1750 ميلادية كانت الأمراض والحروب والأوبئة سببا في تقليل النمو السكاني، وكان معدل الوفيات مرتفعا وأمد الحياة منخفضا. ولكن في القرنين التاسع عشر والعشرين أدى

التقدم الطبي وارتفاع مستويات العيش إلى تقليل معدلات الوفيات تدريجيا وتبعتها بعد ذلك معدلات المواليد، وفيما بعد الحرب العالمية الثانية أدخل الغرب التطعيم ضد الأمراض في الطفولة المبكرة، وساعد على نشرها في الدول النامية، وترتب على ذلك انخفاض معدلات الوفيات وتزايد أمد الحياة من 40 إلى 63 سنة، ومن المتوقع أن يصل إلى 76 سنة في عام 2050 مقابل 81 سنة في الدول المتقدمة. وسيؤدي ذلك إلى تزايد أعداد كبار السن لتصل إلى خمس عدد السكان في بعض المجتمعات (كاليابان وغرب أوروبا)، وتصبح الشيخوخة من الأعباء المتزايدة على كاهل المجتمع البشري في المستقبل.

وصفوة القول أنه على ضوء التحديات الديموغرافية في الألفية الجديدة والتي ستواجهها البشرية ضمن غيرها من تحديات التطور، فإن الأعباء ستتزايد على صناع القرار في مختلف الدول، حيث يتطلب النمو المتزايد لأعداد السكان والتغير في التركيب العمري كثيراً من الاستثمارات في الرعاية الصحية وتوفير التعليم وتقديم الدعم الاجتماعي والمالي لكبار السن وتقليل معدلات البطالة مما سينتج عنه فوائد ضخمة في الارتقاء بقيمة الحياة وحقوق الإنسان والإسهام المتواصل المشترك بين دول العالم في التنمية أملا في ترسيخ القيم الأصيلة والديموقراطية الحقيقية في المجتمع.

لطفي الشربيني*

فن الطب والعلاج قديم قدم الإنسانية، وهناك من يؤكد أن الطب النفسي ليس واحداً من فروع الطب الحديثة كما يعتقد بعض الباحثين بل هو أقدم وأول تخصص طبي، والدليل على ذلك في أوراق البردى ومراجع تاريخ الطب، لكن القرن الماضي شهد تطوراً هائلاً يمثل ثورة في فهم أسباب الاضطرابات النفسية، وتحديد أنواعها، والتوصل إلى أسرار كيمياء العقل والجهاز العصبي، كما شهد النصف الأخير من هذا القرن تطويراً في أساليب العلاج المستخدمة في الطب النفسي، وقد شهدت الفترة نفسها تزايد أعداد المرضى النفسيين وانتشار الأمراض النفسية بصورة غير مسبوقة، فبلغت معدلات الإصابة بالقلق 20 – 30% في بعض المجتمعات، والاكتئاب 7%، والفصام 1%،

* استشاري الطب النفسي، حاصل على جائزة الدولة في مصر في تبسيط العلوم الطبية والنفسية، وجائزة مؤسسة الاهرام للمؤلفين المتميزين.

والوسواس القهري 3%، وتعني هذه الأرقام – التي وردت في تقارير جهات الصحة العالمية – وجود ملايين من المرضى النفسيين في كل مكان بالعالم، كما تذكر هذه الأرقام أن عدد حالات الانتحار يصل إلى 800 ألف شخص كل عام.

ومع نهاية هذه الفترة من حياة البشر وبداية القرن الجديد نقدم تقييماً للحياة النفسية للإنسان، وللاضطرابات النفسية في العالم ودور الطب النفسي في الماضي والحاضر والمستقبل.

الإنسان والمرض النفسي:

بدأت في وقت مبكر مع بداية التاريخ محاولات الإنسان لفهم الأمراض التي يعاني منها وتؤثر على حالته الصحية والنفسية، وفي أوراق البردى التي تركها قدماء المصريين وصف لبعض الحالات النفسية وأساليب علاجها، وكذلك فقد وضع «أبقراط» الذي لقب بأبي الطب قواعد تصنيف الأمراض النفسية، وأكد أن النفس والجسد يتأثر كل منهما بالآخر، كما غير المفاهيم السائدة حول بعض الأمراض النفسية والعصبية مثل الصرع والتي كانت لها قدسية خاصة على اعتبار أن لها علاقة بالأرواح والقوى الخفية، وكانت هذه هي المحاولات الأولى لفهم الأمراض النفسية وتحديدها حتى يتم علاجها بالوسائل المتاحة في هذه العصور مثل استخدام بعض الأعشاب وحمامات المياه والموسيقا والترويح والإرشاد بوساطة رجال الدين والحكماء.

وقد شهدت بداية القرن العشرين تحولاً في النظرة إلى الأمراض النفسية فكانت هناك محاولات لتحديد أسباب الأمراض النفسية وأنواعها، وقام عالم النفس النمساوي فرويد (1856 – 1936) بوضع نظرياته حول وجود العقل الباطن والصراعات الداخلية التي تسبب المرض النفسي، وتم وضع نظريات لتحليل القلق والهستيريا والاكتئاب، كما ظهر لأول مرة اسم مرض الفصام (شيزوفرنيا) Schizophrenia بعد أن وصفه العالم الألماني «كربلين» وأكمل بعده «بلويلر» الذي وضع هذه التسمية في عام 1904، وكان ذلك مقدمة للتصنيفات الحديثة التي تضم قوائم لما يزيد على 100 من الأمراض النفسية المتنوعة المعروفة في الوقت الحالي، يضمها التصنيف الدولي لمنظمة الصحة العالمية International classification of diseases (ICD)، والتقسيم الأمريكي الذي تصدره الجمعية الأمريكية للطب النفسي APA– التي أتشرف بعضويتها – تحت اسم الدليل التشخيصي والإحصائي

Diagnostic and Statistical Manual (DSM). وتتم مراجعته كل عدة أعوام، ومن هنا فإن على الأطباء النفسيين حاليا التعامل مع هذه القوائم الطويلة من الأمراض النفسية التي يتميز كل منها بأعراض محددة ويختلف في أسلوب علاجه.

تطورات جديدة في الطب النفسي:

لعل أهم ما حدث من تطور في الطب النفسي على مدى القرن العشرين هو إزالة الغموض الذي ظل يحيط بالأمراض النفسية لوقت طويل، وكشف أسبابها، وهذا مما يساعد على وضع أساليب العلاج، وكان الفضل في ذلك إلى الاختراعات التي ساعدت الأطباء على اكتشاف تركيب المخ والجهاز العصبي وفهم كيمياء المواد الحيوية التي تؤثر في الوظائف النفسية، فالجهاز العصبي يتكون من بلايين الخلايا العصبية Neuron وهي توجد في مجموعات داخل الرأس وتقوم كل منها بوظيفة محددة، ويتم الاتصال والتفاهم والتنسيق فيما بينها عن طريق إشارات كهربائية وكيميائية ومواد يطلق عليها الموصلات العصبية Neurotransmitters، وأدى فهم كيمياء المخ إلى التوصل إلى أسباب الأمراض النفسية التي يصاحبها غالباً تغيير في مستوى هذه المواد الطبيعية في مراكز المخ، وعند استخدام أدوية معينة تعيد الاتزان الطبيعي لهذه المواد فإن الأعراض المرضية للاكتئاب والفصام والوسواس القهري تتحسن بصورة ملحوظة.

ومن التطورات الجديدة التي أسفرت عنها الأبحاث في الطب النفسي إمكانية إخضاع مرضى الاكتئاب والفصام والوسواس القهري إلى بعض الفحوص والتحاليل المعملية للتأكد من تشخيص الحالة وتحديد شدتها ومتابعة تحسنها بالعلاج. وكما يحدث مع مرضى القلب والكبد والكلى حيث قياس مستوى بعض المواد في الدم يدل على وظائف هذه الأعضاء، فإن الأمراض النفسية تكون مصحوبة بمؤشرات كيميائية أمكن تحديد كثير منها وقياسها، ويعتبر ذلك تطوراً مهماً يفتح الباب لتحسين أساليب العلاج الدوائي للمرض النفسي، وعلى سبيل المثال فإن اختبار مادة الكورتيسول وقياس مستواها DST هو مؤشر لحالات الاكتئاب، كما أن قياس ما ينتج عن تمثيل مادة السيروتونين Serotonin، ونورابنفرين Norepinephrin، ودوبامين Dopamine هي فحوص مهمة لمرضى الاكتئاب والفصام.

أمل متجدد في القرن الجديد:

من المتوقع أن يستمر التقدم الطبي الذي بدأ فعلا ليتمكن الأطباء وعلماء

النفس في القرن الجديد من التوصل إلى تحقيق تقدم كبير في وسائل التشخيص والعلاج في مجال الأمراض النفسية، ويمكن أن نحدد ملامح هذا التقدم المتوقع في النقاط التالية:

1 – على الرغم من أن المؤشرات والأرقام الصادرة من الجهات الصحية العالمية تؤكد أن انتشار الأمراض النفسية في تزايد مستمر، وأن أعداد المرضى النفسيين من حالات القلق والاكتئاب بصفة خاصة سوف تزيد بصورة ملحوظة في القرن الجديد فإن الجهود التي تبذل حالياً لفهم أسباب الأمراض النفسية تمثل أملاً في السيطرة على انتشارها والحد منها عن طريق الوعي الصحي لدى قطاعات كبيرة من الناس باستخدام وسائل الإعلام والتوعية التي تصل إلى كل مكان.

2 – نظرة الناس إلى المرضى النفسيين، والوصمة Stigma التي تحيط بهم يمكن إزالتها حتى ينظر الجميع إلى الأمراض النفسية مثل رؤيتهم لأي مرض آخر، ويمكن أن يسهم التعاطف مع المرضى النفسيين في تخفيف معاناتهم وزيادة اندماجهم في المجتمع وهذا مما يخفف كثيراً من عبء الأمراض النفسية على الفرد والأسرة والمجتمع.

3 – تقدم وسائل التشخيص واستخدام الرنين المغناطيسي MRI ووسائل الفحص الدقيقة لوظائف المخ مثل رسم المخ EEG والفحوص الإشعاعية SPET وتطوير الأجهزة التي تقيس الوظائف العقلية يمكن أن يسهم في تصنيف الأمراض العصبية والنفسية وتحديدها بصورة دقيقة، ومن ثم اختيار الأسلوب الأمثل لعلاجها.

4 – الأجيال الجديدة من الأدوية النفسية تمثل بلا شك تقدماً ملحوظاً وأملاً كبيراً في تحقيق الشفاء بنسب أعلى، فقد زادت فرص الشفاء لمرضى الفصام من 25% في أحسن الأحوال إلى أكثر من 70% حالياً باستخدام الأدوية الجديدة المضادة للذهان، كما زادت فرص شفاء مرضى الاكتئاب باستخدام الأجيال الجديدة من العقاقير مثل مجموعة الأدوية المنشطة للسيروتونين التي تعرف اختصاراً بـ SSRI's، وتتميز الأدوية الجديدة بأنها أكثر فاعلية وأقل في آثارها الجانبية.

وإذا كنا الآن نقف على أبواب مرحلة زمنية جديدة ونحن نودع الألفية الثانية فإن من أهم الأمور التي يجب أن يتجه إليها الاهتمام من جانب الإنسان في كل مكان أن تكون الصحة النفسية في مقدمة الأولويات، فالاهتمام بسلام النفس وراحة البال

هو الأساس الذي تقوم عليه الحضارة الإنسانية، ويجب في الوقت نفسه أن تختفي أو تنحسر الصراعات والمشكلات التي تسبب القلق والألم والتوتر الجماعي للناس على هذا الكوكب وغالبيتها من صنع الإنسان نفسه حتى تستمر في القرن القادم مسيرة التقدم والحضارة والسلام النفسي بدلاً من الصراع والألم والمعاناة الإنسانية.

بدر محمد الأنصاري*

مع بداية عقد التسعينيات واستعداداً للمستقبل المنظور، وقرب قدوم القرن الجديد (الألفية الثالثة) تغيرت أمور كثيرة، وتشكلت أحوال جديدة، وظهرت إلى السطح أفكار جريئة غير مطروقة أسهمت في جعل العالم كأنه قرية صغيرة، من هنا نشأت على نطاق واسع في كل أنحاء العالم فكرة العولمة، والتي هي عبارة عن نمط سياسي وثقافي واقتصادي واجتماعي وتكنولوجي ومعلوماتي (تدور حول قضايا مثل الديمقراطية، والليبرالية الغربية واقتصاد السوق الحر... إلخ) لنموذج غربي متطور خرج بتجربته عن حدوده لعولمة الآخر، بهدف تحقيق أهداف وغايات فرضها التطور المعاصر من خلال إيجاد قيم وتفاعلات ومشكلات عالمية جديدة. ولذلك فإن ظاهرة العولمة تحركت من المجتمعات المتقدمة حضاريا، متجهة إلى المجتمعات المتخلفة، ومن ثم فإن التعامل معها بنجاح يتطلب بناء الذات، والارتقاء بها في المجالات المختلفة حتى يكون التعامل مع تلك الظاهرة إيجابيا. ويرى منظروها أنها إيجابية بوجه عام، في حين يرى فيها آخرون مخاطر عدة، منها تحطيم الحدود بين البلدان، وإذابة الهوية القومية، والهجرة غير المشروعة، والإرهاب الدولي... إلخ.

ويمكن القول إن ظاهرة العولمة غدت مثل موجة فكرية فرضت نفسها على «أجندة» الفكر والواقع العربيين، وأعتقد أنها ستظل كذلك فترة طويلة. والآن نعيش زمن الاهتمام بالعولمة لأنها أكثر حدة وإثارة. وهي تحتل مكانة متقدمة في مجال الفكر العربي، طغت على القضايا الأخرى مثل القومية، والاشتراكية، والتنمية، والتراث، والمعاصرة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمرأة، والإسلام السياسي،

* أستاذ مشارك (Associate Prof.) قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت. ومساعد نائب مديرة الجامعة للأبحاث، له عديد من الكتب والبحوث والاختبارات النفسية في مجال الشخصية.

والأصولية، والمجتمع المدني، والتنوير... وغيرها، وأصبح لموضوعها حضور فكري كبير.

ومهما كان الموقف من العولمة فإن هناك حذراً شديداً عند التعامل معها، ويمكن رصد أهم أبعاد العولمة في المجالات المختلفة في التالي:

1 – إن عملية العولمة أدت وستؤدي إلى إعادة تعريف بعض المفاهيم الأساسية في علم السياسة، ومنها على سبيل المثال: سيادة الدولة والأمن والقوة والأيديولوجية والنظام الدولي... إلخ. ومرد ذلك أن هذه المفاهيم تكتسب عناصر ودلالات جديدة في عصر العولمة، وهو ما يدفع إلى مراجعتها وإعادة تعريفها وتعديل نظرياتها أو تطويرها.

2 – إن ظاهرة العولمة أثرت وستؤثر في كثير من ظواهر الحياة السياسية ومتغيراتها، مثل دور الأحزاب السياسية، وبخاصة في المجتمعات الغربية، حيث يلاحظ أن هذا الدور يتراجع في بعض الدول تحت سطوة أجهزة الإعلام من ناحية، وتزايد إقبال المواطنين على الانخراط في الاتحادات المهنية والجماعات ذات الصلة ببعض الظواهر والقضايا العالمية، مثل جماعات السلام وحماية البيئة والدفاع عن حقوق الإنسان... إلخ من ناحية أخرى. فضلا عن تأثيراتها في عمليات صنع القرارات والسياسات وفي أساليب إدارة الحروب والأزمات.

3 – أما على الصعيد الإعلامي، فإن أبرز مظاهر العولمة تتمثل في زيادة عمليات التدفق الإعلامي عبر الحدود الوطنية للدول، وهو تدفق تقف خلفه شركات وشبكات إعلامية عملاقة قادرة على الوصول بالبث إلى أية منطقة في العالم. وتكفي الإشارة هنا إلى الإمكانات التي تتيحها شبكة «الإنترنت» بشأن إجراء الاتصالات وتبادل المعلومات وإجراء الحوارات حول العالم... إلخ، وهو ما حدا ببعض المفكرين إلى وصف المجتمع في الوقت الحاضر بأنه مجتمع المعلومات.

4 – أصبح تعظيم الفائض الاقتصادي يتم على مستوى العالم كله، وليس على مستوى دولة بعينها. وهنا تغيرت موازين القوى على مستوى العالم، حيث أصبحت الشركات متعددة الجنسية هي القادرة على التحكم عن بعد في بناء القوى المحلية ووفقاً لمصالحها الخاصة من خلال أنشطتها المتنوعة، وتغلغلها في أجزاء العالم كله.

5 – انخراط معظم البلدان الساعية نحو التنمية إلى النظام المعولم المستحدث،

مع ملاحظة عدم قدرة هذه البلدان على تحقيق قدرة إنتاجية وطنية تمكنها من التعامل مع السوق العالمي من موقع التكافؤ أو على الأقل من موقع القوة الذاتية لإعادة الإنتاج.

6 – تداخل متعاظم عبر الحدود القومية لشئون الثقافة السياسية، حيث أصبحت العولمة تعبر عن نمط معين من الحياة شاع الاعتقاد بضرورة اتباعه، بل تبنيه بوصفه فلسفة إلى الحياة والكون. ومن هذه الفلسفة التخلي عما يسمى بالخصوصية.

7 – تنميط متزايد من السلوك البشري في اتجاه ثقافة معممة، أو ما يسمى بثقافة الأمركة، وخصوصاً في ظل تزايد سرعة النقل والمواصلات واتساع الأسواق، وإزالة الحواجز أمام انتقال المعلومات والأفكار. إن من ينظر إلى ثقافة المجتمعات اليوم يمكن أن يصفها بأنها ثقافة «الهامبورجر» و«الكوكاكولا» والمأكولات السريعة. كيف يكون موقفنا لو أدركنا أن هذا الذي تجري عولمته ليس إلا سلعا وخدمات بعينها، ذات طبيعة وخصائص معينة، أفرزتها ثقافة بعينها، وأنه ليس هناك أي التزام قانوني أو ديني أو خلقي أو فني يجبرنا على قبول هذه السلع والخدمات والثقافة بالذات.

8 – تكوين صفوات «قوى» عولمية من رجال الأعمال لا تنتمي إلى بلد بعينه، تستطيع وفقا لمواقعها على خريطة العالم نقل نشاطها من مكان إلى آخر تبعا لمقتضيات تعظيم الفائض الاقتصادي الرأسمالي على النطاق الدولي.

9 – تعاظم الهوس المالي حتى في البلدان التي هي أقل نمواء، حيث انتشار البورصات المالية في تلك البلدان أسوة بما يحدث في الدول الرأسمالية الكبرى، وبناء عليه تمت إعادة هيكلة الاقتصاد في هذه الدول بما يخدم المؤسسات الكبرى عابرة القوميات.

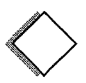
10 – وجدير بالذكر أن هناك أبعاداً أخرى للعولمة، تلقى بتأثيراتها السلبية في كثير من دول العالم. وهي تتمثل بصفة أساسية في القضايا والمشكلات والتحديات ذات الطابع العالمي، ومنها على سبيل المثال مشكلة المخدرات، والأمراض الفتاكة، والجريمة المنظمة، وتلوث البيئة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والهجرة غير المشروعة، وتصاعد نزعات التطرف والعنف، والإرهاب الدولي. وبسبب تعقد هذه المشكلات من حيث مدخلاتها وأسبابها واتساع نطاقها من حيث جغرافيتها

وتأثيراتها، فإنه لم يعد بمقدور أي دولة في العالم أو عدد محدود من الدول التصدي لها. ولذا فإن السبيل الرئيس لتحقيق ذلك هو الاتجاه نحو مزيد من التنسيق سواء على الأصعدة الإقليمية، أو على الصعيد العالمي لمجابهة تلك المخاطر والتحديات.

وإذا كانت أبعاد العولمة المشار إليها سلفاً تعمل في إتجاه إعادة تشكيل النظام العالمي، فإن القوة الأساسية الدافعة لهذه العملية التاريخية إنما تتمثل في الثورة الصناعية والتكنولوجية الثالثة التي تراكمت فاعلياتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وتتمحور أبرز تطبيقات هذه الثورة في التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء والهندسة الوراثية والأجيال الجديدة من الحاسبات الآلية وغيرها. وهذا ما يؤكد على أن العولمة مع أخطارها تحمل في طياتها كثيراً من الإمكانات التي تسهم في إحداث الارتقاء والتطور.

ونحن لا نرى المشكلة من تلك الزاوية الضيقة، أي من رؤية التشاؤم أو التفاؤل أو مع أو ضد، وإنما يجب أن نضع المشكلة (العولمة) في الإطار الواقعي الصحيح. فالعولمة ما هي إلا واقع لا بد من الاعتراف بوجوده، ومن ثم تصبح المشكلة هي: هل نحن قادرون على مواجهة تحديات هذه الظاهرة؟ هل نستطيع الاندماج في نظام العولمة مع التحوط للمخاطر، وهل بإمكان الإنسان العربي في الزمن المعاصر تحدي متغيرات عصرية توجهها شركات متعددة الجنسية؟ وما دور الفرد وما دور النظام الذي ينتمي إليه أو كان يشعر نحوه بالانتماء والهوية؟

وربما تكون التساؤلات المثارة جزءاً من تكوين سمات شخصية جديدة تحمل بين طياتها تناقضات ثقافية في ظل متغيرات عصرية مفروضة على الإنسان العربي في الزمن المعاصر، فالاغتراب والفردية والمادية والاستهلاك الترفي هي سمات سائدة في مجتمعاتنا العربية، إذ تحولت الثقافة العربية إلى ثقافة السوق، حيث يصبح كل شيء خاضعاً لشروط السوق ونظامه[1].



(1) انظر لتفصيل القول عن هذه الأفكار: أحمد مجدي حجازي: العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، ومحمد شومان: عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي، وحسنين توفيق: العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية.

مراجعات الكتب

سياسة

التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938-1971

تأليف: مفيد الزيدي
الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
مراجعة: إبراهيم الهدبان*

تتناول هذه الدراسة التيارات الفكرية السائدة في منطقة الخليج العربي في الفترة الزمنية الممتدة منذ ما قبل النصف الأول من القرن العشرين (العام 1938) وحتى بداية السبعينيات. ويحتوي الكتاب على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة بالإضافة إلى الملاحق والمراجع، حيث عرض الفصل الأول صورة شاملة للتركيبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لمنطقة الخليج، وعرضت الفصول الأربعة الأخرى للتيارات السياسية الموجودة في منطقة الخليج، وهي: التيار الليبرالي والتيار القومي والتيار الإسلامي والتيار الماركسي.

استعرض الفصل الأول البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في الخليج العربي في مرحلة ما قبل النفط وما بعده، حيث مهد لتوضيح البيئة التي نشأت فيها الحركات والتيارات الفكرية في الخليج من حيث بعدها المحلي والعربي والعالمي. وأبرز هذا الفصل الأنشطة الاقتصادية التقليدية قبل ظهور النفط، ومنها الغوص على اللؤلؤ والزراعة والري، مع الحديث عن محدودية هذه الأنشطة والصعوبات التي أحاطت بها. بعدها انتقل الكاتب للحديث عن النقلة الاقتصادية الكبيرة التي ارتبطت باكتشاف البترول والموارد الهائلة التي تدفقت على الدولة على إثر هذا الاكتشاف حيث أصبحت الشعوب معتمدة اعتماداً كاملاً على «الدولة

* مدرس، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

الريعية» التي تكفلت الدولة في ظلها بكافة شؤون المواطنين على الرغم من سلبيات ذلك الأمر وإيجابياته. وأوضح الكاتب أيضاً البنية الاجتماعية المرتبطة بالقبيلة ودور الأسر الحاكمة والتجار في فترة ما قبل النفط، والتغيير الذي طرأ على هذه البنية في فترة ما بعد البترول بسبب تزايد السكان عن طريق النمو السكاني وتزايد الهجرة العربية والأجنبية إلى دول المنطقة، حيث انقسم السكان إلى عدة فئات منها الأسر الحاكمة والعلماء والفئة البرجوازية والتجار والفئة الوسطى والعمال، كما أشار الكاتب إلى التركيبة الطائفية في كل دولة من دول الخليج. ومن جهة أخرى تناول هذا الفصل أثر هجرة الوافدين إلى دول المنطقة بعد ظهور البترول مع التركيز على التأثير الاجتماعي والثقافي والسياسي والأمني لهذه الهجرة.

أوضح الكاتب دور القبيلة السياسي في دول الخليج، خاصة في ظل النظم الوراثية، كما ركز على طبيعة الصراعات السياسية المرتبطة بهذه النظم وطبيعة المشاركة السياسية الشعبية في ظل محاولة هذه النظم الانتقال من كونها نظماً تقليدية إلى دول المؤسسات. وأشار الكاتب إلى البنية الثقافية لدول المنطقة مبيناً العوامل التي أسهمت في تكوين الوعي الثقافي لدى شعوب المنطقة. وحسب ما قاله الكاتب فإن الوعي كان منخفضاً في البداية قبل ظهور البترول، ثم بدأ ينمو بسبب عوامل عدة منها انتشار الصحف العربية وقدوم الإرساليات التبشيرية والنشاط التجاري مع الدول الأخرى وبخاصة القاهرة وبيروت وبغداد ودمشق. وفضلاً عن ذلك ظهور التعليم الحديث والأندية الاجتماعية والثقافية والطباعة والصحافة كل هذا أسهم في تنمية الوعي الثقافي.

في الفصل الثاني المعنون: «التيار الليبرالي» تناول الكاتب الليبرالية ونشأتها بشكل مختصر، ثم عرج على هذا التيار وكيفية نشأته في المجتمع العربي في فترة تدهور الدولة العثمانية والاستعمار الغربي للمشرق العربي حيث احتك العالم العربي بالغرب. ومن جهة أخرى تحدث الكاتب عن الاتجاهات التي دعت إلى تحديث المجتمع العربي ومنها «الاتجاه الإصلاحي الإسلامي» الذي مثله جمال الدين الأفغاني ومحمد رشيد رضا والكواكبي ومحمد عبده وآخرون، والثاني التيار العلماني الذي تبنى العلمانية بدلاً عن الخلافة، والدين والعقلانية بديلاً عن الإيمان المطلق، والتحرر الاجتماعي بديلاً عن النزعة التقليدية المحافظة.

بعد ذلك تطرق الكاتب إلى بداية ظهور التيار الليبرالي في المجتمع الخليجي

ونموه في الكويت والبحرين، حيث تحدث عن الحركة الإصلاحية في الكويت في عام 1938 وفي البحرين ودبي في العام نفسه. ثم انتقل الباحث لاستعراض التنظيمات الليبرالية في الخليج العربي مثل الحزب الوطني الديمقراطي في الكويت، والعصبة الديمقراطية الكويتية، واللجنة الوطنية للدفاع عن حرية البحرين وغيرها من الحركات، كما أشار الكاتب إلى التجارب البرلمانية في دول الخليج مركزاً على مجلس الأمة الكويتي والفئات التي يتشكل منها وتقييم عمل هذا المجلس. في الختام تحدث الكاتب عن أهم القضايا التي طرحها الليبراليون في الخليج مثل قضية الديمقراطية والمشاركة السياسية وقضية الإصلاح الاجتماعي وقضية السفور والحجاب.

في الفصل الثالث والمعنون: «التيار القومي» بيَّن الكاتب العوامل التي تميز الأمة العربية، حيث قام بتتبع بدايات الفكر القومي العربي منذ فترة ضعف الخلافة العثمانية وظهور العنصرية التركية تليها فترة إعلان الثورة العربية في الحجاز عام 1916 ضد العثمانيين. واستعرض الكاتب بعد ذلك التحديات التي تعرضت لها هذه القومية إثر هزيمة 1948 ونكسة حزيران 1967. تناول الكاتب في هذا الفصل أيضاً نمو الوعي القومي في الخليج العربي رابطاً هذا الوعي بهجرة الوافدين العرب إلى المنطقة، ودور الصحافة العربية في إثراء هذا الوعي. واستعرض الباحث في هذا الفصل أيضاً أهم القوى والتنظيمات القومية في الخليج العربي ومنها حركة القوميين العرب التي نشأت إثر نكبة 1948، والحركات التي تأثرت بهذا الفكر ومنها التجمع الوطني الديمقراطي أو جماعة الطليعة بقيادة أحمد الخطيب وكتلة النواب الوطنيين بقيادة جاسم القطامي. كما أشار الكاتب إلى حزب البعث العربي الاشتراكي وظهوره وانتشاره في الخليج العربي، وأيضاً تحدث عن الفكر الناصري وارتباطه بالرئيس جمال عبدالناصر ودعوته إلى الالتزام بمبادئ الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات خاصة بعد ظهور النفط في منطقة الخليج، وكيفية تأثر القوى الاجتماعية والثقافية في منطقة الخليج بعبدالناصر. في ختام هذا الفصل تحدث الباحث عن أهم القضايا التي اهتم بها القوميون ومنها قضايا التحرر العربي والعروبة والوحدة العربية والتأكيد على عروبة الخليج والدعوة للوحدة على مستوى الخليج العربي.

الفصل الرابع المعنون: «التيار الإسلامي» بدأ بالحديث عن التيار الإسلامي المعاصر في العالم العربي والرؤية الفكرية لهذا التيار المتعلقة بتطبيق الشريعة

الإسلامية والقرآن والسنة النبوية المطهرة، معرفاً كلا من مصطلح «الأصولية الإسلامية» ومصطلح «الإسلام السياسي» ومصطلح «الصحوة الإسلامية». كما بين الكاتب الكيفية التي ارتبط بها ظهور هذا الفكر بسقوط الخلافة الإسلامية وسياسات مصطفى كمال أتاتورك واتفاقية سايكس بيكو حيث بدأ المفكرون يدعون لضرورة التمسك بتعاليم الدين وفهمها فهماً صحيحاً.

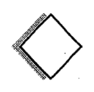
وتحدث الكاتب عن ظهور تيارين إسلاميين أحدهمارسمي يستخدم الدين لدعم أنظمة الحكم، والآخر احتجاجي شعبي ممثلاً بالحركات الإسلامية التي تصادمت مع النظام السياسي ودعت إلى إقامة الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية ومنها حركة الإخوان المسلمين في مصر وحزب التحرير في الأردن. ثم انتقل الكاتب للحديث عن ظهور التيار الإسلامي في الخليج العربي حيث بدأ بالحديث عن الحركة الوهابية وارتباطها بالسلطة في المملكة العربية السعودية، ثم ظهور الجماعات الإسلامية سواء السنية منها أم الشيعية في كل دولة من دول الخليج العربي على حدة. ثم أشار الكاتب إلى أهم الحركات الإسلامية في الخليج العربي ومنها حركة الإخوان المسلمين والجمعيات التي تمثلها كجمعية الإصلاح في البحرين وجمعية الإرشاد الإسلامية والإصلاح الاجتماعي في الكويت وحزب التحرير والحركة السلفية والجمعية الثقافية الاجتماعية وجماعة التبليغ وغيرها من الجماعات.

وختم الكاتب الفصل بالحديث عن أهم القضايا الفكرية للإسلاميين في الخليج ومنها قضية إصلاح المجتمع وقضية الديمقراطية والشورى وقضية تطبيق الشريعة الإسلامية.

الفصل الخامس المعنون: «التيار الماركسي» استعرض فيه الكاتب خلفيات ظهور الفكر الماركسي في العالم وبخاصة في أوروبا مما تسبب في ظهور الفكر الاشتراكي في العالم العربي بسبب طرح موضوعي العدالة والمساواة. كما تحدث الكاتب عن دور الأحزاب الشيوعية العربية بعد نجاح الثورة الروسية في عام 1917، إذ قامت بنشر الأفكار الشيوعية في العالم العربي، حيث ترجمت «البيان الشيوعي» إلى اللغة العربية، كما قامت هذه الأحزاب بمهاجمة الاستعمار في العالم العربي. ثم انتقل الباحث للحديث عن محاولات تغلغل الفكر الماركسي في الخليج العربي خاصة في المنشآت النفطية بين العمال بسبب استياء العمال من معاملة الشركات

الأجنبية لهم وظهور طبقية جديدة بعد ظهور البترول. كما تحدث الباحث عن التنظيمات الماركسية في دول الخليج العربي مفردا جزءاً خاصاً للحديث عن حركة ظفار في عمان. وختم الباحث هذا الفصل بالحديث عن الاهتمامات الفكرية للماركسيين في الخليج ومنها: الاشتراكية العلمية وقضايا الإمبريالية والاستعمار وموضوع اتحاد دول الخليج العربي وموضوع الأطماع الإيرانية في الخليج وأخيراً القضية الفلسطينية.

بعد هذا الاستعراض الموجز لأهم ما ورد في دراسة مفيد الزيدي (التيارات الفكرية في الخليج العربي: 1938–1971) نجد أن الكاتب قد قدم دراسة موسعة وشاملة عن التيارات الفكرية والسياسية في منطقة الخليج العربي مدعمة بكم هائل من المعلومات والتصنيفات التي استند فيها إلى عديد من المراجع العربية والأجنبية والدراسات القديمة والحديثة. والمتتبع للدراسة ذاتها والمراجع المستخدمة لا يسعه إلا أن يثني على الجهد الذي بذله الكاتب في دراسته حيث شملت كافة التيارات والحركات الفكرية والسياسية في المنطقة خاصة من خلال ربط هذه التيارات الفكرية بالتيارات العالمية منها والعربية. وتعد هذه الدراسة مصدراً غنياً بالمعلومات لكل مهتم بمنطقة الخليج العربي من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ولكنّ تحديد الكاتب فترة دراسته بالفترة بين عامي 1938 – 1971 حرم القارئ من متابعة ما آلت إليه هذه الحركات والتيارات في الوقت الراهن، إلا أن هذا لا يمنع من أن تكون هذه الدراسة منطلقاً لدراسة أخرى تدرس الأوضاع الراهنة لهذه التيارات والحركات في منطقة الخليج العربي. ولقد ضمن الباحث دراسته ملاحق تعطي معلومات تفصيلية عن الحركات والجمعيات في منطقة الخليج في الفترة التي حددتها الدراسة.



الأمة والدين في الشرق الأوسط Nation and Religion in the Middle East

تأليف: **Fred Halliday**
ترجمة: عبدالإله النعيمي
الناشر: دار الساقي – بيروت – 2000 – 255 صفحة.
مراجعة: هشام الدجاني*

ينتمي «هاليداي» فكرياً إلى مجموعة «العالم الثالث الجدد»، وهذه المجموعة ترفض المقاربة التي تفترض أنه لا بد من وجود «عدو» للغرب؛ فهي ترى أن الأسباب الجوهرية لمشكلة الغرب مع البلدان الإسلامية تكمن في الماضي الاستعماري للغرب. ومن أبرز دعاة هذه المجموعة، عدا هاليداي، جون ايسبوسيتو صاحب كتاب «التهديد الإسلامي: حقيقة أم أسطورة»، وشيرين هنتر، وهيبلر وليوغ.

تجابه هذه المجموعة جماعة «المستشرقين الجدد» التي يعتبر برنارد لويس وصموئيل هنتنغتون** ودانيال بايبس ومارتن كرامر من أبرز دعاتها. وهي مجموعة تعتبر الإسلام معادياً ثقافياً بطبيعته للغرب، وتؤكد لذلك على فكرة «صدام الحضارات».

يفصل هاليداي الخلاف الجوهري بين هاتين المجموعتين بأنهما اتخذتا مقاربات مختلفة إزاء علاقة الإسلام بالغرب. ففي حين أكد «المستشرقون الجدد» بصورة عامة على الأبعاد التصادمية لهذه العلاقة، رحبت مجموعة «العالم الثالث الجديد» بتوجه أكثر مصالحة. الجبهة الأولى فضلت التعبير عن الخلافات التصادمية كتاريخ الحروب، وعدم توافق الإسلام مع القيم الغربية المستحدثة مثل: الديمقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان والحداثة وغيرها. أما الجبهة التصالحية فتؤكد أوجه الشبه بين الجانبين، وترى أن شكلاً من أشكال التعايش (modus vivendi) على

* مدير التأليف والترجمة، وزارة الثقافة السورية.
** صاحب كتاب «صدام الحضارات» الذي أثار جدلاً واسعاً.

أساس التوافق السلمي يمكن التوصل إليه بين الإسلام والغرب.

ويفضل المؤلف أن يطلق على هاتين المقاربتين تعبير: «الطريق السهل» و«الطريق الصعب»، ففي حين ينظر «الطريق السهل»، على حد تعبيره، إلى الإسلام والصحوة الإسلامية بوصفه تهديداً وعدواً تاريخياً، يتجاوز «الطريق الصعب»، القوالب الجامدة السطحية والصور الجاهزة. ويوجه أنصار هذا الفريق الاتهام إلى الفريق الأول بأنهم «عنصريون ثقافياً». وهم يتعرضون لهينتنغتون بشكل خاص في كتابه «صدام الحضارات». ويقول المؤلف: «يبدو أن السند الفعلي الذي يتخيله لا يقوم على تحليل للمصالح أو لسياسات الدول أو القوى السياسية في الشرق الأوسط، بمعنى آخر إن هنتنغتون لا يرى أن صدام المصالح هو ما يؤدي إلى النزاع، بل إن الاختلافات بين الحضارات هي ما يولد الحرب!.. إنها عنصرية ثقافية». ويتساءل المؤلف بسخرية: إذا كان المسلمون (أو الصينيون) يختلفون عنا فهل يعني هذا أنهم خطرون؟!

وترى مدرسة هاليداي أن السبب الحقيقي للنزاع بين الإسلام والغرب لا يعود إلى عدم التوافق الحضاري، إذ لو كان ذاك هو السبب لكانت العلاقات بين الدول الغربية وجميع الدول العربية والإسلامية علاقات عدائية، وهذا غير حاصل. إن الغرب لا يخشى التهديد الإسلامي إلا عندما تكون بعض مصالحه الأساسية مهددة.

على ضوء هذا الجدل علينا أن نعود قليلاً إلى الوراء، ففي فترة ما بعد الحرب الباردة كان ثمة ميل واضح لدى كثير من المفكرين الغربيين (المستشرقين الجدد) نحو تحديد الإسلام بوصفه عدواً جديداً للغرب بعد الشيوعية السوفيتية. ولم يقتصر هذا الاتهام على المفكرين والمحللين في الغرب، بل جاء صراحة على لسان بعض المسؤولين الغربيين مثل ويلي كلايس (الأمين العام لحلف الناتو) الذي اتهم الإسلام بأنه خليفة الشيوعية، وبأنه التهديد الأخطر للأمن الغربي.

وعلى الصعيد الفكري يستشهد هاليداي باثنين من ممثلي هذا التيار هما جوشبن هيبلر وأندريا ليوغ، وقد حاولا طرح هذه المقاربة بقالب عقلاني:

«لم يعد لدينا اتحاد سوفييتي أو شيوعية كي يكونا عدوين يبرران الجهاز العسكري المكلف والمتعاظم، فمنذ أواسط الثمانينيات بدأ البحث عن أعداء جدد يبررون ميزانيات التسلح والسياسات العسكرية الهجومية».

إنه عدو وهمي! إذا انتفت الشيوعية فليكن الإسلام!!

يتابع هاليداي في هذا الكتاب تحليله لعمل الأيديولوجيا والسلطة في الشرق الأوسط المعاصر وعلاقة الأخير بالغرب من خلال مداخلات ومناظرات محددة. وهناك ثلاثة موضوعات على وجه التحديد حاول معالجتها من خلال المنظور الذي أشرت إليه.

الموضوع الأول: موضوع تكوين الثقافة قومية كانت أو دينية. والمؤلف – خلافاً لمن حاولوا تحليل أوضاع المنطقة بمفردات هويات ثقافية ودينية ثابتة – حاول أن يبين أن ما يوصف بالقومي أو الديني هو نفسه خاضع للتغيير. وما يُطرح على أنه «تقليدي» أو «أصيل» إنما هو قابل لتأويلات متباينة تستند إلى موضوعات من خارج المنطقة ومن تأويلات مختلفة للماضي.

والموضوع الثاني هو تأثير السياق الخارجي – سواء أكان اقتصادياً أم عسكرياً أم سياسياً أم ثقافياً – على الشرق الأوسط. على أن هذا التأثير كان متبادلاً على مر العصور، ولا يحتاج المرء إلى أكثر من التوقف عند تأثير المسيحية والإسلام على أوروبا، وكلاهما نشأ في الشرق الأوسط، أو تأثير الإمبراطوريتين الإسلاميتين العربية والتركية على بلدان حوض المتوسط. واليوم لا يسعنا أيضا إلا أن نلاحظ أن الشرق الأوسط الجديد قد تشكل قبل كل شيء بآليات الغرب الحديثة ومفاهيمه المعاصرة. ويطرح المؤلف هنا السؤال التالي: كيف سيكون رد فعل المجتمعات المحافظة على التغيرات في العالم الخارجي؟ هل تنغلق على نفسها أو أنها ستستجيب لتلك المتغيرات استجابة خلاقة؟!

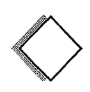
والموضوع الثالث، ولعله الأكثر أهمية، الذي يعالجه هذا الكتاب هو امكانية النقاش والحوار حول قضايا تحليلية وأخلاقية، وهي من المؤكد خلافية بين الشعوب والثقافات. ففهم العالم المعاصر يختلف اختلافاً بيِّناً بين الشرق والغرب. ولا بد هنا من إدراك اللامساواة الصارخة بينهما واستمرار تراتبية القوة. فكلا هذين العاملين يحدد طبيعة الخلاف في نظر كل منهما إلى كثير من القضايا المختلفة. ولهذا السبب كان من الضروري إدراك التأثير المتواصل لحقبة الهيمنة الإمبريالية في الشرق الأوسط. على أن إدراك هذه الهيمنة، وكذلك الاختلاف الثقافي الواسع لا ينبغي أن يقودا إلى عدم مناقشة القضايا المشتركة بين الشرق والغرب، والتوصل إلى حلول وسط مقبولة.

يقف المؤلف بقوة ضد الاتجاه السائد عند كثير من المفكرين السياسيين في

الغرب، ولدى بعض المسلمين؛ هذا الاتجاه الذي يحاول أن ينفي إمكانية القيام بمسعى فكري عالمي مشترك. وسواء أكان الأمر يتعلق بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، أم بمزاعم القوميين والأصوليين حول العلمانية، فثمة إمكانية لوجود فضاء سياسي مشترك.. هو نتاج إنسانية مشتركة وانتماء مشترك إلى نظام اقتصادي وسياسي عالمي واحد أنجبته الحداثة. وتجاوز نظام التراتبية العالمي لا يكون ممكناً إلا على أساس مثل هذا التطلع إلى قيم مشتركة. فالنزاعات التي تفرق بين الشعوب والأمم لا تدور أساساً حول القيم والحضارات، بل حول المصالح والنفوذ.

ما من مطلع على النقاش الأكاديمي والسياسي حول الشرق الأوسط المعاصر يستطيع أن يظن أن من السهل كسب الجدال حول مثل هذه القضايا، فهناك كثير من تراكم الأساطير وأنصاف الحقائق التي ليس من السهل التغلب عليها. ولكن من المهم إجراء المناظرة والحوار حولها.

ويذكر لنا المؤلف أخيراً ثلاثة أشخاص من أجانب وعرب ومسلمين قدموا في رأيه مساهمات استثنائية في هذا الصدد، وهم: مكسيم رودنسون، المستشرق الفرنسي الذي قدم عمله الجوهري ونقده للأساطير حول الشرق الأوسط مثالاً نقتدي به، وصادق جلال العظمة، الكاتب السوري الذي كتب على امتداد سنوات بشجاعة ووضوح ضد مد الظلامية القومية والأصولية، ومحمد خاتمي الرئيس الإيراني الحالي الذي توجهت أفكاره نحو الحوار لا الصدام بين الحضارات، والذي يُعدُّ عمله الفلسفي ذاته محاولة متميزة لاستطلاع مدلولات الحرية التي يراها ذات هوية دينية وثقافية.



علم نفس

نظريات الشخصية «مستوى متقدم» *Advanced Personality*

تأليف: David F. Barone, Michel Hersen & Vincent B. Van Hasselt
الناشر: Plenum Publishing Corporation (1998).
مراجعة: بدر محمد الأنصاري*

لا غنى لعلم من العلوم، طبيعياً كان أو إنسانيا، عن النظرية، تربط بين وقائعه في نظام متناسق ومتكامل، يفسر هذه الوقائع، ويوسع من نطاقها، ويثير من المشكلات بقدر ما يحله منها. ويضيق بعض منا – وبخاصة القارىء المبتدىء – بهذا العدد المتنوع من النظريات التي تتنافر أحياناً في تصوراتها للشخصية، ويفضل هؤلاء أن يتوافر لدينا عدد محدود من القوانين والفروض البسيطة المحققة في البناء والتطور وديناميات الشخصية. ويعكس هذا التنوع في النظريات أمرين: أولهما تعقد الشخصية، وثانيهما، المرحلة المبكرة التي يمر بها علم الشخصية اليوم، فهو علم حديث جدا، ما برح يأخذ صورته الحديثة إلا قبل مطلع القرن العشرين بفترة قصيرة، وذلك برغم أن المفكرين تصدوا لبعض القضايا المهمة في علم الشخصية منذ آلاف السنين، وقد كان من الممكن أن يتغير الموقف المعاصر لنظرية الشخصية إذا كنا نعرف ما يكفي، وإذا توافر لدينا إطار شامل لتصور الأمور، وإذا كان هناك اتفاق حول أكثر المفهومات صلاحية للاستخدام في صياغة المشكلات وفي تفسير البيانات... كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى انقراض بعض النظريات التي لا تصمد أمام محك الاختبار. وبرغم أن النظريات تتعرض دوما للمراجعة وللتعديل، فإن صمود هذا العدد الكبير منها جنبا إلى جنب يشير إلى أننا لم نستقر بعد حتى اليوم على المحكات المناسبة لتقويمها.

* أستاذ مساعد (Associate Prof.)، قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

وبرغم تشابه بعض النظريات في بعض الجوانب، فإنها صمدت حتى اليوم لأن كلا منها يسهم بشيء لا يسهم به غيرها. والتحدي الأكبر الذي يواجهه الباحث ومنظر الشخصية اليوم، هو تحقيق تقدم في البيانات التجريبية المتاحة. والعلاقة بين النظرية والبحث علاقة دينامية، فقد يبدأ الباحث بالنظرية أو بالبحث، إلا أنه يتعين عليه عند نقطة ما، أن يُعدّ تأثير عمله في العلاقة بين النظرية والبحث. فإذا ركز جهوده على البحث التجريبي تعين عليه أن يفحص دلالته للنظرية، وإذا ركز جهوده على النظرية تعين عليه أن يختبرها، وأن يتوسع فيها عن طريق البحث التجريبي.

ولن يتحقق للباحث إمكان القيام بهذا العمل إلا إذا ألم بمختلف النظم النظرية المتوافرة اليوم في علم نفس الشخصية، حتى يستطيع أن يستنبط لنفسه عددا من القضايا التي يمكن على أساسها الموازنة بين هذه النظريات بصورة نظامية تخفف عليه عناء وضع الأفكار المتنافرة في موضعها الصحيح. وذلك هو هدف هذا الكتاب بوصفه محاولة لإمداد القارئ وبالتحديد طلاب الماجستير بمقدمة في النظريات الرئيسة المعاصرة في الشخصية، حيث إنه لوحظ في الآونة الأخيرة أنه كثيراً ما يعاني طلبة الدراسات العليا صعوبة في الحصول على كتاب لنظرية الشخصية يتناسب مع مستوى طالب الماجستير، وذلك يرجع ربما لسببين؛ أولهما أن معظم الكتب الجامعية المتوافرة سواءً بالعربية أو بالأجنبية تعد ذات مستوى بسيط أو ابتدائي، في حين يرجع السبب الثاني إلى أن المراجع ذات مستوى متقدم جدا. ولذلك يعد هذا الكتاب من الكتب العلمية القيمة في مجال علم نفس الشخصية، حيث يضيف آفاقا جديدة، بحيث يقدم نظريات الشخصية بمستوى يتفق مع طلبة الدراسات العليا في علم النفس والتربية والخدمة الاجتماعية.

كثيراً ما يناقش مدرسو مقرر نظرية الشخصية الكم الذي يجب أن يقدم في هذا المقرر من نظريات ومناهج بحث، فضلا عن الجدل القائم في دراسة الشخصية من وجهة نظر علماء النفس. ولذلك يضيف هذا الكتاب «نظريات الشخصية: مستوى متقدم» بأسلوب سلس ومنظم من خلال أبوابه الأربعة وفصوله الستة عشر، فضلا عن أنه يقدم ملخصاً منظماً للنظريات الرئيسة المعاصرة في الشخصية.

واشتمل الكتاب على أربعة أبواب مقسمة على ستة عشر فصلا على امتداد زهاء 420 صفحة، وهي كالتالي:

الباب الأول: وهو مقدمة عامة: واحتوى على فصل واحد بعنوان مدخل إلى دراسة الشخصية: وقد تطرق المؤلفون إلى الموضوعات التالية: مشكلة المفهوم، والتعدد النظري لدراسة الشخصية، وطبيعة نظريات الشخصية، والتطورات التاريخية لنظريات الشخصية، وطرق البحث في نظرية الشخصية، وخلاصة عن نظريات الشخصية مع إشارة إلى الاتجاه الحالي للبحث في نظرية الشخصية.

الباب الثاني: وهو عن نظريات الشخصية، فقد احتوى على سبعة فصول تطرقت إلى النظريات التالية: النظريات السيكودينامية، والنظريات الاجتماعية التفاعلية، والنظريات التجريبية والإنسانية ونظريات السمات والنظريات النفسية الحيوية (البيولوجية)، ونظريات التعلم، والنظريات الاجتماعية المعرفية.

الباب الثالث: موضوع خاص في فعالية الشعور واللاشعور، ويحتوي على فصلين عن النظرية المعرفية التجريبية للذات وبعض التفسيرات السيكودينامية عن الحاجة إلى الشعور أو الوعي.

الباب الرابع: اتجاهات البحث المعاصرة في الشخصية، ويحتوي على ستة فصول تدور حول الآتي: الشخصيات العدوانية، واليأس المتعلم وأسلوب التفسير، والسعادة الذاتية والشخصية، واضطرابات الشخصية، وصورة الذات والآخرين، والجنس/ النوع والفرد.

ونلاحظ عند استعراض محتويات هذا الكتاب من خلال أبوابه وفصوله أنها فعلا غطت منهجاً متكاملاً لنظريات الشخصية، أو على الأقل منهجاً شاملاً متقدماً يتناسب مع طلبة الدراسات العليا، كما ينمي المهارة الفعلية في دراسة نظريات الشخصية ونقدها، وكيفية التفرقة بين هذه النظريات على أسس منهجية دقيقة.

وتذكر مجموعة «بلينم» في علم النفس الاجتماعي والإكلينيكي The Plenum Series in Social/ Clinical Psychology في تقييمها لهذا الكتاب أنه حظى بمكانة لائقة بوصفه مرجعاً لطلاب الدراسات العليا في برنامج الماجستير في الولايات المتحدة الأمريكية. ولا شك في أن ذلك يرجع في حقيقة الأمر إلى كثير من المجالات التي يعالجها بهذا القدر من العمق والشمول، بما يعد إسهاما مهماً في علم نفس الشخصية، ولذلك فإننا ننصح بالرجوع إلى هذا المرجع لتدريس طلاب الدراسات العليا في مقرر علم نفس الشخصية أو نظريات الشخصية.

نظرية الاختيار وتطبيقاتها في علم النفس

تأليف: بشير صالح الرشيدي
الناشر: مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت، 1999
مراجعة: محمد أحمد النابلسي(*)

إن التقدم والتطور الذي تحققه العلوم الحديثة يرتكز على مجموعة من النظريات التي تفسر الموضوعات والظواهر التي يهتم بها كل علم، فأي علم من العلوم – طبيعياً كان أو إنسانياً – لا غني له عن النظرية (Theory). فالنظرية في حلقات المعرفة تأتي مثل قوة جذب لجهود العلماء، كما أنها قوة دفع للبحث العلمي من أجل تطوير العلم وجعله أكثر نفعاً للناس. وفي مجال علم النفس، هناك كثير من النظريات التي تفسر السلوك، مثل نظريات التعلم، ونظريات الشخصية. ولقد كان للنظريات في مجال علم النفس، الفضل الأول والأساسي في ظهور طرق العلاج والإرشاد النفسي وتطورها لتقابل متطلبات إنسانية ملحة، بالنظر إلى الضغوط والتوترات التي يعاني منها الإنسان المعاصر، وما ينتج عن ذلك من مشكلات نفسية متنوعة.

والكتاب الذي بين أيدينا يتناول واحدة من أهم النظريات الحديثة في مجال الإرشاد والعلاج النفسي، وهي نظرية الاختيار (Choice Theory). ويقع الكتاب فيما يزيد قليلاً على مائتي صفحة من القطع المتوسط، ويحتوي على ثمانية فصول رئيسة.

وعن تعريف النظرية ومتضمناتها في المجال العلمي يرى المؤلف أن النظرية هي التي تضفي القيمة والأصالة على العلم، وتخرج بمحتواه من التشتت إلى الترابط، ومن الفوضى إلى الضبط والنظام، ومن الذاتية إلى الموضوعية، ويؤكد أن العلم من دون النظرية لن يخرج عن كونه ملاحظات غير مترابطة ومفاهيم غير ذات معنى.

---

* رئيس الجمعية اللبنانية للدراسات النفسية.

ويرى المؤلف أن النظرية إطار منطقي يربط بين مجموعة من المبادىء العامة والمكونات الجزئية غير المتناقضة في بنيتها بما يفسر واقعاً معيناً، وعن النظرية في الإرشاد والعلاج النفسي يذكر المؤلف أنه لم توجد بعد (النظرية) بمواصفاتها ومتضمناتها كما ينبغي، وقد أكد (باترسون) هذه الحقيقة عندما ذكر أن النظريات في مجال الإرشاد والعلاج النفسي ما زالت في مرحلة مبدئية، وأن معايير النظرية كما ينبغي، إنما هي مجرد آمال يطمح علماء النفس لأن تتوافر في نظرياتهم، وعلى الرغم من أن بعض النظريات في الإرشاد والعلاج النفسي يعد محاولات للصياغة في صورة مجموعة من الافتراضات أو المسلمات، فإن ذلك لا يعني أن النظريات في الإرشاد النفسي لها قوة النظريات وكفاءتها كما في العلوم الطبيعية، ليس فقط من حيث المواصفات أو المعايير العلمية، ولكن أيضاً من حيث القدرة الدافعة إلى التطوير.

ويذكر المؤلف أن المفاهيم في نظريات الإرشاد النفسي ليست دائماً قابلة للتجريب والاختبار، وعلى الرغم من إمكانية اشتقاق فروض علمية من تلك النظريات، فإنه من النادر أن توجد نظرية اشتقت منها مجموعة فروض متناسقة في ترابط منطقي وخضعت للتحقيق التجريبي، وفي كثير من الحالات، فإن المفاهيم النظرية تعد ضمنية أكثر منها صريحة، بل إن عدداً غير قليل من الأفكار في نظريات الإرشاد النفسي كثيراً ما يكون في صورة شرح أو تفسير وليس في صورة حقائق يقينية.

وتستند طرق الإرشاد والعلاج النفسي إلى جانب كبير من الأسس والمبادىء التي توصلت إليها نظريات التعلم ونظريات الشخصية، فكل هذه النظريات تدرس السلوك وتفسره. وعلى الرغم من أن طرق الإرشاد والعلاج تختلف في طبيعتها الخاصة وكذلك في مدى التغير السلوكي الذي تتجه إليه وتعمل على تحقيقه، فإنها تتفق في تقبل التغيير السلوكي، ويشمل ذلك تغيير الإدراكات والمشاعر والقيم والاتجاهات والأهداف والأفعال. ومن ثم فلا محل للفصل بين نظريات التعلم وطرق الإرشاد والعلاج النفسي.

وعن نظرية الاختيار يرى المؤلف أنها واحدة من أهم النظريات وأحدثها في مجال علم النفس، وقد وضعها «وليم جلاسر» عام 1982 تحت اسم نظرية التحكم. فالتحكم في السلوك يعني إمكانية الاختيار من بدائل سلوكية متعددة، أما فقدان التحكم أو فقدان السيطرة، فتنتفي معه فرصة الاختيار، وإن كان هذا الانتفاء يعني

أن الفرد قد اختار «ألا يختار». وهو أن الإنسان يختار سلوكه، فسواءً أكان السلوك إيجابياً وبناءً، أم سلبياً ومدمراً، فإنه من اختيار الفرد، والإنسان يقوم بالسلوك لتلبية حاجات داخلية لديه، فالظروف الخارجية لا تدفع إلى السلوك، وإنما تدفع إليه حاجات داخلية، وبناء على ذلك فإن نظرية الاختيار ترفض مقولة (المنبه – الاستجابة) (S-R) التي ترى أن السلوك يعتمد على الحافز الخارجي.

وفي الفصل الثاني من الكتاب يناقش المؤلف الحاجات ودوافع السلوك الإنساني، ويذكر أن السلوك قد يكون بناءً وفعالاً، كما قد يكون مدمراً وغير فعال. وقد تقع للفرد أحداث خارجة عن إرادته (مثل الحوادث مثلاً، أو الإصابة، أو الخسائر... إلخ)، لكنه يظل حراً في اختيار الأنماط السلوكية في تعامله مع تلك الظروف، فقد يلجأ إلى سلوكيات تحقق له التوافق والإشباع، وقد يلجأ إلى سلوكيات تعبر عن سوء التوافق وسوء التكيف، وهنا يحتاج إلى من يرشده إلى الطريق الصحيح، أي إلى السلوكيات الصحيحة، لكن ذلك يأتي بنتيجته المرجوة فقط عندما يختار الفرد أن يستجيب لمن يرشده. وما دام السلوك يتم حفزه من داخل الفرد، وما دام الفرد قادراً على التحكم في سلوكه، فإن السلوك غير السوي ليس حالة ثابتة، وإنما يمكن تغييره.

أما الفصل الثالث فيناقش فيه المؤلف مفهوم السلوك الإنساني ومكوناته وخصائصه. أما الفصل الرابع فقد تناول فيه المؤلف جوانب فهم السلوك موضحاً أن هذه الجوانب هي الوراثة، والبيئة، والنضج، والتنشئة الاجتماعية، ويذكر أن الوراثة لا تؤثر في السلوك بشكل مباشر، وإنما تؤثر فيه عن طريق التكوينات الجسمانية، وهذه التكوينات لها أهميتها، من حيث إنها تحدد إمكانات التفاعل مع البيئة، فالإنسان لا يطير مثلاً لأن تكوينه الجسماني لا يساعده على ذلك، كما أن السلوك يتم عن طريق تكوينات جسمانية فهناك عمليات سلوكية ظاهرة تتم عن طريق الجسم وأخرى غير ظاهرة تتم عن طريق الجهاز العصبي. أما النضج فهو التغير في السلوك نتيجة تطور فيزيولوجي في الجهاز العصبي، وكذلك نتيجة التعلم والمران.

أما الفصلان الخامس والسادس فيتناولان مجموعة الصور الموجودة في عقل الفرد عن حاجاته ورغباته، وكذلك منظومة القيم والمعلومات وكيف تتطور هذه المنظومة في مخيلة الفرد.

وفي الفصلين السابع والثامن يناقش المؤلف نماذج من المشكلات النفسية والاجتماعية التي تفسرها نظرية الاختيار، كما يعرض نماذج تطبيقية لهذه النظرية، من ذلك مثلا تطبيق النظرية في الحفاظ على الصحة والتعامل الصحيح مع المرض، ويرى أن الفرق بين (أن يكون الناس أصحاء) و(ألا يكونوا مرضى) هوفرق كبير جداً، فالصحة تعني الشعور بالقوة واليقظة والنشاط الجسدي. أما المرض فهو نقيض كل ذلك، ومن ثم فإن الفرد (ألا يكون مريضا) يعني أنه يقع موقعاً وسطاً بين الصحة والمرض.

لكن الأمر لن يظل معلقاً هكذا بين حالة اللاصحة واللامرض، إن الفرد سوف يختار التوجه إلى هذه الناحية أو تلك، فقد يختار التوجه إلى ناحية الصحة، ويكون ذلك من خلال التحكم والسيطرة على حياته، فإذا لم يسلك هذا السبيل، فإنه يكون قد اختار التوجه إلى ناحية المرض.

في هذا الإطار، تقدم نظرية الاختيار رؤيتها بشأن كيفية الحفاظ على الصحة والتعامل مع المرض، وعن تطبيق نظرية الاختيار في مجال الحياة الزوجية يذكر المؤلف أن نظرية الاختيار تؤكد أن استقرار الحياة الزوجية يرتبط بمدى قدرة الطرفين – الزوج والزوجة – على السيطرة على ذاتيهما، وعمل أحدهما ما يريده هو دون محاولة السيطرة على الطرف الآخر أو إجباره على أن يتصرف بطريقة معينة، وكذلك بمدى قدرة الطرفين على أن يتصرفا بمسؤولية تكون من كل منهما تجاه الآخر.

وتقرر النظرية أننا إذا أردنا أن يتغير شخص ما فإن كل ما نستطيع عمله هو أن نحاول استعادة السيطرة على أنفسنا والعمل بقاعدة «ليست لدينا القدرة لنجعل الآخرين يسلكون سلوكاً لا يرون أنه يحقق رغباتهم»، فإذا لم تطبق هذه القاعدة من جانب الزوجين، أصبحت حياتهما الزوجية في خطر مقيم.

والواقع أن نظرية الاختيار تطرح أفكاراً جديدة ومعطيات جريئة في التعامل مع مشكلات الفرد والجماعة والمجتمع، ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي يتناول هذه النظرية تحليلاً وتوضيحاً وبخاصة أنها قد حظيت باهتمام كبير في الأوساط العلمية، وتم تطبيقها على مشكلات في مجالات متنوعة باعتبارها نظرية تفسر السلوك الإنساني، وتمثل النظرية الخلفية المرجعية لواحدة من أهم طرق الإرشاد والعلاج النفسي، ألا وهي طريقة العلاج الواقعي، ولذلك فإن التعريف بهذه النظرية والاستفادة منها في الواقع العربي يمثل ضرورة ملحة مثلما يمثل إضافة جديدة إلى الدراسات النفسية.

Political sciences

American Sources of Information on the Islamic Republics of Central Asia and the Caucasus

Saleh Al Khatlan*

This paper aims to study American sources of information on the Muslim republics of central Asia and the Caucasus. These republics have long been neglected by Arab scholars, especially during the period of Soviet rule. The paper reviews the development of the study of central Asia and the Caucasus in the United States before and after the end of the Soviet rule. At first, American scholars made use of European studies. American academic interest in the Muslim republics has risen after the collapse of the Soviet Union. This can be seen in the increasing number of books and studies, conferences and seminars, establishing post-graduate programs in many American universities focusing on the study of central Asia and the Caucasus, and establishing research centers and creating web sites devoted to these regions. The paper surveys these efforts and considers many examples to show the increasing interests in the US in studying the newly-independent Muslim states of central Asia and the Caucasus. The paper assumes that American policy towards these states benefits from academic research, which is mainly funded by the US government and corporations investing in the Caspian region.

Keywords: Central Asia, Caucasus, Russia, US and Islamic Republics, Research Centeres, Soviet Union, Sovietology.

* Associate Professor, Dept. of Political Sciences, Faculty of Adminstrative Sciences, King Saud University, Saudi Arabia.

Journal of the Social Sciences
Vol. 29, No. 1 - Spring 2001, pp 7 - 35.

Economics

The Mutual Trade Relationships between Saudi Arabia and Major Trade Partners

Khaled Bin Ibrahim Al-Dekhel*

Data analysis of Saudi Arabia foreign trade sector shows that the major five trade partners during the last thirty years (1968-1997) are United States, Japan, France, Italy, and England. This stdy has two main objectives. First, to show the economic performance of Saudi trade with each major trade partner. Second, to develop a simultaneous equations model that takes into account the interaction between the Saudi economy and the top two trade partners, i.e., United States and Japan. The empirical results are consistent with prior expectations and support the mutual causation hypothesis that the demand for Saudi imports and exports are jointly dependent and each stimulates the other. It also shows the degree of interdependence between Saudi Arabia and the economies of United States and Japan. Generally, the results are significant and in several respects provide advances over those roughly comparable simultaneous systems.

Keywords: Saudi Arabia, Simultaneous Equations, Foreign Trade, Imports, Exports, Mutual Relationships, Demand.

* Associate Professor, Dept. of Economics, King Saud University, Saudi Arabia.

Journal of the Social Sciences
Vol. 29, No. 1 - Spring 2001, pp 37 - 70.

Psychology

The Effects of Parents - Child Relationship on Juvenile Delinquency: A Comparative Field Study

Bassama Kh. Almusallam*

This Study examines the effects of mother/father relationship and the family atmosphere on Juvenile delinquency. The study was conducted on all juveniles in Social Care Institutions in the Ministry of Social Affairs in the state of Kuwait in 1998/1999. The sample number was 99 (94 males and 5 females). The questionaire was especially designed to be administrered in this study. The study achieved several results, most important of which is that the relationship between parents (wife - husband) has a great effect on juveniles. Parents who live together have a positive effect on juvenile delinquency, meaning that juveniles are less likely to be delinquent. The age and work status of the father affect delinquency, i.e., older and non - working fathers have negative effects, while age and working status of mothers have no effect.

Key words: Parental Relationship, Child - Parent Relationship, Juvenile Delinquency.

* Assistant Professor, Dept. of Foundation of Education, Faculty of Education, Kuwait University.

Journal of the Social Sciences
Vol. 29, No. 1 - Spring 2001, pp 71 - 107.

Sociology

Social Policy and Care of Aged People in the State of Kuwait

Abdul Wahab M. Al Dhafiri*

This study deals with the cause of aged people in the Kuwaiti society from a social development perspective. It is interested in studying the status of aged people in connection with their size in the population formula, the role they play, the main services rendered to them by the state, and the authorities entitled with offering these services. The study is also interested in the social, economic and political dimensions which go side by side with the increased number of aged people in the population formula. It puts forward some solutions, methods and suggests ways for taking care of aged people and activating their role in the development of society through an integrated national programme in which all the governmental and local bodies concerned with the causes of aged people participate. The study stresses the negative effects of the increasing number of aged people on the national savings and investments since the programmes and projects meant for confronting the problems of aged people affect other activities. The study recommends the necessity of concentrating on the need for integrated care aged people in their natural environment and among their family members and making full use of the potentials and capabilities of aged people in the development programmes. In addition to developing health and accomodation services for all aged categories. The state has to work for consolidating the role of local socieities, public utility societies and private sector in the field of caring for aged people in addition to increasing the awareness of the society towards the causes of the aged people, their problems and needs.

Keywords: Elderly, Social Care, Social Policy, Elderly Programmes, Accommodation Services.

* Assistant Prof., Department of Sociology, Faculty of Social Sciences, Kuwait university.

Journal of the Social Sciences
Vol. 29, No. 1 - Spring 2001, pp 109 - 134.

Sociology

Social and Cultural Factors Associated with Names in Saudi Society: An Analytic Comparative Study

Abdulrahman M. Asseri*

Names are not only a matter of words but it is much more than that. People's names can reflect many things as: religion, belief, socioeconomic status, culture, and level of civilization. On the other hand the family's decision of naming might be affected by many external and internal factors. Twelve sociological and cultural factors have been discussed in this study. For example: Acculturation, Social environment, race, religion, family's names inheritance, urbanization, family enforcement, communication, birth circumstances, and family beliefs and philosophy. Therefore this study aims to explain those factors associated with people's names and naming in Saudi Society in comparison with other societies. Moreover, the study presents the diversity of naming patterns in Saudi society in the past and present in Bedouins, rural, and urban communities. It also traces the change that has occurred in the nature of naming in each community.

Keywords: Naming, Name's Factors. Arab Names, Childern Naming, Social Factors, Cultural Factors.

* Associate Professor, Dept. of Sociology, Faculty of Social Sciences, Al-Emam Mohammed Bin Saud University, Saudi Arabia.

Journal of the Social Sciences
Vol. 29, No. 1 - Spring 2001, pp 135 - 164.

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة من نوع مراجعة الدراسات الصادرة بلغة ما، مثل النزاعات أو الاجتماع السياسي أو نظرية الخصخصة أو علم النفس أو علم الاجتماع أو حالة حقل العلوم السياسية أو الاقتصاد أو الأنثروبولوجيا أو الجغرافيا السياسية في البلاد العربية... وهكذا، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم بالأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة. كما يجب طباعة كل جدول على صفحة مستقلة ووضعه في آخر البحث وتوضيح موقعه في المتن.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها. كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات).

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدما للنشر في مجلة أخرى.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيه الجداول والملاحق.

3 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملا، واسم الباحث أو الباحثين، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلا عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

4 – يقدم مع البحث ملخص باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، على صفحة مستقلة تضم اسم البحث وملخصه.

5 – يقدم مع البحث ملخص Abstract باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي وبالشروط ذاتها).

6 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

7 – يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث

يشار إلى جميع المصادر في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(عبدالعزيز القوصي، وسيد عثمان، 1980) و (Smith, 1998) و (Pervin & Jones, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Jones *et al.*, 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجديا ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الصبوة، 1993) و (Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و (Smith, 1991a, 1991b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75). وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة.** القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية.** الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

عمر الخطيب (1985). الإنماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 13 (4)، 169 - 223.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.). *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2), 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research.* New York: John Wiley, 7th ed.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجديا، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش (Footnotes) إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.



حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دوريَّة علميَّة محكّمة تتضمّن مجموعة من الرّسائل وتعني بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلميَّة لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية

- تنشر الأبحاث والدراسات الأجنبية باللغتين العربية والإنجليزية شريطة أن لا يقل حجم البحث عن ٤٠ صفحة وأن لا يزيد على ١٥٠ صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية فحسب بل يشمل ما يعادل هذه التخصصات في الجامعات والمعاهد الأخرى داخل الكويت، وخارجها.
- يرفق بكل بحث ملخص له باللغة العربية وآخر بالإنجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف ٣٠ نسخة مجاناً.

الاشتراكات

الاشتراكات	للأفراد	للمؤسسات
داخل الكويت	٤ د.ك	٢٢ د.ك
الدول الأجنبية	٢٢ دولاراً أمريكياً	٩٠ دولاراً أمريكياً
الدول العربية	٦ د.ك	٢٢ د.ك

ثمن الرسالة : للأفراد ٥٠٠ فلس
ثمن المجلد السنوي: للأفراد ٦ د.ك

توجه المراسلات إلى:

رئيسة هيئة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ – الخالدية – رمز بريدي 72454: هاتف/فاكس: ٤٨١٠٣١٩

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-adab

http://Pubcouncil.kuniv.edu.kw/AFA/

E-mail:aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw



المجلــة التربــوية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة

رئيس التحرير:

أ. د كمـال إبـراهـيـم مـرسـي

تـنـشـر

البحوث التربوية المحكّمة

مراجعات الكتب التربوية الحديثة

محاضر الحوار التربوي

والتقارير عن المؤتمرات التربوية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

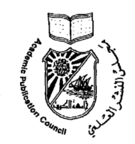
الاشـتـراكـات:

في الـكـويـت:	ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية:	أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية:	خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية – مجلس النشر العلمي ص.ب: ١٣٤١١ كيفان – الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ -٤٤٠٩) – مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ – فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.



المجلة العربية للعلوم الادارية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت - دولة الكويت
علمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية

- صدر العدد الأول في نوفمبر 1993
- تصدر كل أربعة أشهر ابتداء من يناير 1999م
- تهدف المجلة إلى المساهمة في تطوير ونشر الفكر الاداري والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربي.
- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة، المحاسبة، التمويل والاستثمار، التسويق، نظم المعلومات الادارية، الأساليب الكمية في الادارة، الادارة الصناعية، الادارة العامة، الاقتصاد الاداري، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية.

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية:
- الأبحاث - مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية - الحالات الادارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية.

الاشتراكات

الكويت 3 دينار للأفراد
15 دينار للمؤسسات
الدول العربية 4 دينار للأفراد
15 دينار للمؤسسات
الدول الأجنبية 15 دولارا للأفراد
60 دولارا للمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:
المجلة العربية للعلوم الادارية
جامعة الكويت
ص.ب: 28558 الصفاة
دولة الكويت

هاتف/فاكس: 4817028 أو 4846843
داخلي 4415، 4416



فصلية علمية محكّمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عجيل جاسم النشمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤

بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http:,,pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html



علمية . أكاديمية . فصلية . محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١

رئيس التحرير: أ . د . عبدالمالك خلف التميمي



الكويت: 3 دنانير - ديناران للطلاب - 15 ديناراً للمؤسسات .
الدول العربية: 4 دنانير للأفراد - 15 دينارا للمؤسسات .
الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد 60 دولاراً للمؤسسات .

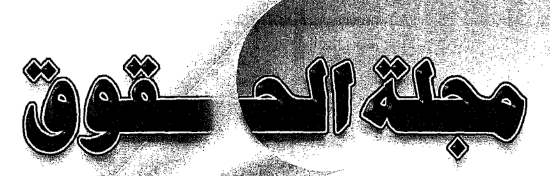
بحوث باللغة العربية والإنجليزية

ندوات - مناقشات - عروض كتب - تقارير

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير:
ص.ب: 26585 الصفاة - رمز بريدي 13126 الكويت
هاتف: 4817689 - 4815453 - فاكس: 4812514
e-mail: ajh@kucø1.kuniv.edu.kw

يمكنك الاطلاع على المجلة باللغتين العربية والإنجليزية مع الفهرس على شبكة الانترنت

http://kucø1.kuniv.edu.kw/~ajh



مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور / إبراهيم الدسوقي أبو الليل

**صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧**

الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس
التحرير على العنوان التالي :

مجلة الحقوق . جامعة الكويت
ص. ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣



رئيس التحرير
الدكتور مرزوق بشير مرزوق

صدر العدد الأول
في ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ ـ يناير ١٩٨٦ م

ـ تقبل الدراسات والبحوث والمقالات ذات الصلة المباشرة بقضايا دول مجلس التعاون في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإعلامية سواء كانت مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية .

ـ تشمل على بحث أو دراسة رئيسية إضافة إلى الأبواب الثابتة الأخرى تحت عنوان : بحوث ـ آراء ووجهات نظر / تقارير / وثائق / عرض كتب / يوميات مجلس التعاون / ببليوغرافيا مجلس التعاون / إحصاءات مجلس التعاون

يحررها نخبة من الباحثين والمختصين
يمنح المشارك مكافاة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة

توجه جميع المراسلات الى : رئيس التحرير ـ مجلة التعاون
ص . ب : ٧١٥٣ ـ الرياض : ١١٤٦٢
هـاتف : ٤٨٨٠٤١٢ (٩٦٦١)
فـاكس : ٤٨٢٩١٠٩ (٩٦٦١)
Email : attaawun@gcc-sg.org





جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

■ تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر بقرار صادر من وزير التربية والتعليم رقم (٢٠٣) بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٧٦

* أهداف اللجنة :

١- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .

٢- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .

٣- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف القومية التي انعقد عليها الإجماع العربي .

* مهام اللجنة :

- طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية ، أو المترجمات لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة ، ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .

- تحديد ثمن الكتاب الجامعي الذي ينشر باسم الجامعة .

رئيس اللجنة : د. محمد عبد المحسن المقاطع
توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة
جامعة الكويت مجلس النشر العلمي
ص.ب : ٥٤٨٦ الصفاة - الرمز البريدي : 13055 الشويخ
بدالة : ٤٨٤٦٨٤٣ / ٤٨٤١٥٣٨ داخلي : ٨١٥٩ / ٤٥٦٦ / ٤٥٧١ / ٨١٠١ مباشر / فاكس : ٤٨٤٣١٨٥

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Political and Human Geography, Psychology, Social Anthropology, and Sociology. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; and Sociological Abstracts.

2000 Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.
For mail in the Arab States, add one K.D. per year.
Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.
Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.
Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026
E-mail: JSS@Kucø1. Kuniv. Edu. Kw

Visit our web site

http://Kucø1. KUNIV. EDU. KW/~JSS





JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Vol. 29 No.1 Spring 2001

The Academic Publication Council

Kuwait University

Established in 1986

Faculty of Arts & Education Bulletin (1972-1979), Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship of Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Faculty of Arts 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Medical Principles and Practices 1988, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.